

# حوار كوني

٤ = أعداد في السنة في ١٦ لغة

ترجمة: منير السعيداني  
تصميم: ربيع محمصاني

ديمقراطية الهند في  
حرب مع ذاتها

نانديني سوندار

الاستبداد التركي

سيهان توغال

نهاية اللولية في  
البرازيل

روي براغا

سياسات العمل في  
النيولبيرالية، الأرجنتين

رودولفو إيلبرت

تاريخ اليمين الأمريكي  
السحيق

آرلي هوتشيلد

الجامعة وعلم الاجتماع  
< ظهور الجامعة-الشركة في المملكة المتحدة  
< حروب «علم الاجتماع» في كندا

في الذاكرة  
< جون آريا، ١٩٤٦ - ٢٠١٦

أعمدة خاصة  
< حملات الطلاب ضد العنف الجنسي  
< طريق موندراغون الثالثة  
< ترجمة حوار كوني إلى الرومانية

النشرة الأخبارية



العدد ٣ من السلسلة ٦ - أيلول ٢٠١٦

[www.isa-sociology.org/global-dialogue/](http://www.isa-sociology.org/global-dialogue/)

GD

# < الافتتاحية

## الشعبوية في القرن الواحد والعشرين:



نانديني سوندار عالمة إجتماع رائدة في مجال العنف السياسي و مؤلفة "العابرة المحترقة" تشرح حرب الهند في محافظة شهاتيسغار.



سيهان توغال عالم إجتماع تركي و مؤلف "الثورة الصامتة : امتصاص التحدي الإسلامي للرأسمالية" يقترح تركيا كمثل للأنظمة الأستبدادية في القرن الواحد والعشرين.



روي براغا المعلق المعروف على الطبقات المتقلقلة precarious classes في البرازيل وعلى صعود وأقول حزب العمال يحلل الازمة الاخيرة في السياسة البرازيلية.

تغمر العالم، من الانتفاضات العربية، إلى حركات Occupy (احتلوا)، و Indignados (الساخطون) والحركات العمالية والحركات الطلابية وحركات البيئة والنضالات ضد نزع الملكيات الريفية. لم يعمر ذلك التفاؤل طويلا حيث آلت تلك الحركات إلى تغييرات أدت إلى موجة من الحركات الشعبوية الرجعية والأنظمة الاستبدادية. يقدم هذا العدد تقارير عن هذا الصعود اليميني حيث تحلل آرلي هوتشيلد الرؤية الترامبية Trumpism وحركة حفلة الشاي (حركة رجعية يمينية ذات دور فعال داخل الحزب الجمهوري تعرف أساسا على أنها خليط من الليبرالية والشعبوية والمحافظة وكانت انطلقت في أواخر العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين احتجاجا على السياسات الاجتماعية التي اتبعها باراك أوباما- المترجم) في الولايات المتحدة الأمريكية، ويفحص سيهان يوغال الانعطافة الاستبدادية للنظام التركي، ويفسر روي براغا الانقلاب اليميني في البرازيل ويشرح رودولفو إيلبرت الانعطافة النيوليبرالية في الأرجنتين وترسم نانديني سوندار بورتريه رهيبه للعنف الممارس راهنا ضد حركة ناكسيليت (Naxelite) في الهند، ومثلما حاجنا بذلك في مناسبات سابقة يمكن لنا أن نرى في هذه الحركات ما يعبر عنه كارل بولياي في تحليله للتوسع الفائق للسوق. تحديدا، أدى حكم رأس المال المالي اليوم إلى عولمة الهشاشة بما صعد من المواجهة بين الحركات الشعبوية اليمينية ومثيلاتها اليسارية مشتركة كلها في نبذ السياسات البرلمانية.

ويمكن لنا كذلك أن نرى تجسد رسملة العمل ضمن أنظمتنا الجامعية. وعلى ذلك يحلل هيو بايون في هذا العدد انخراط السياسات التدييرية (managerialism) التي يغالب محاولات الجامعة البريطانية عدم الغرق اقتصاديا. وهو يصف الطريقة التي بها ينتج نظام تقييم «التفوق» البحثي الرداءة كما يصف الكيفية التي بها حوّل الارتهاؤ لرسوم التسجيل الطلبة إلى مستهلكين والجامعات إلى وكالات تجارية تتنافس على الترفيع إلى الدرجة الأقصى من «رضا» الطالب. ولا يزال عالقا ذاك التساؤل حول ما إذا كان نموذج المملكة المتحدة العامل على نمط الشركة يقود بقية العالم أو ما إذا الاعتدال هو الذي سيسود كما هو الحال في كندا على ما يصفها نيل ماكولغلين وأنتوني بادفات وإن كان على العالم الأكاديمي هناك أن يختبر عاصفة وجود رئيس وزراء محافظ.

ونشر في هذا العدد أربعة نصوص تحفظ ذكرى جون آرري وأعماله، هو الذي توفي فجاءة خلال شهر مارس من هذه السنة. لقد كان جون آرري واحدا من أكثر علماء الاجتماع ابداعا وخصبا على مستوى العالم ورائدا في العديد من المجالات في تناوله لتحول الرأسمالية مرورا إلى بحثه في دلالة السياحة بما أسس لبرنامج بحثي في الجراكات الاجتماعية والجغرافية، ومن معالجته اشتداد درجات الحرارة في الكون إلى كتابه الأخير الصادم Offshoring الذي عالج توسع الاقتصاد السري ذاك الذي كثف من مظاهر التفاوت وانتهاكات حقوق الإنسان. ولرهما كان أفضل ما ستحفظه ذكراه كونه رائدا في علم اجتماع المستقبل مجتثا على التنبئي بالكوارث التي يواجهها كوكبنا.

وفي عدتنا ثلاثة مقالات أخرى واحد حول ازدهار حركات طلّابية ضد التحرش الجنسي في الولايات المتحدة، وثان في الدفاع عن تعاونية موندراغون العظيمة ضد منتقديها وأخيرا ثالث حول الكيفية التي بها يرفع فريق حوار كوني الروماني تحديات الترجمة. ونأمل في أن تكتب فرق أخرى حول تجاربها في ترجمة علم الاجتماع من الإنكليزية إلى مختلف اللغات الوطنية. يمكن الاطلاع على حوار كوني في ١٦ لغة على موقع الجمعية الدولية لعلم الاجتماع ISA

website.

ترسل كل المساهمات مباشرة إلى العنوان: burawoy@berkeley.edu



تصدر حوار كوني بفضل الدعم السخي لمنشورات سايج (SAGE Publications)

# < فريق التحرير

المحرر: مايكل بورواي.

محرر مشارك: غاي سايدمان.

محررون متصرفون: لولا بوسوتيل، أوغست باغا.

محررون مستشارون: مارغرت أبراهام، ماركوس شولز، ساري حنفي، فينيتا سينها، بنيامين تيجرينا، روزماري بابت، إيزابيلا بارلينسكا، ديلاك سيندوغولو، فيلومين غوتيرز، جون هلمود، غيامينا جاشو، كالبانا كانيران، مارينا كوركيشيان، سيمون مبادمينغ، عبد المؤمن سعد، عائشة ساكنتبار، سيلي سكالون، ساواكو شيراهامي، غرازينا سكابسكا، إيفانجيلا تاستسوغولو، شين شون بي، إيلينا زدرافوميسلوف.

محررون أقليميون:

العالم العربي: ساري حنفي، منير السعيداني، محمد الإدريسي.

البرازيل: غوستافو تانغيوتي، أندريزا غاللي، أنجيلو مارتينس جودونيور، لوكاس أمارال، رافائيل دو سوزا، بويو أفييس، خوليو دافيس.

كولومبيا: ماريا خوسي ألفاريس ريفادولا، سياستيان فيلاميزار سانتاماريا، أندريس كاسترو أروخو.

الهند: إيشوار مودي، راشمي جين، براغيا شارما، جيوتي سيدانا، نيدهي بانسال، بانكي باتناغار.

أندونيسيا: كامتو يونارتو، هاري نوغروهو، لوسيا راتيه كوسوماديوي، فينا إترياتي، إنديرا راتنا إيراواتي باتيناساراني، بينديكتوس هاري جوليفان، محمد شهاب الدين، دومينغوس إيلسيد لي، أنطونوس أريو سيتو هاردجانا.

إيران: ريحانة جافادي، عبد الكريم بستاني، نيايش دولاتي، محسن رجب، وحيد لانجنزاد.

اليابان: ساتومي ياماموتو، فوما سيكيغوشي، شينشا كاميو، كاناكو ماتاكي، كاهو مياهارا، يوكي ناكانو، يوترو شيموكاوا، ساكي يوشيكو.

كازخستان: آيغول زايفروف، بيان سماغنيت، دورنيك كوليمينوف، عادل رودينوف، غاني مادي، أماشا تليسبايفا.

بولونيا: آدم مولر، آنا وانزيل، جاكوب بارزيوسكي، جوستينا كوشينسكا، جوستينا زيلينسكا، كاميل ليبينسكي، كارولينا ميخيلويسكا، كريستوف غوبانسكي، ماريوس فيكيلزتيان، مارتينا ماشيوش، ميخولاي ميرجويسكي، باتريسيا بينداراكويسكا، فيرونيكا غاويرسكا، صوفيا بينزا.

رومانيا: كوزيما روجينيش، كورينا براغورا، أندريا آكاساندر، رومانا كانتاراجيو، ألكسندرو دوتو، ركساندرا يورداش ميهاي بوغدان ماريان، أنجليكا مارينسكو، آنكا ميهاي، مونيك نادراغ، بالاز تليغدي، إيليزابيتا توما، إيلينا تودور.

روسيا: إيلينا زدرافوميسلوف، آنا كادنيكوف، آسيا فورونكوف.

تاوان: جينغ ماو هو.

تركيا: غول تسوبارسو غولو، إيرماك إيفرين.

مستشار إعلامي: غوستافو تانغيوتي.

مستشار التحرير: آنا فيلاريال.

# < في هذا العدد:

الافتتاحية: الشعوبية في القرن الواحد والعشرين

## < صعود اليمين

ديمقراطية في حرب مع ذاتها،

بقلم نانديني سوندار، الهند

الاستبداد التركي: تأسيس لافتة أنظار ثقافي؟

بقلم سيهان توغال، الولايات المتحدة الأمريكية

نهاية اللولية وانقلاب القصر في البرازيل

بقلم روي براغا، البرازيل

سياسات العمل وعودة النيوليبرالية في الأرجنتين

بقلم رودولفو إيلبرت، الأرجنتين

اليمين الأمريكي: تاريخه السحيق

بقلم أرلي راسل هوتشيلد، الولايات المتحدة الأمريكية

## < الجامعة وعلم الاجتماع

ظهور الجامعة-الشركة في المملكة المتحدة،

بقلم هيو بايون، المملكة المتحدة

حروب «علم الاجتماع» في كندا،

بقلم نيل ماك لوغليين وأنتوني بادفات، كندا

## < في الذاكرة

حفظ ذكرى جون آري وعمله،

بقلم أندرو ساير، المملكة المتحدة

جون آري عالم اجتماع المستقبل،

بقلم سكوت لاش، المملكة المتحدة

اجون آري، أكثر من عالم اجتماع علماء الاجتماع،

بقلم بوب جيسوب، المملكة المتحدة

في القرب والحراك: حفظ ذكرى جون آري،

بقلم ميمي شيلر، الولايات المتحدة الأمريكية

## < أعمدة خاصة

حملات الطلاب ضد العنف الجنسي،

بقلم أنا فيدو وتينكا شوبرب، إسبانيا

طريق موندراغون الثالثة: ردا على شارين كاسمير،

بقلم إيناسيو سانتنا كروز آيو وإيفا ألونسو، إسبانيا

ترجمة حوار كوني إلى الرومانية،

بقلم كوتينال أنوتا، كورينا براغاره، أنكا ميهاي،

أوانا نغريا، إيونو دانيل بوبا ودينا تيهان، رومانيا





# < ديمقراطية في حرب مع ذاتها

بقلم نانديني سوندار (Nandini Sundar)، معهد العلوم الاقتصادية بنيودلهي، الهند



سلوى جودوم - الحراس باعتماد حكومي.  
من قبل مصور محلي غير معروف.

تشتهر نانديني سوندار بكونها عالمة اجتماع تختص في العنف. لقد قضت أكثر من ٢٥ عاما وهي تدرس باستار (Bastar) منطقة النزاع المحتمل تلك التي تقع في ولاية شهايتسغار (Chhattisgarh) في وسط الهند. بدأت بالإقامة هناك عندما كانت تنجز رسالتها لنيل الدكتوراه التي نشرتها تحت عنوان مستلحقون ومتسيدون: تاريخ أنثروبولوجي لمنطقة باستار ١٩٩٦-١٨٥٤ (Subalterns and Sovereigns: An Anthropological History of Bastar, Oxford University Press, ١٩٩٧). يصف كتابها الجديد الذي طال انتظاره الغابة الملتهبة: الحرب الهندية في باتسار (The Burning Forest: India's War in Bastar, Jugernaut Press, ٢٠١٦)، ما حل بمنطقة الحرب هذه والكيفية التي بها تم تشكيلها من قبل القوى السياسية الخارجية، ولكنه كان أيضا نوعا من جرعة الحساب لتجربتها القضائية في المحكمة العليا ومختلف المراحل التي مر بها ولا يزال المسار القضائي الذي امتد عشر سنوات تقريبا سعيًا إلى إحراز تعطيل احترازي دستوري ضد آثار حملات فرض سلطة الأمن الذاتي وتعويض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وعلى الرغم من حصولها هي وزملائها على حكم مشهود سنة ٢٠١١ فإن سلطات الولاية تجاهلت توجيهات المحكمة بكل بساطة وواصلت حملتها العسكرية ضد العصيان. يسعى كتاب الغابة الملتهبة إلى وضع اليد على ما يمتزج من الفشل المؤسسي وإفلات الدولة من العقاب ومقاومة الجمهور خلال بناء الديمقراطية الهندية.

تمثلا في المستوطنين العنصرين في مواجهة الأهليين (Indigenous)، وهو تشكيل يعصد التوجه التحديثي للدولة ويدعمه مرتكزا على تهجير الأهليين لأغراض الأعمال المنجمية والصناعية. كان قادة سلوا جودوم على الغالب من المهاجرين غير الأهليين أو زبائن ساسة ذوي نفوذ من كلا حزب بهارتيا جاناتا (ح ب ج) الحاكم وحزب المؤتمر ممن يشعرون أنهم محل تهديد من الماويين باعتبار هؤلاء أهم عقبة تجاه المخططات المنجمية والاستثمارية في المنطقة.

في ما بين سنتي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ أقدم مقاتلو سلوا جودوم بصحة قوات الأمن على إحراق المنازل وإتلاف البذور والمؤن ومصادرة الأموال واغتصاب القرويين واغتياهم. وردّ الماويون بهجمات على قوات الأمن. وأُجبر ما يقارب ٥٠,٠٠٠ قروي على الانتقال إلى «مخيمات إغاثة» فيما نزح عدد مائل إلى الغابات والولايات المجاورة. كان ذلك بالنسبة إلى القرويين المهجرين والمُشتتين الحدّ الأكثر صدمة في حياتهم. وعلى الرغم من أن الناس بدأوا بالعودة إلى ديارهم بعد ٢٠٠٧ فإن الظروف لا تزال غير مستقرة.

رسميا قتل ٢٤٦٨ شخصا من المدنيين وقوات الأمن والكوادر الماوية في شهايتسغارو في ما بين سنتي ٢٠٠٥ و٢٠١٦. العدد الحقيقي أرفع بكل تأكيد مع حالات وفاة أكثر في ٢٠٠٥-٢٠٠٧ أو ٢٠٠٩-٢٠١١ خلال «عملية المطارة الخضراء» حينما أرسلت الحكومة قوات الشرطة المركزية المسلحة، وهي أقل بدرجة من القوات العسكرية، مصحوبة بطائرات من دون طيار ومروحيات ودبابات مدرعة ضد الألغام.

وباتباع الممارسة المعتادة في مكافحة العصيان، انتدبت الحكومة ماويين استسلموا لها، كي يساعدوا على التعرف على رفاقهم السابقين وكذا شبيبة محلية اعتقدوا أنهم كانوا يمضون عقود عمل مع الشرطة لا غير. باعتبار عدم قدرتهم على العودة إلى قراهم يعيش ضباط الشرطة الخاصة هؤلاء الآن في معسكرات للشرطة وإن كانوا محل ازدراء من قبل قوات الشرطة النظامية. وفيما يشعر البعض من عناصر الشرطة بالسعادة مبتهجين بالقتل لذاته وكذا من أجل الحصول على الأوسمة والأموال التي يتلقون، يشعر آخرون بأنهم وقعوا في ورطة لا فكاك لهم منها في خضم هذا النزاع. ويبدو الساسة وكبار مسؤولي الأمن غير مكترئين البتة بالمآسي الإنسانية التي تمس كلا الجانبين.

باستار هي اليوم المنطقة الأكثر عسكرة في البلاد تتخللها المعسكرات الأمنية المحاطة بأسلاك الشائكة على امتداد كل ٥ إلى ١٠ كيلومترات. وعلى الرغم من الاعتراف واسع المدى بأنّ الافتقار إلى الصحة الأساسية وإلى التعليم والاستغلال الاقتصادي هي المسببات الأولى للدعم الشعبي للماويين فإن الإنفاق الحكومي على الإجراءات الأمنية يتجاوز بكثير الإنفاق على الرعاية.

وباعتبار التماثلات القائمة بين هذه الحملة وحملات مماثلة ضد العصيان يكون من الجدير وضع سؤال حول ما إذا كان ثمة اختلاف بين الحملات التي تقاد في ظل الديمقراطية وتلك التي تقام في ظل نظام عسكري أو حكومة استعمارية. ما هي، إزاء ذلك، ردود أفعال مختلف المؤسسات والفاعلين بدءا من الأحزاب السياسية ومنظمات حقوق الإنسان وصولا إلى الوسائط الإعلامية والقضاء؟ كانت السياسات البرلمانية غير مواتية لمعالجة الحرب على اعتبار أن الحزبين الهنديين الرئيسيين، المؤتمر و بهارتيا، تعاونوا على الدفع بها. وفيما اضطلع الحزب الشيوعي الهندي بدور ممتاز في البرلمان المحلي، على الرغم من القمع الشديد الذي تسلط عليه في الأثناء، فإنه ظل من دون نفوذ قومي يذكر. ولم تكن المؤسسات الرسمية من قبيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عديمة الاكتراث لما يحدث فحسب بل تورطت فيه، فيما ينظر إلى الانتخابات المنتظمة ووجود مؤسسات تعديل على أنها تشرع للدولة بصرف النظر عما إذا كانت تلك المؤسسات فاعلة أم ديمقراطية.

ولئن كانت الوسائط الإعلامية الهندية حرة ونشطة فقد نتج عن المصالح

<<

تجذب الديمقراطية الهندية الكثير من الآراء شديدة التضارب. الموقف المهيمن، الذي يعبر عنه الساسة الهنود ووسائط الإعلام السائدة ونخب البلاد يتمثل في الاحتفاء بها محتجا بأن للهند، من ضمن المجتمعات ما بعد الاستعمارية، أن تفخر بالافتخار العام وبالفيدرالية وبوضع الجيش تحت السلطة المدنية وبالقضاء المستقل. في المقابل ينزع النشطاء المناضلون إلى أن يكونوا أكثر ازدياء لكل ما سبق محتجين بأن الديمقراطية الهندية «وصمة عار» مشيرين إلى مظاهر استمرار الاستعمارية في قوانين «الطوارئ» من قبيل قانون القوات المسلحة الخاصة في الشمال الشرقي (Northeast's Armed Forces Special Powers Act) الذي يسمح للجيش بأن يطلق النار المميتة لمجرد الشبهة، وتعدد الاغتياالات الخارقة للقانون، وحالات الوفاة في السجون، والتعذيب والاعتصاب والإخفاء القسري والمجازر المنظمة ذات العلاقة بسياسات الحزب الحاكم مستهدفة الأقليات مثل الشيخ (دلهي ١٩٨٤) والمسلمين (غوجارات ٢٠٠٢).

تنزع الأعمال الأكاديمية حول الديمقراطية الهندية، تلك التي تتركز في العلوم السياسية متناولة بتوسع الأحزاب السياسية والانتخابات والهياكل المؤسساتية ونظم التنمية، إلى تبني مقاربة وسطية. على خلاف ذلك، أخوض في كتابي الغابة الملتهبة: الحرب الهندية في باستار في فحص سوسولوجي للحملة العسكرية الراهنة ضد العصيان ضد ما تسميه الحكومة «التطرف اليساري» وأستكشف ما يدل عليه ذلك حيال الديمقراطية الهندية.

يستمر الهجوم الهندي الحالي ضد حرب الغُوار (guerrillas) الماوية المرتبطة بالحزب الشيوعي الهندي (ماوي-نسبة إلى ماو تسي تونغ-المترجم) المعروف شعبيا باسم ناكسالييت (Naxalites) منذ عشر سنوات. ولكن ولئن كانت المرحلة الأولى من حركة ناكسالييت التي كانت انطلقت في أواخر السنوات ١٩٦٠ وانهارت فجأة خلال السنوات ١٩٧٠ اجتذبت الاهتمام الأكاديمي، فلا وجود اليوم إلا للبعض من الكتب المفضلة عن المرحلة المعاصرة. سبب ذلك أنه قد يكون من العسير القيام ببحث في مثل هذا الحقل المتنازع عليه وذو الصبغة الأمنية ولكن ذلك قد يكون أيضا بسبب أن الحركة الآن متمركزة في صفوف أهليين أو قبائل مُجدولة (موضوعة على جدول التعداد الرسمي الهندي للقبائل والجماعات القومية والإثنية في الهند-المترجم) أو كاستات مُجدولة تقطن مناطق ريفية وغابية على خلاف مرحلة حركة ناكسالييت السابقة التي كان لها مناصرون ضمن الطبقات المتوسطة وسكان الحواضر والطلاب. واليوم، تأتي أغلب توصيف النزاع من عند الصحفيين الذين تنقلوا مع الماويين من جهة ومن تقارير مراكز التفكير الأمنية من جهة أخرى.

وعلى الرغم من انتشار الحركة الماوية في العديد من الولايات فإن بؤرة الحرب هي منطقة كثيفة الغابات وغنية الثروات المنجمية تعرف باسم باستار يقطنها على الغالب الأديفاسيس adivasis الأهليين وهي منطقة ذات ٣٩,١١٤ كلم مربع تقع في ولاية شهايتسغارو وسط الهند. بدأ الماويون بالقدوم إلى هذه المنطقة آتين من ولاية أندرا براديش (Andhra Pradesh) المجاورة بغية إقامة منطقة خلفية بعيدة عن متناول القمع ولكن السكان المحليين بدأوا بإبراز مطالبهم الخاصة. بداية من السنوات ١٩٨٠ بدأ الماويون بتأسيس ما يقرب من الدولة الماوية موزعين الأراضي ومؤسسين مجموعات عمل جماعي، فأصين النزاعات وفارضين الضراب على المتعاقدين ومتدخلين في العلاقات الحميمة الدقيقة. وباعتبار مساهمة القرويين في صنع الدولة الماوية فقد أثروا فيها بتقاليدهم الثقافية الخاصة.

خلال شهر جوان من سنة ٢٠٠٥، أسست الحكومتان الوطنية الهندية والمحلية منظمّة غير نظامية قرّصت سُلطة أمن ذاتي غير قانونية، اسمها سلوا جودوم (Salwa Judum)، وتعني حرفيا «المطاردون المُطهرون» في جنوب باستار وغربها، ووصفت الحكومتان المنظمّة بأنها «حركة شعبية» عفوية ضد عنف ناكسالييت. يُؤاتي الحملة ما يجسده التشكيل الطبقي الأساس في الجهة



قرويين يسرون لمسافات طويلة احتجاجا ضد سلوى جودوم.  
من قبل مصور محلي غير معروف.

شهايتسغاره سنة ٢٠١١ يوجب عليها إنهاء وجود منظمات فرض الأمن الذاتي من قبيل سلوا جودوم (Salwa Judum)، وبإيقاف انتداب المحليين ضمن عمليات الحملة المناهضة للعصيان وبتعويض ضحايا النزاع ومعاينة المدانين بالانتهاكات، استمرت حكومة الولاية ببساطة في انتهاكاتهما كما لو أن المحكمة لم تنسب بئس شقة.

منذ أن سعد مودي إلى السلطة سنة ٢٠١٤، تم إحياء العديد من عناصر سلوا جودوم، وعلى امتداد صار التعهد الذاتي بفرض الأمن المدعوم من الدولة بالنسبة إلى حزب بهارتيا النمط السياسات الاعتيادي. ولكن المواطنين يستمرون في الإيمان بما يؤمنون به وفي النضال من أجل المشروع الديمقراطي حتى وإن كانت الديمقراطية القائمة حاليا لا تفي البتة بالحاجة.

توجه كل المراسلات إلى ناندي سوندار على العنوان <nandinisundar@yahoo.com>

الربحية لدور الإعلام، وعن عدم رغبتها في أن تضايق الحكومة أبعد من حد معلوم، وعن وجود المناطق التي تخاض فيها الحملات العسكرية المناهضة للعصيان «مناي» عن المراكز الحضرية، وعن عدم وجود مراسلين صحفيين أهليين أو ينتمون إلى الكاستات المتدنية، أن لم تكن الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان خلال حملات مناهضة العصيان شأنا وطنيا رئيسا. وقد راوحت موجات الإخبار الإعلامي في باسثار بين الإهمال التام والتغطية نسبية التعاطف، ولكن حتى هذا لم يؤد إلى اتخاذ الحكومة إجراءات محاسبة كما أن الاختلافات البنوية بين الإعلامين الإنكليزي والهندي حيث يعمل هذا الأخير ضمن ضغوطات اقتصادية وسياسية أكثر صرامة أثرت سلبا في التغطيات المنجزة.

اضطلعت منظمات حقوق الإنسان بدور مركزي في عدم تغطية الانتهاكات، وخاضت المفاوضات مع الماويين حول الرهائن وأطرت الجدل في المراهقة بين عنف الدولة وعنق حرب الغوار. وفي الآن ذاته يزيد الاعتماد المتصاعد لدى نشطاء حقوق الإنسان الحضريين على شبكات الإنترنت من التعقيم حول قضايا حساسة على الأرض. في شاتيسغاره، كان دعم الحكومة للحملة المناهضة للعصيان مصحوبا بتفعيل قانون مضاد للإرهاب تفعيلا من دون أجل محدود. وقد أثار إيقاف دكتور وناشط مناضل من أجل الحريات المدنية واسع الشهرة بموجب هذا القانون انشغالا في صفوف شبكات الطبقات الوسيطة وإن كانت الحملة من أجل إطلاق سراحه غير مناسبة في نظر المواطنين الأصليين حيث ظلوا هدفا لعنف الحملة المباشر من دون أي أمل في الشروع في الإجراءات القانونية التي يستوجبها ذلك.

ولئن كان الفشل المصير الدائم لأعمال المحاكم المحلية بما أدى إلى معدلات سجن عالية طالت القرويين العاديين وكذا إلى اكتظاظ سجون شهايتسغاره، فقد اضطلعت المحكمة الهندية العليا بدور هام في الاعتراف بوجود انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان في باسثار. ولكن التأخير والتأجيل المتكرر دون انقطاع وقدرة الدولة على تجاهل أحكام المحكمة بكل بساطة مظاهر تدل على أن رسالة المحكمة لم تترجم إلى عدالة على الأرض. فعلى الرغم من صدور اعتراض احترازي ضد ولاية



# < الاستبداد التركي: تأسيس لا لفت أنظار ثقافي؟

بقلم سيهان توغال (Cihan Tuğal)، جامعة كاليفورنيا، بركلي، الولايات المتحدة الأمريكية

تم انتهاك وقف إطلاق النار في أنقرة، الذي كان قد تم التوصل إليه بين السلطات التركية وحزب العمال الكردستاني بشق الأنفس في العام ٢٠١٣، في صيف عام ٢٠١٥



< جنة ليبرالية زائفة

في ما مضى، كانت تركيا البلد الأكثر علمانية وديمقراطية في الشرق الأوسط. وقد كانت استثنائيتها الخادعة مرتكزة على إضفاء للصبغة الديمقراطية على الحياة السياسية تَوَلَّتْهُ تَوليفُهُ من الأحزاب الكمالية (نسبة إلى كمال أتاتورك-المترجم) المحافظة. بداية من السنوات ١٩٥٠ تولت العديد من أحزاب وسط اليمين إضفاء الصبغة الليبرالية على النظام القومي والكوربوراتي (corporatist) والعلماني الذي كان بناه مصطفى كمال خلال النصف الأول من القرن العشرين. خلال السنوات ٢٠٠٠ زادت منظمة سياسية جديدة هي حزب العدالة والتنمية من دفع شعبية أجندا يمين الوسط مازجة بين تقاليد المحافظة والإسلامية في البلاد وهو التحول الذي أطلق حماسة شعبية وفكرية مساندة للإصلاحات النيوليبرالية التي كانت أثارَت خلال السنوات ١٩٧٠ عدم الترحيب أو المعارضة الصريحة على امتداد المنطقة.

ولكن كان ثمة جانبٌ خَالِكٌ لقصة النجاح المنيرة تلك. تتغاضى السردية السائدة، التي لا تزال تقدم إضفاء الصبغة الليبرالية على تركيا خلال السنوات ٢٠٠٠ على أنه «مُودج»، عن قمع المجموعات التي تحدت الحكومة ومنها العَلَوِيون، والعمال المضربون والمدافعون عن البيئة واليساريون، والأكراد في مناسبات محددة.

اختار كلا العالم الغربي والليبراليون الأتراك التغاضي عن الأجند الطائفية والثقافية لحزب العدالة والتنمية ناظرين إلى القمع على أنه ثمن زهيد لما أنجزه الحزب من معدلات نمو عالية وتهميش للعسكر الكمالي الذي كان مهيمنا. ولم

فاجأت الانعكاسية الاستبدادية التركية الحادّة العديد من الملاحظين إذ، وإلى زمن قريب مضى، كان يُحتفي بالبلد على أنه نموذج للليبرالية انبثق في منطقة يسمها الاضطراب. والآن يبحث المحللون عن أسباب هذا التغير في شخصية الرئيس أردوغان أو في خصائص استثنائية في الثقافة التركية.

على أن تحليلا للنجاح الليبرالي ذاته يمكن أن يمنح لنا مفاتيح فهم أكثر عددا (وأكثر إنذارًا للغرب الديمقراطي). كانت «الديمقراطية الليبرالية» في ما مضى تقدّم على أنها الإنجاز الأكبر للبشرية ولكن إذا كانت «الليبرالية» تعني تمجيد الملكية الفردية والحرية وهو ما لا يكون في منطقتنا إلا يدًا بيّدة مع إضفاء الصبغة الليبرالية الجديدة (مخصصة الملكية، إعادة تشكيل دولة الرعاية بغية جعل الأفراد مكتفين بذواتهم، والرسملة) فإن الحالة التركية تُظهر أن إضفاء الصبغتين الليبرالية والديمقراطية لا يمكن أن يتوافقا إلا لفترة من الزمن وهو ما يرتهن بعوامل من قبيل القوتين القمعية والإدماجية للدولة وكذا قدراتها المدنية والسياسية.

يمكن للتجارب التركية الأخيرة أن تثير التنبيهات لدى باقي دول العالم. لقد كان المثقفون يعتقدون أن بإمكان الدول الأقل نموًا أن ترى مستقبلها في تجارب الأمم الرأسمالية الأكثر قوة. ولكن وعلى أثر انهيار السنوات ١٩٣٠ أشار العديد إلى أن العكس ممكن الحدوث حيث انتهى الأوروبيون إلى أن جرّبوا ما كان عاشه السكان الأصليين خلال حقبة الاستعمار. لقد شكك التمكين الجماهيري والملكية-الحرية الفردية في بعضهما البعض في ذلك المنعرج التاريخي الحاسم (في ما بين الحربين العالميتين ١٩١٤-١٩١٨ ثم ١٩٣٩-١٩٤٥)-المترجم). أقمًا يزال كلا الهدفان يُلغَمُ الواحِدُ منهما الآخر؟

<<

الدين ذو العلاقات الراسخة مع لوبيات أمريكية ومراكز قوة غربية أخرى) سابق شك في ما كان يتفوه به أوردغان ضد إسرائيل. ولكن ما غير قواعد اللعبة هو محاولة جمعية خيرية تركية يدعمها أوردغان كسر الحصار على غزة. أدلى غولن بتصريح لصحيفة «واشنطن بوست» نعت فيه تلك الحركة بأنها غير إسلامية على أساس أنها تتحدى سلطة قائمة. على أثر ذلك تزايدت بين مكوثي الرعيل الأول من حزب العدالة والتنمية مظاهر الشقاق وهو التطور الذي تبين أنه باهض الثمن بالنسبة إلى النظام لافتقاره إلى كوادر عالية الكفاءة يملأ بها المؤسسات. ولقد كان من آثار ذلك أن حفز نزوع الحزب نحو التعبئة الشعبية والتعصب وارتفانه بهما.

إلى هذه الاندفاعة الداخلية نحو الاستبداد انضافت دينامية أكثر إقليمية ولكنها ذات صلة حيث أينعت مع الانتفاضات العربية آمال جديدة لدى دوائر إسلامية تركية ظلت حتى ذلك الحين ساكنة. في ما عدا بعض دوائر الليبراليين على اليمين والراديكاليين على اليسار ظل الإسلاميون الأتراك على الدوام يحلمون بإحياء الإمبراطورية العثمانية. لقد قلل قادة حزب العدالة والتنمية من حماسهم النضالية طوال العشرة المنصرمة من خلال مزج بين البراغماتية السياسية واستكشاف مغنم اقتصادية وسياسية جديدة ولكن في ما بين ٢٠١١ و٢٠١٣ تعززت المطامح الإمبراطورية التي كانت عسيرة الاحتواء بل قد تكون خرجت عن السيطرة.

أمل مناصرو حزب العدالة والتنمية الليبراليون والغربيون في أن تكون نزاعه الإمبراطورية المديدة قابلة للاحتواء المؤسسي من خلال مقارنة تعتمد «السلطة الناعمة» وهي المحصلة التي كانت تعُدُّ بها نظريًا الأكاديمي السابق ووزير الشؤون الخارجية، الذي صار حينها رئيس وزراء، أحمد داوود أوغلو («صفر مشاكل مع الجيران» و «العمق الاستراتيجي»). في البداية بدا أن الانتفاضات العربية ستزيد من تعزيز جهود داوود أوغلو، ولكنه أقصي سنة ٢٠١٦. لماذا؟ أسبب شخصية أوردغان؟ في الحقيقة لا. لو كان بمقدور النظام أن يستثمر في الربيع العربي مثلما أمل لما كان في حاجة إلى التخلي عن مقارنة السلطة الناعمة. على غرار العديد من القوى الرأسمالية التوسعية الأخرى، كانت شبكة ارتباطات الحكومة ورجال الأعمال تسعى إلى تعزيز مشاركتها في الأسواق الخارجية. ولكن، وبسبب عدم استقرار سوق العمل والتفتت السياسي وما استجد أخيرا من حروب أهلية وبسبب التدخلات العسكرية، لم تعد مصر ولا ليبيا ولا سوريا، وهي أسواق التصدير الأكثر ملاءمة للرأسماليين الأتراك، تبدو مناسبة للأعمال. لقد كان من شأن أعناق الزجاجات الجغرافية السياسية والاجتماعية الاقتصادية هذه، مضافة إلى سوق عمل بصدد التقلص، أن حجّمت من توسع الأعمال. للنظام الآن سيولة نقدية يعيد توزيعها على قواعده أقل مما كان لديه وهو ما خلق مشاكل جديدة لطبقة رجال الأعمال الإسلاميين الأتراك التي كانت أخذة بالتوسع وكذا لبرامجها الرعاية التي كانت تجلب لها إذعان فقراء الحضرين. مع تناقص النفاذ إلى المغنم الاقتصادية زاد النظام من حدة استخدامه ورقات اعتماده الإسلامية.

في سوريا، انخرقت الجهود الاقتصادية العقلانية التركية الأصلية العاملة على إزاحة ناعمة للأسد وفتح الطريق أمام حكومة إسلامية أكثر قربا اقتصاديا نحو جهد طائفي يبتغي بناء دولة سنية بأي ثمن. لقد ساهمت الحسابات التركية الخاطئة في نشأة داعش التي ظهرت في البداية بمظهر قوة الموازنة الجيدة ضد الأكراد ولكنها بعد ذلك تسببت في تقويض الاستقرار وأسس السياحة والآفاق الاقتصادية المستقبلية حتى في غرب تركيا وجنوبها. بل إن التعاون الملحوظ بين المجاهدين المناهضين للأسد والديمقراطية الإسلامية الوحيدة في الشرق الأوسط عززت من السرديات الغربية حول عدم التوافق بين الإسلام والديمقراطية.

لهذه الانعطافات آثار كونية. لقد دمرت الروح المغامرة التركية سوريا وقادت نحو موجة تاريخية من الهجرة نحو أوروبا ومن ثم نحو أكبر موجة من التعبئة اليمينية في القارة منذ الحرب العالمية الثانية. مدفوعا جزئيا بتخوفه من الإسلامية المكافحة، أرسل

يلقى هدم البيئة ووفيات العمال وتدني الأجور والتجسيم السياسي والتفتت وتصعيد الطائفية السنية والعنف البطريكي وتهجير الحضرين التي تسببت فيها هذه الإنجازات (أو على الأقل رافقتها) إلا القليل من الاهتمام.

خلال العهدين الأولى فالثانية لحزب العدالة والتنمية أطلق إضفاء الليبرالية السياسية والاقتصادية العديد من التشكيكات وفتح الأبواب في وجه الاحتجاج عليهما. فخلال صائفة ٢٠١٣ حطمت الحركات البيئية والحضرية التي كانت تستعر تحت الرماد حدودها المحلية وعندما التحقت بها التعبئة العفوية النسوية والعلوية والعلمانية اندلعت أكثر الانتفاضات الحضرية التركية جماهيرية في تاريخ تركيا (تمرد جيزي). ولكن وعلى الرغم من مشاركة الملايين من المواطنين في ذلك التمرد فإنهم لم يتمكنوا من وضع أرضية سياسية مشتركة. ولم يبذل القادة العماليون والأكراد إلا دعما محدودا فيما حاولت المجموعات اليسارية الرئيسية في أفضل الحالات وبحماس فاتر أن تدفع بالتمرد في وجهة أكثر تسيسا. وخلال السنوات اللاحقة دفعت القوى الثلاثة ثمنا باهظا لما أظهرته من التردد والبلبله والعجز. في تلك السنة ولهُول ما رأوا من احتداد الجرعات الحكومية الإسلامية والاستبدادية، وقف العديد من الليبراليين مع التمرد وحاولوا أن يدفعوا به في اتجاه ليبرالي من دون نجاح يذكر ذلك أن التمرد أظهر عجزا عن تمديد أجداده إلى ما يتجاوز الهدف الأصلي للاحتجاج وهو إنقاذ جيزي، أكبر حدائق تركيا المركزية الحضرية، من الهدم.

#### < تحول الليبرالية إلى استبداد

على الرغم من الطبيعة المجزأة للتمرد فقد تشبثت الحكومة بسريتها التأميرية وانهارت بالعنف على الانتفاضة. وعلى أثر ذلك، لم يكتف الحزب الحاكم بأن صار أكثر استبدادا بل بات أكثر كلياوية معبئا قواعده ضد الأصوات المعارضة.

لماذا كان هذا التغيير؟ أكثر الليبرالية من نقاط التوتر الاجتماعي بدلا عن أن تحتويها في تعارض مع النزعات التي يتطلبها نجاح الأعمال. يمكن للسياسات قوية البنية أن تحتوي التوترات وتمتصها وتمنعها من دون تقويض الليبرالية ولكن الدول الأكثر ضعفا، على النقيض من ذلك، تكون أقل تهيئا وتجهيزا لمعالجة التوترات المتفجرة ضمن حدود الليبرالية. فإذا ما كانت الأنظمة، على الأخص، في مواجهة معارضة قوية فقد لا تكون المؤسسات القائمة أو القمع كافيين للسيطرة على الحركات الاحتجاجية. في مثل هذه السياقات، قد تلجأ النخب إلى التعبئة المضادة قائدة القواعد نحو الاستبداد وهي الطريق التي لا تنحتها النخب ببناءاتها للفعل فحسب بل وكذلك يُحفزها وجود مجموعات سياسية ومدنية مستعدة للتجاوب.

كانت مثل هذه الشبكات ولا شك متوفرة في متناول أيادي حزب العدالة والتنمية التركي مبنية على ما مدّ الحزب من جذور على امتداد التعبئة الإسلامية منذ السنوات ١٩٦٠ وصولا إلى السنوات ١٩٩٠. وخلال ما بعد ٢٠١٣، وفي استجابة لما نُظر إليه على أنه تكثف للتهديدات الموجهة ضده، انتقل النظام التركي مما أسميه «الاستبداد الناعم» إلى «الاستبداد الخشن» متحركا أولا ضد العلويين مارا إلى العمال المضربين فالنشاط البيئي فالاشتراكيين منهيًا إلى الليبراليين.

لسخرية الأقدار، طالت أشد حملات التطهير لما بعد ٢٠١٣ مجموعة إسلامية ليبرالية، جماعة غولن، وهي ذاتها فاعل رئيس في الاستبداد الناعم، تسلل إلى المؤسسات واحدة تلو الأخرى، في صمت، مفرغا إيها من وجوه النظام القديم والعلويين واليساريين. تعاملت الجماعة مع حملات التطهير هذه من دون ضجيج في تعارض حاد مع ما نشهده اليوم من حملات الطرد واسعة النشر ومُحَكِّمة التنظيم الاحتفائي. وقد اندلعت بعض الصراعات بين جماعة غولن وكوادر (cadres) إسلامية قديمة حول الطريقة التي يتوجب بها تقاسم مغنم السلطة، ولكن ذلك لم يخرج عن السيطرة إلا عندما تكتفت علاقات أوردغان مع إسرائيل. لقد كان لغولن (رجل



لعب انقلاب تركيا الفاشل في ١٦ يوليو ٢٠١٦ لصالح أردوغان، مما أدى إلى تعميق الاستبداد.



لقد كان للتاريخ الحديث دورتان كبيرتان من إضفاء الصبغة الليبرالية دفعت به كلاهما إلى مستوى كوني. في الحقبتين كان التفكك (وهو كذلك الآن) كونيا ومحليا. عقب السنوات ١٩٢٠ أدى انهيار الليبرالية الكلاسيكية إلا ليبرالية تجسدت في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ودول شديدة القمعية أو كليات ذات أسس جماهيرية في الشرق. وبفعل هزال الإمكانيات الاجتماعية وتزايد النزعات الأمنية على اتساع الكرة الأرضية بدت الليبرالية الضمنية مفترقة أكثر فأكثر لخصائصها نتيجة الانهيار الوشيك الذي نشهده اليوم.

ما لم يتوقف المثقفون والسياسيون والنشطاء المناضلون في بناء بديل كوني قوي، يمكن للتعبة الجماهيرية أن تنتج دولا كليانية أمدَّ عمرا خلال الأعوام القادمة، حتى في الغرب. إن التجارب التركية بمثابة التنبيهات التحذيرية لنا جميعا: تؤدي الثورات الفاشلة على الدوام إلى نظم متوحشة. يصح ذلك على الأخص في سياقنا الحالي. وما لم تتكتل الأجنات القوية والمنظمات السياسية على أثر نسخ جديدة من حركات جيزي واحتلوا والساخطون يحتمل أن يكون الثمن باهظا لنا جميعا.

توجه كل المراسلات إلى سيهان توغال على العنوان <ctugal@berkeley.edu>

نهوض اليمين الأوروبي إشارة شديدة الوضوح لتركيا: ما عاد من الممكن الأمل في عضوية كاملة في الاتحاد الأوروبي. لقد صار ذلك واضحا بعد ٢٠٠٦ ولكن التحقق منه لم يُعدْ هيكلية أجندا الحزب الحاكم جذريا حتى سنوات ٢٠١٠ عندما تفاعل فقدان الأمل في الانضمام إلى أوروبا مع ديناميات أخرى كانت تقوّض إضفاء الصبغة الليبرالية على الأوضاع في تركيا. وفيما كان العرب يرفعون عقيرتهم بصيحات الحرية (وهو التلهف الذي أملت النخب التركية في أن تتمكن من تحريكه لفائدة الأعمال والطموحات الامبراطورية) كان الإسلاميون الأتراك يفقدون اهتمامهم المديد بمغازلة أوروبا.

< كيف يمكن أن تُشكّل الطريق التركية في غير موضعها الأصلي؟ >

على الرغم من أن البعض من هذه الديناميات مخصصة بتركيا، يمكن للبنى الشاملة التي تقوّض الليبرالية على اتساع الكرة الأرضية أن توجد حالات أخرى شبيهة بتركيا، وخصوصا باعتبار أن العديد من هذه الديناميات يستثير تفاعلات بين (وداخل) المناطق والأمم وكذا تفاعلات بين السيوررات الوطنية والسيوررات الكونية. ومما يتسم بأهمية أكبر تجدر الإشارة إلى أن الانعطافة اليمينية الحادة داخل الدوائر الإسلامية على اتساع أرجاء العالم تسببت في موجات ارتدادية على امتداد الغرب مُحفزة، لا تعزيز الصبغة الأمنية للحكومات فحسب، بل وكذلك التعبة اليمينية، لا بل إن لهذه الحلقة المفرغة متتالية السيوررات أسسا أخرى كونية البنية.

# < نهاية اللولية

## وانقلاب القصر في البرازيل

بقلم روي براغا (Ruy Braga)، جامعة ساو باولو، البرازيل، وعضو لجنة البحث في الجمعية الدولية لعلم الاجتماع حول الحركات العمالية (ل ب ٤٤)

عمال القطاع الخاص بصفة ملحوظة منذ سنة ٢٠١٢. سنة ٢٠١٣ مثلت إضرابات القطاع العام ٤٥ بالمائة من مجموعها العام، ومن الجدير بالملاحظة هاهنا أن انفجارا حصل في الأنشطة العمالية في قطاع الخدمات الذي يستخدم عمالا غير مهرة وأنصاف مهرة والعديد منهم من غير القادرين على تأمين مواردهم الذاتية ومن متدني الأجور ومن المعرضين إلى التشغيل الهش ومن المفتقرين إلى حقوق العمل المتعارف عليها. وبالإضافة إلى ثماني إضرابات وطنية خاضها مستخدمو البنوك، كان عمال القطاع الخاص في السياحة والتنظيف والصحة والسلامة والتربية والاتصال نشطين بشكل خاص على غرار عمال النقل.

على العموم امتد نشاط النقابات إلى خارج فئات المستخدمين الذين اعتيدت رؤيتهم في مركز النضال العمالي. فضلا عن ذلك، وضمن المشهد النقابي، انتقلت الحركية الإضرابية في كلا المجالين الخاص والعمومي «من المركز إلى الهامش» دافعة بالمزيد من التعبئة في صفوف ذوي الهاشنة الحصريين.

باعتبار حجم هذه الدورة الإضرابية يبدو أن التفسير الأقل تقديرا للأزمة السياسية الراهنة هو ذلك القائل إن لا حاجة لدى الطبقات الحاكمة، وببساطة، إلى بيروقراطية نقابية أثبتت أنها غير قادرة على السيطرة على من هم ضمن صفوف منظورها. من هذا المنظور لا يمكن لمشروع الطبقة الحاكمة أن يكون ذا مصداقية إلا إذا تعلق باستعادة حركة التراكم الرأسمالي من خلال الاستيلاء الاجتماعي على حقوق العمال عن طريق الهجوم عليها.

لقد كشفت دورة الإضرابات الحالية وتقلبات معيش الطبقات البرازيلية المستلحقة كلا الحدود ومكان الغموض المتضمنة في المشروع اللولي (نسبة إلى الرئيس السابق لولا). إن فهم تناقضات هذا المشروع يستلزم تحليل حدود هيمنة الحزب العمالي (ح ع) الهشة على امتداد الثلاثة عشر عاما الماضية.



انقلاب برلماني في البرازيل عندما صوت مجلس النواب لحجب الثقة عن الرئيس روسيف.

في عالم العمل غالبا ما يترجم انهيار أية هدنة بين طبقات المستلحقين والمهيمنين في صيغة موجة من الإضرابات. استنادا إلى آخر المعطيات التي وفرتها منظمة «رصد الإضرابات في القسم الاتحادي للإحصاءات والدراسات الاجتماعية الاقتصادية» (SAG-DIEESE) أطلق البرازيليون سنة ٢٠١٣ موجة من الإضرابات غير مسبوقه بمجموع ٢٥٥٠ إضرابا وبزيادة قدرها ١٣٤ بالمائة مقارنة بالسنة التي سبقتها بما أبلغها رقما قياسيا تاريخيا. ومن ثم قلب البلد اتجاه الانحدار الحاد في عدد الإضرابات الذي امتد على العشريتين الماضيتين واستعادت الحركة النقابية، جزئيا على الأقل، زخمها السياسي. في العديد من المدن الرئيسة صارت إضرابات مستخدمي البنوك اعتيادية كما زاد المدرسون ومسدو الخدمات المدنية وعمال الحديد والصلب وعمال البناءات وسواق الحافلات والقطارات ومستخلصو التذاكر تعبئتهم النقابية في ما بين ٢٠١٣ و ٢٠١٥ كما تصاعد عدد إضرابات

على العموم، تركّز تحليل الأزمة السياسية والاقتصادية الراهنة في البرازيل على «الأخطاء» الاقتصادية التي ارتكبتها الحكومة التي ورثتها ديلا روسيف رئيسة الحزب العمالي (ح ع) من خلفها لويس أينايسو لولا دا سيلفا. ولئن كان من المحقّ القول إن البعض من القرارات السياسية الفيدرالية تداخلت مع ديناميات النزاع التوزيعي البرازيلي، فإن هذا التركيز على التعديل السياسي أبعد من أن ينجح في عقد الأزمة الراهنة. تنزع هذه التفسيرات إلى أن تُعَمِّي عن التحولات التي شهدتها البنية الطبقيّة خلال حقبة لولا (٢٠٠٢-٢٠١٠) وإلى أن تتغاضى عن أثر الأزمة الاقتصادية العالمية. والحقيقة أن مثل هذه التحليل تعجز عن تفسير الكيفية التي بها فشلت العلاقة بين التعديل السياسي والتراكم الاقتصادي عن تهدئة الصراع الطبقي لافحسب بل زادت من تجديده.

< دورات الإضرابات

إذا ما نظرنا إليها على أنها منوال تعديل للصراع الطبقي، يمكن القول إن اللولية بوصفها علاقة هيمنة اجتماعية انبنت على تمفصل بين شكلين مختلفين ولكنهما متكاملان من التوافق أنتجا في تظافرها عشرية من السلم الاجتماعية النسبية عاشتها البلاد. لقد أبدت الطبقات المستلحقة البرازيلية موافقتها السلبية على برنامج حكومي تقود تنفيذه البيروقراطية النقابية التي ضمنت تنازلات محدودة ولكنها فعلية من لدن العمال من أجل ديمومة حقبة من التمدد الاقتصادي.

استفادت الشرائح الدنيا البروليتارية شبه الريفية من برنامج الصندوق العائلي (Bolsa Familia) بحيث ارتقت من مستوى الفقر المدقع إلى مستوى خط الفقر الرسمي. كما أن ذوي الهشاشة من الحضريين حصلوا على زيادات دنيا في الأجور تجاوزت معدل التضخم وكذا إضفاء للتنظيم الشكلي على سوق العمل وخلقاً لمراكز (فرص) عمل. واستفاد العمال المنخرطون في النقابات من سوق عمل منفجر التمدد متمتعين بأجور مرفّعة ومنافع أخرى بفضل مفاوضات جماعية.

جمع ح ع، وإلى حدود انتخابات ٢٠١٤ على الأقل، بين سياسات إعادة التوزيع وخلق مراكز العمل الرسمية والنفاذ الشعبي للقروض محفزا تفكيكا طيفيا لتمرکز توزيع الدخل الوطني في مواقع محددة. لقد كان هذا التقدم الطفيف في بلد معروف بالتفاوتات الاجتماعية كافيا لضمان موافقة الطبقات المستلحقة على السياسات التعديلية اللولية.

في ذات الوقت، تدبرت حكومة ح ع المزوجة بين مصالح بيروقراطي النقابات وقادة الحركات الاجتماعية والطبقة الوسطى المثقفة خالقة بذلك أسس توافق نشط لفائدة اللولية انتظم حول جهاز الدولة. تم استيعاب الآلاف من أعضاء النقابات ضمن الوظائف الاستشارية البرلمانية والمواقع في الوزارات والشركات المملوكة للدولة وتحمل البعض من بيروقراطي النقابات المسؤولية في مواقع استراتيجية ضمن إدارات صناديق معاشات ضخمة تديرها الدولة بوصفها صناديق استثمارية. كما أن أعضاء ح ع ومناصريه سُمّوا في مواقع مديرة ضمن البنوك الوطنية الثلاثة وهي البنك الوطني للتنمية (BNDES) وبنك البرازيل والبنك الفدرالي للادخار (Caixa Econômica Federal).

وعليه فإن النقابات اللولية لم تصر نشطة في إدارة الدولة البرجوازية فحسب بل فاعلا رئيسا في تحديد وجهة الاستثمار الرأسمالي في البلاد. وباعتبار

أن هذه السلطة السياسية الإدارية لا تستلزم انضمام الحائزين على رؤوس الأموال الخاصة فإن الموقع التفاضلي للبيروقراطية النقابية صار مرتها بالسيطرة على الجهاز السياسي. وبغية إعادة إنتاج تلك السيطرة توجب إيجاد تمفصل ضمن جهاز الدولة بين كلا مصلحة حلفاء السلطة التاريخيين، عنيت الشرائح الوسطى من البيروقراطية والبرجوازية الصغيرة المثقفة من جهة ومصلحة أعدائها التاريخيين، عنيت الشرائح البيروقراطية المعادية وبعض المجموعات القطاعية ذات المصالح المهنية المخصصة من جهة أخرى. وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجية تعقدت جزاء قبول حكومة ح ع بالقواعد المعادية للديمقراطية للعبة الانتخابية البرازيلية، بما في ذلك العمل خلال حكم حكومة لولا الأولى على الشراء المباشر للدعم البرلماني، فقد تمكنت الهيمنة اللولية في حدود سنة ٢٠١٤ من إحراز نجاح ملحوظ في إعادة إنتاج التوافق السلبي من عند الجماهير والتوافق النشط من عند قادة النقابات والحركات الاجتماعية.

#### < تناقضات اللولية

ولكن التناقضات الاجتماعية كانت بعد واضحة خلال التوسع الاقتصادي في ما بين ٢٠٠٣ و٢٠١٤ مُندرة بالأزمة الحالية. فعلى الرغم من تزايد رائع في أجور العمل الرسمية كانت ٩٤ بالمائة من مراكز العمل التي تم خلقها خلال العشرية الأولى من حكم ح ع توجّر بما قدره ١,٥ من الأجر الشهري الأدنى (ما يعادل تقريبا ٢٥٠ دولارا أمريكيا في الشهر) أو أقل. ومع حلول سنة ٢٠١٤، ومع تباطؤ النمر الاقتصادي كانت ٩٧,٥ بالمائة من مواطن العمل الجديدة في هذه الفئة وكانت على الأغلب مشغولة من قبل النساء والشباب والسود أي العمال الذين كانوا تقليديا الأقل كسبا والأكثر عرضة للتمييز.

في نفس الوقت وسنة بعد أخرى تزايد عدد حوادث الشغل وحالات الوفاة فيه. وقد عزز تعمق الأزمة الاقتصادية والتحول نحو سياسة تقشفية خلال عهدة حكومة ديلا روسيف الثانية، والتي كانت باشرت بها سنة ٢٠١٤، الاتجاه نحو التراجع دافعا بالعمال المنضوين في النقابات إلى خوض الإضرابات. وعلى الرغم من بدئه حينها بعد التراجع، مكّن دعم البروليتاريا هشة الأوضاع ديلا روسيف من الفوز في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية سنة ٢٠١٤ ولكن هذا الدعم كان على أساس أن ح ع كان سيعمد إلى الحفاظ التشغيل المنظم (وإن كان غير لائق وضعيف التأجير). ولكن الانكماش الدوري الذي نتج عن الاقتطاعات الفدرالية من الإنفاق العمومي أدى إلى تزايد البطالة في صفوف ذوي الهشاشة من الحضريين وأفراد الطبقة العاملة المنظمة إذ، وحسب آخر البحوث، زادت نسبة البطالة في البرازيل من ٧,٩

بالمائة إلى ١٠,٢ بالمائة خلال الأشهر الإثني عشر الأخيرة.

من ناحية أخرى تقدمت الطبقة العاملة التقليدية نحو أجندا وسياسات يمينية واضحة بما في ذلك أولئك اللذين كانوا تحالفوا مع ح ع والاتحاد النقابي الرئيس (CUT)، على الأقل حتى فضيحة شراء الأصوات التي عرفت سنة ٢٠٠٥ تحت اسم Mensalão. ليس من العسير أن نتخيل كيف تم ذلك. قاد التثبيت النظامي للتشغيل في صفوف مستخدمي المنازل نحو أجور أرفع لفائدة المنظرين فيما حفز سوق العمل الملتهمب الترفيح في أجر الخدمات عامة بما أثر مباشرة في أماط عيش الطبقات الوسطى. وكان تزايد الاستهلاك الجماهيري في ارتباطه بالترفع في الأجور يعني بالنسبة إلى العائلات البرازيلية الفقيرة أن العمال «غزوا» المجالات التي كانت قبل مخصصة للطبقات الوسطى التقليدية مثل المتاجر الضخمة والمطارات. وأخيرا صعد تزايد الفرص في الجامعات الخاصة متدنية الجودة لفائدة أبناء العمال من وتيرة التنافس على المهن التي كانت قبل لا تتوفر إلا لأبناء الطبقات الوسطى. وعندما خرجت فضيحة البترول المرتبطة بالرشاوى وغسيل الأموال في شركة البترول المملوكة للدولة (Petrobras) إلى العلن انفجر استياء الطبقة الوسطى في موجة عاتية من الاحتجاج تقودها أجندا سياسية رجعية.

وعليه فليس انهيار ما كان لحكومة روسيف من دعم في الكونغرس إلا الوجه الظاهر من أزمة عضوية تمتد جذورها عميقا إلى البنية الاجتماعية لبلد يتخط في انكماش اقتصادي عميق. لم يعد منوال التنمية البرازيلي المبني على خلق مواطن عمل هشة وتفكيك تمرکز توزيع الدخل قادرا على ضمان مرباح الشركات ناهيك عن اجتذاب موافقة الطبقات المستلحقة.

#### < انقلاب القصر

في مواجهة أزمة دولية أخذة بالغرق في المزيد من السوء بدأ الممثلون الرئيسيون لأوساط الأعمال البرازيليون، تقودهم البنوك الخاصة، في مطالبة الحكومة الفيدرالية بالمزيد من التقشف. بالنسبة إلى كبرى الشركات بدت السياسات التي من شأنها أن تعمق التعديل المقاوم للتراجع الاقتصادي والدافع للتشغيل واحتواء الدورة الحالية من الحركة الإضرابية خطوة ضرورية في اتجاه تفعيل سلسلة من الإصلاحات اللاشعبية من قبيل الاقتطاعات من الضمان الاجتماعي ومن حقوق العمل.

تدعم هذا البرنامج بتراجع حكومة ح ع الحالية. لقد خان التعديل الجبائي الذي طبّق في بداية العهدة الثانية لديلا روسيف انتظارات ٥٣ مليون ناخب كانوا انجذبوا إليها بفعل وعود حملتها الانتخابية





الرئيس السابق لولا والرئيس المعزول روسيف، قادة حزب العمال الذي حكم البرازيل لمدة ثلاثة عشر عاما.

وعليه فإن البرازيل الآن في وضع مأزوم ذلك أن الانقلاب لقي مقاومة شعبية قوية تنذر بالتكتف حتى مع ما لقيته إجراءات التراجع التي اتخذتها حكومة غير شرعية من قبول في الكونغرس، فيما تبدو حقبة من الصراعات الاجتماعية غير المسبوقة حتمية.

توجه كل المراسلات إلى روي براغا على العنوان

<[ruy.braga@uol.com.br](mailto:ruy.braga@uol.com.br)>

<sup>1</sup> حول أنشطة ثلاثة شرائح من طبقات المستلحقين البرازيلية خلال

العقد الأخير ينظر

André Singer, Os sentidos do lulismo: reforma gradual e pacto conservador (São Paulo, Companhia das Letras 2012); Ruy Braga, A política do precariado: do populismo à hegemonia lulista (São Paulo: Boitempo 2012); Roberto Vêras de Oliveira, Maria Aparecida Bridi and Marcos Ferraz, O sindicalismo na Era Lula: paradoxos, perspectivas e olhares (Belo Horizonte, Fino Traço 2014).

بالحفاظ على مواطن العمل والبرامج الاجتماعية وحقوق العمل. وقد ازداد تعمق ما نتج عن ذلك من لاشعبية حكومة روسيف الثانية بفعل سخط الطبقة الوسطى الناتج عن تقلص الفروق بين الطبقات الاجتماعية. وعندما تقرر أن تركز عملية الشرطة الفيدرالية التي تسمى Lava Jato (= غسل السيارة- المترجم) على سياسي ح ع المورطين في عمليات فساد شركة Petrobras دون غيرهم نزل البرازيليون إلى الشوارع مطالبين بإسقاط الحكومة.

سنة 2014، حفزت التعبئة الأحزاب السياسية المنظمة على اللحاق بسيرة عزل الرئيسة. وتكتفت المفاوضات بين الحزب الاجتماعي الديمقراطي البرازيلي (PSDB) وحزب الحركة الديمقراطية البرازيلية (PMDB) منتهية إلى الاتفاق على البيان السياسي الأخير المعنون «جسر نحو المستقبل» وهو جوهرية وعد بأن يتم خلاص الدين العمومي تجاه البنوك على حساب الإنفاق على التربية والصحة والبرامج الاجتماعية.

ومما يكتسي دلالة أعمق أن القوى السياسية المحافظة سعت إلى الإطاحة بالحكومة البرازيلية لا بسبب ما أعطته ديالما روسيف للقطاعات الشعبية بل بسبب ما فشلت في وهبه للمقاولين عنيت تعديلًا جبايًا أكثر راديكالية وهو ما كان يتطلب تعديلًا دستوريًا وإصلاحًا للضمان الاجتماعي وتخليا عن الضمانات الرئيسة الحامية للعمل. ولكن، وعلى الجانب الآخر لا تزال النقابات التي يسيطر على معظمها ح ع منخرطة في دورة إضرابات تاريخية.

# < سياسات العمل

## وعودة النيوليبرالية في الأرجنتين

بقلم رودولفو إلبرت (Rodolfo Elbert)، كونيثت (Conicet) وجامعة بيونس آيروس، الأرجنتين وعضو لجنة البحث ضمن ج د ع ا ح حول الحركات العمالية (ل ب ٤٤)

عمال يحتجون ضد تسريح العمال في المؤسسات الصناعية الواقعة في شمال غران بوينس آيرس. تصوير: سباستيان لينارس.



«عمل نقابي قاعدي» (sindicalismo de base) جديدة تندر بتجدد حيوية عمالية مفاجئ، وذلك عقدا من الزمن بعد أن بدا أن الأزمة الاقتصادية الأرجنتينية ٢٠٠١-٢٠٠٢ أعلنت وفاة الحركة النقابية مَفخَرَة البلاد. ففي حي فقير في شمال منطقة بيونس آيروس الكبرى يعرف باسم لوس تيلوس (Los Tilos) مثلا نظمت العائلات افتكاكا للأرض من أجل المطالبة ببنية تحتية أفضل وبالإسكان ومن أجل التأكيد على أن تتوقف الشركات عن تلويث النهر المجاور. وعلى الرغم من قرب الأحياء من منطقة عمالية فإن أكثر ساكنيها كانوا من العاطلين أو من المشتغلين في «الاقتصاد اللاشكلي».

بطريقة مفاجئة تلقت احتجاجات لوس تيلوس دعما قويا من النقابات المجاورة الممثلة لعمال القطاعات المنظمة والذي يشتغل أغلبهم في المنشآت الصناعية المجاورة. بوصفها جزءا من إعادة إحياء الحركة العمالية كانت الحركية النضالية في العديد من منشآت شمال منطقة بيونس آيروس الكبرى تحت قيادة النقابات الديمقراطية القاعدية. ولكن حتى وقتها، كانت أغلب النقابات الوطنية لا تزال تحت إمرة القادة البيروقراطيين التقليديين حليفي الحكومة الكيرشنية التي تولت مقاليد البلاد سنة ٢٠٠٣. على العموم اتبعت هذه النقابات البيروقراطية استراتيجية إقصائية مُبَدِيَّة القليل من التضامن في مناسبات نادرة مع نضالات فقراء الحضريين من أجل لقمة العيش وكثيرا ما سمحت لأرباب العمل بأن يستخدموا عمالا من ذوي الخصاصة وفي ظروف هشة في حين كان العمال الرسميون يتلقون أجورا عالية.

ولكن الحركة العمالية القاعدية التي ظهرت أواخر السنوات ٢٠٠٠ كانت مختلفة حيث سعت النقابات اليسارية إلى توحيد نضالات العمال ذوي الأوضاع الهشة وغيرهم في مواقع العمل وإلى إنهاء العمل بالعقود الهشة وإلى إدماج كل العمال على أساس الحقوق المتساوية.

في ٢٢ نوفمبر تشرين الثاني من سنة ٢٠١٥ انتخب الأرجنتينيون موريشيو ماكري (Mauricio Macri) رئيسا للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ بفارق عن ملاحقه يساوي ثلاثة بالمائة أو يقل قليلا عنها. مثل هَرْمُ ماكري المرشَّح البيروني دانييل شيولي (Daniel Scioli) نهاية العقد الكيرشني (نسبة إلى كريستينا إليزابيث فيرنانديز دي كيرشني رئيسة الأرجنتين من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٥ بعد أن كان زوجها نستور دي كيرشني قد حَكَم من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧) فبعد حقبة من تزايد تدخل الدولة في الاقتصاد وإعادة توزيع محدودة للثروة يقود الأرجنتين الآن مرشح يمين الوسط ذو الخطاب المناهض للفساد.

ركزت تفاسير هذا الانتصار على تعبئة مناهضة للشعبوية لدى الطبقة الوسطى الحضرية وعلى الركود الذي أصاب الاقتصاد الأرجنتيني. ولكن أي تفسير للهزيمة في حاجة أيضا إلى أن يتضمن بعض المناقشة لتغير سياسات العمال الصناعيين. يتوجب البحث عن بذور أزمة النظام الكيرشني في مزاجته المتناقضة بين توزيع تقدمي للثروة واستمرار تشردم صفوف الطبقة العمالية. فمن خلال تحالفها مع كيرشني، نستور وكريستينا كليهما، ساعدت بيروقراطية النقابات الأرجنتينية مديدة العمر في بناء مُواطنة صناعية متشردمة فيما كانت النقابات القاعدية المنحازة إلى اليسار تعبئ من أجل مقاومة مظاهر التفاوت التي ظلت قائمة. وبمجرد أن جرف الركود الاقتصادي أسس البرامج الحكومية المتجهة نحو إعادة التوزيع المحدودة ساهم التشردم الاجتماعي الذي وسم ما أسماه روي براغا «الهيمنة الهشة» في إحداث الهزيمة الانتخابية. تحتاج مقاومة الهجوم النيوليبرالي القادم أن تضمّ نفس النقابات القاعدية التي ناضلت ضد الأمان الاقتصادي خلال حقبة حكومة الكيرشنية.

خلال أواخر السنوات ٢٠٠٠، ومع بداية خروج أغلب مناطق العالم من عمق أزمة ٢٠٠٨ المالية، شهدت الأرجنتين نوعا آخر من الانبعث حيث بدا أن حركة

على امتداد أول ستة أشهر قضاها في مكتبه، أفضل ما يمكن أن يصف مقارنة ماكري هو أن الأرجنتين تحاول أو تعود إلى النيوليبرالية. فرضت الحكومة عددا من الإصلاحات المناصرة للسوق بما في ذلك التسريح الجماعي من الوكالات الحكومية واقتطاعات ذات بال من الإنفاق الحكومي ذي النفع العمومي من قبيل ما كان مطبقا على التزويد بالكهرباء والماء. كان التخفيض من قيمة البيسو يعني أن غالب الأجر تصير غير قادرة على مواكبة التضخم في كل يتعلق بالمنتجات الاستهلاكية الاعتيادية وهو ما أدى (مثلما كان عليه الحال في ٢٠١٤) إلى تزايد حاد للفقر. وبالتوازي مع تمرير عدائي جديد لإجراءاتٍ مناهضة للعمال وظفت الحكومة ضرائب على الصادرات الفلاحية والمنجمية. وانتظم احتجاج وطني ضد التسريح الجماعي يوم ٢٩ أفريل ولكن ما من فعل ذي طابع وطني انتظم مُدًا. ومع ذلك، وعلى الرغم من توجه الحكومة الواضح عِدًا لعمال يبدو القادة النقابيون على المستوى الوطني أكثر قلقا على الحفاظ على ما يسكون به من السلطة في المؤسسات النقابية وانشغالا بتفادي محاكماتٍ بتهم الفساد من انشغالهم بالدفاع عن حقوق العمال.

ما الذي سيحدث للحركة النقابية القاعدية الوليدة التي واجهت الاشكالية والهشاشة خلال الحقبة الكيرشنية؟ أمِنَ الممكن أن تدعم أقساماً أكبر من الطبقة العاملة استراتيجية التضامن مع العمال الاشكاليين وذوي الهشاشة في المستقبل القريب؟ لا يزال الوقت مبكرا جدا للإدلاء بقول فصل في ذلك ولكن نظرة إلى الماضي القريب يمكن أن تقدم مساعدة. في نهاية السنوات ٢٠٠٠، وحتى في سياق بيئات غير مواتية من العمل متدني الشروط وسيطرة النقابات البيروقراطية، تمكن البعض من النقابات الأرجنتينية القاعدية من بناء تحالفات ناجحة مع أقسام مختلفة من الطبقة العاملة. ولكن ومع أن هذه النقابات واجهت تحديات أكبر عندما حاولت أن ترتفع بالحركة التضامنية إلى المستوى الوطني يبدو من الواضح أن قدرة الحركة العمالية على مواجهة العودة إلى النيوليبرالية ستكون مرتبهة بنوع استراتيجيتها. يبدو أن البديل هو قادة عماليون أكثر تلهفا على الإذعان إلى دورة جديدة من الإصلاحات المناصرة للسوق، وهو الإذعان الذي لا يمكن أن يكون ثمة إلا التفجير الأكثر سوءا للعمال الأرجنتينيين.

توجه كل المراسلات إلى رودولفو إيلبرت على العنوان <elbert.rodolfo@gmail.com>

ما الذي يخفيه النهوض العمالي الجديد المفاجئ؟ للمفارقة أنتج الاقتصاد السياسي الأرجنتيني ما بعد النيوليبرالي مَوَاطَنَةً عمالية غير معهودة التشرذم دعمتها بيروقراطية النقابات. فعلى أثر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الكارثية ٢٠٠١-٢٠٠٢ بدأ الاقتصاد الأرجنتيني ينمو مع تصاعد أسعار موارده التصديرية الرئيسية. وفي سياق النمو السريع كانت بمقدور الحكومة ذات الاتجاه البيروني (نسبة إلى خوان بيرون، رئيس الأرجنتين المنتخب ثلاث دورات ١٩٤٦-١٩٥٢) (رافقتة فيها زوجته الثانية إيفا بيرون التي اشتهرت بسياساتها الاجتماعية لفائدة الفقراء والمرأة) و١٩٥٢-١٩٥٥ ثم وبعد حكمين عسكريين وحكم مناصر له عاد إلى الرئاسة ١٩٧٣-١٩٧٤ لتخلفه زوجته بعد وفاته-المرجم) استخلاص ضرائب على الصادرات الفلاحية وتحفيز خلق مراكز عمل من خلال توسيع السوق الداخلية ودعم الاتفاقات التفاوضية الجماعية لفائدة النقابات العمالية القائمة. ونتج عن سياسة حازمة للحد من البطالة والترفيغ في الأجر الفعلية متزاوجة مع دعم المرافق العمومية وسياسات اجتماعية جديدة موجهة إلى المواطنين الأكثر فقرا، تزايد الاستهلاك في صفوف الطبقات الشعبية. وعلى المستوى البيروي ساهم هذا النموذج من النمو الاقتصادي في الرفع من وزن العمال الصناعيين الأجراء ضمن مجموع القوى العاملة.

ولكن لسياسة إعادة التوزيع هذه حدودها. فبتوسع الاقتصاد تزايد تمرکز رأس المال فيما زادت الشركات الكبرى الوطنية ومتعددة الجنسيات من معدلات ربحها. من جهة أخرى، وجد العمال أنفسهم في مواجهة لا شكلية سوق العمل وهشاشة التشغيل. فحسب قاعدة البيانات الاجتماعية الاقتصادية لأمریکا اللاتينية والكارايبية (<http://sedlac.econo.unlp.edu.ar>) كان ما يعادل ٤٥,٥ في المائة من القوى العاملة النشطة في الأرجنتين مستخدمون بطريقة لا شكلية (غير رسمية) سنة ٢٠١٠ وهو ما يعتبر تحسنا بالنسبة إلى المستوى الذي كان عليه الحال إبان الأزمة الاقتصادية للعشرية السابقة ولكنه في الآن ذاته مصدر خطر للأمان في العمل والدخل بالنسبة إلى العائلات ذات الدخل المحدود.

سنة ٢٠١٠، كانت حكومة كريستينا كيرش لا تزال قادرة على إيجاد مخرج للأرجنتين من الانهيار النيوليبرالي من خلال المزاوجة بين إعادة التوزيع المحدودة للثروة ومرافقة آثار استمرار تشرذم الطبقة العاملة. ولكن وخلال بعض من السنين بدأ الاقتصاد الأرجنتيني يشهد الوقع الشديد للأزمة المالية الكونية. تراجعت أسعار السلع على مستوى العالم وكابدت الحكومة المصاعب من أجل الحفاظ على برامجها في إعادة التوزيع المحدودة للثروة. وفي سنة ٢٠١١ تخلت النخبة السياسية البيرونية عن تحالفها السياسي مع قسم من النقابات البيروقراطية رافضة الطموحات السياسية للسكرتير الوطني للكنفدرالية العامة للشغل. وبدأ التحالف السياسي الذي انبثق عن الأزمة التي كانت اندلعت منذ عقد بالتفتت من بعض حوافه. ومع حلول ٢٠١٤، نتج عن التخفيض في قيمة البيسو الأرجنتيني (العملة الرسمية-المرجم) وضغوط التضخم تزايد أكيد في الفقر وتدني في قيمة الأجر الحقيقية. وبانجراف الهيمنة الهشة التي كانت للحكومة خسر المرشح البيروني دانييل سيولي انتخابات الرئاسة لسنة ٢٠١٥ أمام منافسه اليميني موريشيو ماكري.



# < تاريخ اليمين الأمريكي السحيق

بقلم آرلي راسل هوتشيلد (Arlie Russell Hochschild) جامعة كاليفورنيا-بركلي الولايات المتحدة الأمريكية



دونالد ترامب خلال حملته الانتخابية.

جمهوريون مرموقون إلى التخلي عن وزارات بأكملها ضمن الحكومة الفدرالية مثل التربية والطاقة والتجارة والداخلية. وفي سنة ٢٠١٥، صوتت ٥٨ غرفة جمهورية لفائدة إنهاء وجود مصلحة الناتج الداخلي، بل نادى البعض بإنهاء وجود كل المدارس العمومية.

يشعر المناصرون القاعديون لهؤلاء القادة بالإحباط والغضب تجاه الحكومة. إن السؤال الكبير الذي دفعني للبدء في دراسة إثنوغرافية امتدت على خمس سنوات في لويزيانا، ذلك القسم من الموطن الرئيس لليمين الأمريكي، هو القائل: لماذا كان كل هذا؟ وبمجرد أن بدأت في إجراء المقابلات من أجل إنجاز كتابي: 'Strangers in Their Own Land Anger and Mourning on the American Right' (غرباء في عقر ديارهم: غضب وحداد على اليمين الأمريكي) بدأت مكونات الصورة مقطعة الأجزاء في التنامي. بوصفها ثاني أفقر ولاية في البلاد، وبمراعاة

مليون شخصاً حركة حفلة الشاي المتلهفة لرفع الرسوم الضريبية، وخلال الأشهر الأخيرة تمكن المرشح الرئاسي الجمهوري الشعبي المناصر للأمريكان ولادةً (الكلمة الإنكليزية هي nativist وتشير أولاً إلى السياسة التفاضلية لفائدة أبناء البلد ولادة بوصفهم في تقابل مع المهاجرين وثانياً إلى العمل على أحياء أو استدامة الثقافة الأهلية بوصفها في تقابل مع الثقافة التفاعلي بين ثقافات البلد المتعددة- المترجم) دونالد ترامب من الفوز بأعلى تصويت ابتدائي جمهوري في التاريخ.

ما يميز اليمين الأمريكي عن أمثاله في كل مكان هو بغضه للحكومة الفيدرالية. يدعو اليمين إلى إجراء اقتطاعات في المنافع التي تقدمها الحكومة من التأمين ضد البطالة مروراً إلى المساعدات على التطب (Medicaid) فإلى المساعدة على تحمل النفقات الدراسية الجامعية، وعلى تأمين الغذاء المدرسي وصولاً إلى ما يزيد عن ذلك. وقد دعا قادة

مثلما هو عليه الأمر في الكثير من الأنحاء في أوروبا والهند والصين وروسيا، يشهد اليمين السياسي الأمريكي تحولا. بطريقة ما، قد يُعْمَى عن رؤية هذا الصعود التحول الثقافي نحو اليسار ممثلاً في توي أول رئيس أسود واحتمال تولي امرأة الرئاسة وزواج المثليين. ولكنه ماثل أماننا. فعلى امتداد العشرية الأخيرة تمادت الأصوات المحافظة في المزيد من التعالي ذلك أن القناة التليفزيونية الأكثر شعبية وكذلك البرنامج الحوارية اليومي الإذاعي الأكثر شعبية يجذبان نحو اليمين. كما وقعت كلا غرفتي الكونغرس الفيدرالي في واشنطن دي سي بين أيدي الجمهوريين، ويسيطر هؤلاء على عدد أكبر بكثير من الغرف التشريعية الولاية من الديمقراطيين وعدد أكبر من حكوماتها. ففي ٢٣ من بين ٥٠ ولاية يسيطر الجمهوريون على كلا الغرفتين التشريعتين والحكومة الولاية في حين لا يزيد العدد الموازي لدى الديمقراطيين عن ٧. وحالياً، ينصر ما يقارب ٢٠ بالمائة من الأمريكان أي ما يعادل ٤٥

التناسب، للوزيانا عدد أكبر من المدارس الفاشلة وعدد أكبر من المواطنين المرضى ومن الذين يعانون من البدانة من أية ولاية أخرى تقريبا. ولذلك فهي في حاجة إلى المساعدات الحكومية وهي تتلقاها حيث يأتيها ما قدره ٤٤ بالمائة من ميزانيتها من الحكومة الفيدرالية. ولذلك أتساءل لماذا يغضب كل هذا العدد من مناصري حفلة الشاي؟ وكيف يحدّد الغضب، أو أي شعور عاطفي آخر السياسات؟

لئن كان العديد من المحللين يعالجون هذه الأسئلة من خارج تجارب أفراد اليمين فإني رغبْتُ في أن أفهم تلك التجربة من داخلها. ولذلك حضرت اجتماعات لـنساء لوزيانا الجنوبية الغربية الجمهورية، وخدمات كنسية، وتجمعات أقيمت أثناء الحملات السياسية. طلبت من الناس أن يروني أين نشأوا وتعلموا وأين كان والدوهم يُدفنون. تفحصت الكتب التذكارية السنوية الجامعية لأصدقائي اللوزيانيين الجدد ولعبت معهم الورق ورافقتهم في صيد السمك. لقد استجوبت ٦٠ شخصا في الجملة كان منهم ٤٠ من البيض والمتقدمين في السن والمسيحيين من مناصري حركة حفلات الشاي. جمعتُ ما يقارب ٤٦٠٠ صفحة من الاستجابات المكتوبة والملاحظات الميدانية. كما أنني وضعت لنفسي منهجا في الاستطلاع حيثُ بدأت بالاستماع إلى ما يقوله المستجوبون ثم وضعتُ تمثيلا استعاريا لتجربتهم من دون إصدار أحكام ولا تقدير للوقائع ونَسَجْتُ ما أسميه «قِصَّةً مَثَلِيَّةً»، إذ في أساس كل معتقداتنا السياسية ثثوي مثل هذه القِصَّة. على هذا الاعتبار يكون لنا شيء شبيه بما يلي:

تَقَفُ متحمّسا في منتصف طابور انتظار ممتد ينتهي إلى هضبة، كما لو كنت في سَعْيٍ حَجِّ. الذين يقفون خلفك يشبهونك فهم بيض ومتقدمون في السن ومسيحيون وعلى الأغلب ذكور. على أعلى الهضبة يرتسم الحلم الأمريكي، غايَةُ كل من يقف على امتداد الطابور. وفجأة ها أنت ترى أن هُمة من يسبقك في اجتياز المواقف ومع تقدمهم يبدو لك أنك تتأخر نحو الصفوف الخلفية. وتتساءل: كيف أمكن لهم أن يفعلوا ذلك؟ من يكونون؟

العديد من هؤلاء سود، مُنحت لهم من خلال برامج التمييز الإيجابي مواقعَ تفضيلية في المعاهد العليا والجامعات وبرامج التدريب المهني ومراكز العمل والنفقات الرعايية وبرامج الوجبات المجانية. يتقدم آخرون أيضا في الطابور، نساء متغطرات يسعين إلى الحصول على كل مواطن الشغل الرجالية، ومهاجرون ولاجتون وأعداد غفيرة من مستخدمي القطاع العمومي من ذوي الأجور المرتفع، يتسلمونها من خزينة دولارات الضرائب. وتتساءل: متى سينتهي كل ذلك؟

ومع انتظارك في الطابور الذي لا يتحرك تجد

نفسك مطالبا بالشعور تجاههم بنوع من الإِعْدَار. ذلك أن الناس يتذمرون جراء العنصرية والتمييز والفرقة الجنسية. تستمع إلى قصص سود مضطهدين ونساء واقعات تحت الهيمنة ومهاجرين مرهقين ومثليين متخفين ولاجئين يائسين. ولكنك في برهة ما تقول لنفسك لابد لي أن أضع حدودا لتعاطفي الإنساني وعلى الأخص إذا كان من بينهم من هو قادر على الإضرار بالآخرين.

أنت شخص رؤوف ولكنك الآن مطالب بأن تمّد تعاطفك إلى كل من سبقك في الطابور. أنت نفسك عانيت الكثير ولكنك تفاخر بأنك لا تشتهي من ذلك ولا تطلب مساعدة عليه. أنت تؤمن بالحقوق المتساوية ولكن ما الأمر حيال حقوقك أنت بالذات؟ أليست جديرة بالاعتبار هي أيضا؟ لا لا ليس هذا عادلا.

عندها ترى رئيسا أسود البشرة يتوسط اسمه لقب حسين يلوّح بيديه إلى متسابق الطابور. إنه في صفهم وليس في صفك أنت. هو رئيسهم هم وليس رئيسك أنت. ثم أليس هو أيضا ممن تجاوزوا مواقعهم في الطابور؟ كيف يمكن لابن امرأة وحيدة مكافحة أن يدفع رسوم الدراسة في كولمبيا وهارفارد؟ ربما كان شيء ما دَبَّرَ بِلَيْلٍ. ثم أليس الرئيس ومن يسانده بصد استخدام أموالك لتحصيل منافع لهم؟ أنت ترغب في إيقاف تلك الآلة، أي الحكومة الفيدرالية، التي يستخدمها هو والليبراليون من أجل الدفع بك إلى آخر صفوف الطابور.

عدتُ إلى مستجوبيّ سائلة إياهم إن كانت هذه القصة المَثَلِيَّة تصوّر مشعرهم. وفيما عمد البعض إلى إدخال تغيير على القِصَّة في هذا الموضوع أو ذاك («حينها انتقلنا إلى طابور آخر...» أو «الأموال التي ينفقها هي أموالنا...») اعتبروها كلهم قصتهم. قال لي أحدهم: «لقد عشت هذه الاستعارة التي نَسَجْتِها» وقال آخر «لقد قرأت ما يجول بخاطري».

ما الذي حدث بحيث بدت هذه القصة وكأنها تنطق بالحقيقة؟ في كلمة، هو فقدان الشرف. لم يكن مناصرو حركة حفلة الشاي الذين التقيتهم فقراء في عمومهم ولكن العديدين منهم ترعرعوا ضمن ظروف فقيرة ورأوا فيها العائلة والأصدقاء يغرقون في العَوَزِ مجددا. ولكن الثروة لم تكن المصدر الوحيد لشعورهم برغد العيش والشرف. العديد من هؤلاء البيض والمسيحيين المتغاييرين جنسيا (= عكس المثليين جنسيا-المتراجم) وصفوا لي كذلك تخوّفهم من تراجع وزنهم الديمغرافي (« عدد الناس الذين يشبهوننا يقل»، على ما قالت لي سيدة)، أو من إمكانية تحولهم إلى أقلية دينية («لم يعد الناس يذهبون إلى الكنيسة»، أو «لم يعد بإمكانك إلقاء التحية قائلا Merry Christmas (عيد ميلاد مجيدا، بمناسبة ذكرى ميلاد المسيح-المتراجم) بل عليك القول «عظلة

سعيدة» (Happy Holidays). « على اعتبار توقف العمل لمدة أيام عند حلول المناسبة-المتراجم». البعض منهم يشعرون بأنهم أقلية ثقافية («نحن الذين نعيش بنظافة، ونحترم القوانين، ولكنهم ينظرون إلينا على أننا تمّيزيون جنسيا ومناهضون للمثليين وعنصريون وجهلة، وكل تلك الألقاب التي يرمينا بها الليبراليون»). فإذا ما ولى البعض منهم اهتمامهم إلى شرف امتلاكهم منازلهم، وغالبا ما تكون في ريف الوسط الغربي أو الجنوب، شعروا أنهم موصومون بأنهم «متخلفون» (الكلمة الإنكليزية rednecks تعني حرفيا «ذوي الرقاب الحمرة»-المتراجم). وفي ما يتجاوز القصة المثلية إذا، كان يتراءى لهم، في العديد من النواحي، فقدانهم لشرفهم، شرفهم المُداس.

عُمِّقَ القِصَّة المَثَلِيَّة يصف المعاناة (الآخرون الذين يسطون على مواقعهم آتين من الخلف) ويصف اللوم (حكومة ذات نوايا خبيثة) وهي قِصَّة تشير إلى ملاذ (سياسات حركة حفلة الشاي). فضلا عن ذلك هي توفر منظومة احتساب للتكاليف العاطفية مُحدَّدة مقدار التعاطف الواجب بذله تجاه من ينتظرون على امتداد الطابور أو يسطون على مواقعهم فيه ومقدار الشعور بانعدام الثقة في الحكومة أو مقدار الخجل من النفس والشعور بالعار الذي على المستفيدين من مساعدات الحكومة أن يحسوا به. صارت هذه المنظومة أساسا لقواعد الإحساس بالمشاعر وهي قواعد تحدّد «ما نعتقد أنه علينا أن نشعر به أو لا نشعر»، وهو ما يمثل الآن هدفا رئيسا للمعركة السياسية الشوكية. صراحة أو ضمنا، يُطلب في أغلب المهن الخدمية من القائمين بها أن يتقيدوا بقواعد شعور محددة («من غير المقبول أن تشعر بالحنق تجاه الزبون، هو دائما على حق»). يتعلم المستخدمون كيفية تكييف مشاعرهم خلال التدريب ويرصد المدربون المشرفون مدى إتقان الأولين لذلك. مثلاً تضع الإيديولوجيات السياسية قواعد للمشاعر ويحدد القادة اتجاهات التعاطف والريبة واللوم والعار فيما يتولى ضيوف المحطات الإذاعية وقارئو الأخبار نشر ذلك وهو ما ترصده الجماعات المحلية والإلكترونية من خلال التعليقات.

يتقيد اليسار واليمين بمصفوفات قواعد شعورية متخالفة تخالفا غير مسبوق. على العموم يدعو اليسار إلى التعاطف مع المجموعات غير المحظوظة التي ينظر إليها على أنها تستحق المساعدة الحكومية وذلك على خلاف اليمين. ويدعو اليسار إلى إبداء الثقة في ما تقوم به الحكومة في هذا الشأن في حين يشك اليمين فيه ويعيبه. ويقرن اليسار الكرامة والاستحقاق بتلقي المساعدات الحكومية في حين يقرن اليمين تلقي تلك المساعدات ببالح العار.

في هذه المعركة الثقافية التي تحتدم بين هذين

دونالد ترامب يلقي خطابا امام حشد في فينيكس  
متناولا إحدى الموضوعات المفضلة لديه - الهجرة



غير ذوي الزوجات الذي يوجد لدى مقابلهم من الرجال البيض الأكثر غنى، وعدد أكبر من الزيجات الفاشلة وعدد أكبر من الأبناء وأوقات عصيبة أكثر. من ليسوا الآن على لائحة متلقي المساعدات الرئاسية الصحية قد يكونون كذلك في المستقبل وبذلك يجدون أنفسهم إزاء التناقض بين ما يشعرون به وبين الحاجة الحقيقية إلى المساعدة الحكومية التي لطالما احتقرها اليمين وكذلك فعلوا هم أنفسهم. كان عدم الاندراج ضمن المستفيدين من البرامج الرئاسية علامة لا تخطئ عن المركز الاجتماعي مميزا بين «الرجل الحق» والمنتمين إلى «أدنى السلم». خلال استجواباتي لمناصري ترامب في لويزيانا لم يبرز الحديث عن دعم المنافع التي توفرها الحكومة بوصفه موضوعا أوليا على الأقل. ولكن عندما سألت ميكانيكي سيارات عن نظرتة لشبكة أمان لفائدة «الناس ذوي الأوضاع السوية» أجابني قائلا «ليس ترامب ضد ذلك. إذا ما كان امرئ من متلقي المساعدات الغذائية بسبب اشتغاله بعمل ذي أجر زهيد فإنه لن يقبل بأن يحدّجه بعض الناس بنظرة استعلاء».

يُعفي ترامب الرجال البيض من ذوي الياقات الزرق من شعور العار ولكنه لا يفعل ذلك مع غير الأمريكيين ولادة والمولودين من الرجال. والحقيقة، وللإجابة على ما تثيره القصة المثلية من أسئلة، بعث ترامب حركةً كثيرة الشبّه بالحركات الشعبية اليمينية التي تناهض المهاجرين مع إبداء المناصرة للرعاية الحكومية، والتي يتزايد ظهورها في بريطانيا وألمانيا وفرنسا والنمسا والعديد من بلدان أوروبا الشرقية. أعتقد أن كل هذه الحركات اليمينية مبنية على تنبؤات على القصّة المثلية والمشاعر التي تثيرها والاعتقادات الدينية التي تسعى لحمايتها.

توجه كل المراسلات إلى آري هوتشيلد على عنوانها

[ahochsch@berkeley.edu](mailto:ahochsch@berkeley.edu)

<sup>1</sup> Hochschild, A. (2016) Strangers in Their Own Land: Anger and Mourning on the American Right. New York: New Press.

<sup>2</sup> See Hochschild, A. (1983) The Managed Heart: Commercialization of Human Feeling. Berkeley and Los Angeles: The University of California Press.

كانت تصريحات ترامب فضفاضة ومراوغة ولكن المراقبين لاحظوا أنه لم يدعُ إلى الاقتطاع من المساعدة على الرعاية الصحية (Medicaid)، بدلا من ذلك، هو يقول إنه يخطط لتعويض برنامج أوباما الرعاي (Obamacare)، الذي مدّ مظلة التغطية الصحية إلى غير المضمونين الاجتماعيين، برنامج جديد سيكون «رائعا». ومما يتسم ببالغ الدلالة أيضا توزيع ترامب للعار. فعلى الرغم من أنه أهان سجين الحرب السابق جون ماكين، وصحيفا معوقا ومعلّقة في شبكة فوكس نيوز والمكسيكيين غير المسجلين وقاضيا أمريكي المولد يتولى البثّ في قضايا ميراث مكسيكي، وكل المسلمين وكل منافسيه الجمهوريين، لم يتسبب ولو مرة واحدة في شعور بالعار لدى متلقي مساعدات الرعاية الصحية ولا الوجبات الغذائية. ولكن وبُغيةً تبرير برامج الرعاية الموجهة للبيض كان على ترامب أن يضفي الصبغة الذكورية على القانون الذي يشرّع لتلقيها. قد يكون ذلك موردا سريا وقويا يدعم دعاوى ترامب. لقد رأيناه يصفق للرجال عندما يخوضون الشجارات ويمتلكون الأسلحة ويخرقون القانون ويتصرفون بطريقة معادية للمرأة. غالب متلقي المساعدات الرئاسية من النساء والأطفال والرجال الملونين ولكن عدد الفقراء أو من يخشون أن يصبحوا فقراء من الرجال البيض كثير. فإذا ما كان رجل من أحبة ترامب في حاجة إلى ذلك فيمكن أن يصير الحصول على منافع من الحكومة مسألة لا تعيب الرجال. مقصد ترامب أنه يمكنك تنصيب بندقية على شاحنتك وأن تثير المشاجرات وأن تُظهر العداء للنساء وأن تقدم في الآن ذاته طلبا للتسجيل على قوائم العاطلين أو وجبات المساعدات من دون أن يلحقك أيّ وِصْم.

من المهم الإشارة إلى أن العديد من أتباع ترامب من ذوي الياقات الزرق (عمال الصناعات من غير المديرين- المترجم) من الرجال البيض الذين يواجهون نفس المصير الاقتصادي القاتم الذي لقيه السود بافتقارهم مواطن الشغل وتلقيهم الأجور الزهيدة وكلها دلائل يائسة. في صفوف مثل هؤلاء الرجال ومراعاة التناسب يوجد نفس العدد من الآباء

«الميثاقين» الشعوريين يشعر مناصرو حركة حفلات الشاي الذين درسُتهم بالوقوع تحت هيمنة قواعد الشعور الخاصة باليسار ويستأوون من ذلك بمرارة. كثيرا ما رفع دونالد ترامب عقيرته بالصراخ قائلا «لقد راعينا «الاستقامة السياسية» بما فيه الكفاية» مرددا محتوى شعور يستقر بعناد في صفوف اليمين. قال لي رجل منهم «يريد منا الليبراليون أن نشعر بالأسف لحال المهاجرين واللاجئين ولكنني على الغالب لا أرى إلا قليلا من الناس يقولون أرفأوا لحالي... أرفأوا لحالي... أرفأوا لحالي...». وقال آخر «حصل الليبراليون على شيء ما من الحكومة فيما نحن لم نحصل على شيء وأنا سعيد أنني لا أفعل ما لم أكن في حاجة إليه. ولكنهم يريدون منا أن نشعر بالامتنان لما حصلوا عليه هم». وقد قرن العديد منهم بين الحصول على مساعدات حكومية وبين العار الذي يلحق بمن يتسلمها ويكونون بالغ الاحتقار للغشاشين. «أنا أعرف من يرسم اسمه ضمن قوائم العاطلين خلال موسم الصيد» أو «العديد من الناس في تلك المقطورة وُضعا على قوائم الإعاقة من خلال الادعاء بتعرضهم إلى نوبات صرع. لست أدري كيف يجروون على رفع رؤوسهم. ولكنهم يرفعونها والحكومة تشجع على ذلك». أغلب مناصري حركة حفلات الشاي يعترضون على الفكرة القائلة بأن على الجميع بأن يشعر بالتعاطف مع متجاوزي موافقهم في الطابور وبالامتنان تجاه الحكومة وبالتخلي عن الشعور العار جراء تلقي «صدقة الحكومة».

ولكن ليس كل من تحدثت إليهم موافقين على هذا. والحقيقة أن الأمر تمثل لي كما لو كانت الفرقتان اللتان استجوبتهما استمعتا إلى نهايات مختلفة للقصّة المثلية. رغب مناصرو حركة حفلة الشاي التقليديون في أن يتم القطع مع ممارسة تجاوز المواقع في الطابور ومع مجازاة الحكومة لمن يفعل ذلك. من ناحية أخرى، رغب أتباع دونالد ترامب في الحفاظ على المنافع التي توفرها الحكومة ومحو العار الذي يتسبب فيه تسلمها ولكنهم يقصرون تلك المنافع، ضمنا، على الأمريكيين ولادةً، ومن الأفضل أن يكونوا من البيض.



# ظهور الجامعة-الشركة

## في المملكة المتحدة

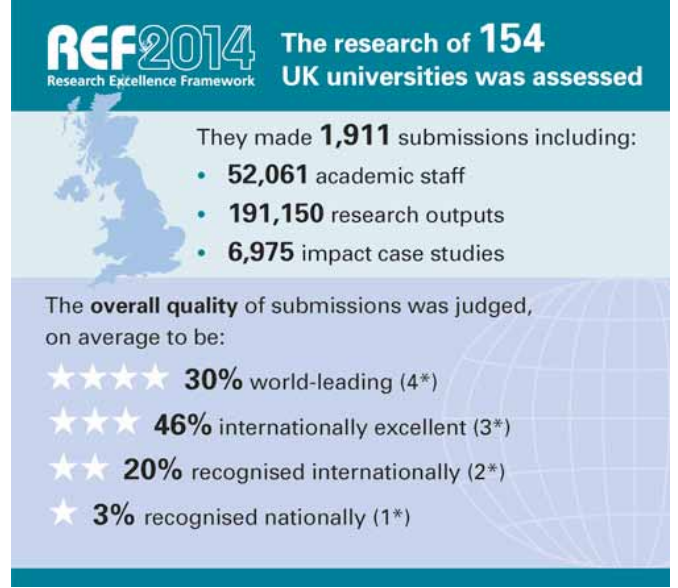
بقلم هيو بايونون (Huw Beynon)، جامعة كارديف، المملكة المتحدة

ملخص لما تم تقديمه إلى اطار التميز البحثي في المملكة المتحدة عام ٢٠١٤.

أن يبلغوا الجامعة. بهذه الطريقة، وبسرعة بالغة، صارت الجامعة مُكوّنًا أساسًا من مكونات الاستراتيجية الاقتصادية الحكومية وهو التحوّل الذي بات واضحًا بنقل مسؤولية التعليم العالي إلى وزارة التجارة والصناعة. واليوم، لا تزال تلك المسؤولية ضمن مشمولات وزارة الأعمال والتجديد والمهارات التي تكشف آخر المنشورات الدالة على سياستها والذي صدر تحت عنوان «النجاح بوصفه اقتصاد معرفة: تعليم الامتياز والحراك الاجتماعي والخيار الطلابي» (Success as a Knowledge Economy: Teaching Excellence, Social Mobility and Student Choice). كيف يمكن لفكرة كانت قبلُ يوتوبية أن توفر أرضية إيديولوجية لتغيير رجعي.

يسر هذا التحوّل الاستراتيجيّ التغيّر الذي تمّ في طريقة تمويل الجامعات البريطانية مما تسبب في الابتعاد عن التمويل الحكومي المركزي نحو نظام يرتكز بالكامل تقريبًا على دفع الطلاب رسوم تسجيلهم. كانت الرسوم الطلابية سنة ١٩٩٨ في حدود ٣ آلاف جنيه إسترليني للسنة الواحدة حسب قرار الحكومة العمالية الجديدة آنذاك، ومذاك بلغ ارتفاعها إلى ٩ آلاف جنيه إسترليني ولا تزال ارتفاعات أخرى مرتقبة. وتسجّل تنوعات معتبرة بين الإدارات في إيرلندا الشمالية وأسكتلندا وبلاد الغال ولكن في إنكلترا تمّ التوسع في التعليم العالي من خلال الترفيع في ما على الطالب أن يدفعه وهو ما تيسر من خلال نظام معقّد من القرض.

كان نظام التمويل الجديد فاعلا خطيرا في التغيير. فقد بدأت الجامعات في منافسة بعضها البعض من أجل جذب الطلاب بما كان له آثار بيداغوجية هامة إذ، وعوض أن يكونوا تلاميذ أو متعلمين، صار الطلاب الآن زبائن. وقد يكون من المفارقات أن إدراج مثل هذه السوق في حياة الطلاب ترافق مع أشكال متعددة من رقابة الدولة. ففي سنة ٢٠٠٥ عوضت حكومة بلير نظاما احترافيًا مكثفا لمراقبة الجودة (وكان يهدف إلى تجويد التدريس من خلال زيارات تفقدية وفرض إجراءات أقرب إلى تخطيط العمل داخل الفصول) بالسبر الطلابي الوطني (س ط و National Student Survey (NSS)) وهو ما يشبه استقراء آراء الزبائن يجمع تقييمات الطلاب لكل الدروس والشهادات العلمية بغاية نشرها. وسرعان ما صارت هذه المعطيات (التي تشمل شريحة الطلاب الذين يتلقون دروس المستويات الأولى) مندرجة في جداول روابط «أفضل» الجامعات، وصارت الصحف الوطنية تجعّرها وتنشرها. راهنا تخطط الحكومة لدفع نظام التقييم هذا من خلال إدراج مصفوفة أكثر تعقيدا من الأسئلة التقييمية التي تعكس وجود إطار للامتياز التدريسي (إ ت Teaching Excellence Framework (TEF)) يأخذ بنظر الاعتبار الحفاظ على عدد الطلاب وتشغيل الخريجين وكذا تقييمات الطلاب. وعلى الرغم مما ظهر من عُرضة هذه الإجراءات إلى الخطأ فإن الحكومة تخطط لوضع نظام إ ا ت تقديري على أساسه «نتوقع مقادير الرسوم بحيث تتمكن من تعميق الفوارق».



تشهد الجامعات البريطانية تحولات فيها من المساس بأسسها الشيء الكثير بحيث ليس من اليسير التنبؤ بما ستكون عليه النهاية. من الأكيد أن العمل والدراسة في جامعة في المملكة المتحدة اليوم تجربة بالغة الاختلاف عما كانت عليه منذ ما لا يزيد عن عقد مضى. ولقد أكد ستيفان كوليني (Stefan Collini) «إن ما لا يزال نسميها جامعة تستحيل إلى مراكز للخبرة التطبيقية والتدريب المهني المرتهين ب» الاستراتيجية الاقتصادية للمجتمع» وهو التلخيص الذي يتجاوب مع محتوى رسالة التوديع التي كتبها جون هولمود (John Holmwood) سنة ٢٠١٤ بوصفه رئيسا للجمعية البريطانية لعلم الاجتماع. لقد اختتم بالقول إن النظام الجامعي البريطاني «يخدم رأسمالية باتريموينية متجددة وتفاوتاتها متزايدة الاتساع». لم تتضح الآثار التي كانت لهذه التغيرات في اختصاص علم الاجتماع تمامًا بعدُ ولكن ثمة نُذر تبعث على الانشغال.

التمويل: من المنح المركزية إلى الرسوم التي يدفعها الطلاب تاريخيا، أي قبل حلول حكومات تاتشر وبلير، كانت الجامعات البريطانية منظمات خيرية شبه مستقلة. كانت أعداد الطلاب تُوزع على المستوى الوطني بحيث تتلقى كل جامعة التمويل المناسب حسب صيغ مختلفة. وعلى العموم كان يسود الاعتراف بأن هذا النظام «نخبوي» حيث لم يكن ينضم إلى التعليم العالي إلا ١٠ بالمائة من مجموع تلاميذ الثانوي فيما كان يتوزع أغلب الشباب على مكونات نظام معقّد للتعليم التقني والمهني والتدريب «والتدرّب من خلال الشغل».

ولكن في ظل حكومة تاتشر أُطلق تدمير قطاع الصناعات اليدوية البريطانية حديثًا عن الإحياء من خلال «اقتصاد المعرفة» وهو ما قاد بلير إلى التركيز على «التربية... ثم التربية... ثم التربية» مؤكداً أن على ٥٠ بالمائة من الأطفال البريطانيين

في تمويل استثمارات ضخمة في عقارات جديدة. وينظر العديد من أفراد النخبة المتصرفة إلى هذه البناءات الجديدة على أنها تمثيل رمزي لنجاحهم.

وخلال سعيها إلى جذب المزيد من الطلاب (أي المزيد من «المال السائل») عمدت الجامعات التي أحبطتها تضيقات التأشيرة المفروضة على الطلبة الأجانب إلى تشييد مباني جامعية ضخمة في ما وراء البحار موفرة للبعض من أعضاء هيئات التدريس ذوي المسيرة المهنية المعتمدة عروضاً يعسر عليهم رفضها. ولئن تكلفت بعض المغامرات بالنجاح فإن البعض الآخر كانت أقل توفيقاً. ففي أواخر ٢٠١٥، أنفقت جامعة آيريسوتوث (Aberystwyth University) نصف مليون جنيه إسترليني من أجل فتح مرگب جامعي في موريشوس لفائدة الطلبة البريطانيين وغير البريطانيين أملة في أن توفر «فرصاً جديدة لفائدة الطلبة بحيث يتمكنون من متابعة دراسة جيدة لن يتمكنوا بغير هذه الطريقة من الحصول على مثل دروسها»، ولكن ومع حلول سنة ٢٠١٦ لم ينتظم في الجامعة الذي أعدّ مبنائها لاستقبال ألفي طالب، إلا ٤٠. وعلى ما علق رئيس جامعة سابق «هذه مغامرة مجنونة. لقد كان من الأفضل لهم أن يركزوا توجيه مواردهم إلى ما يضمن اجتذاب إطار تدريس عالي القيمة وطلبة محليين».

يتساقط كل ذلك مع ما يشهده القطاع من التغييرات الضاغطة ذات الآثار المؤثرة في الحياة العملية التي يحياها الأكاديميون. تنزع الجامعة-الشركة الجديدة إلى المزيد من المركزية بإيعاز من كل نائب مستشار يحل ركبته حيث يبدو مصمما على بلوغ الأهداف في ظل الترتيبات الجديدة فيركز هياكل تعمل من فوق إلى تحت تدعمها أعداد متزايدة من أفراد الجهاز الإداري. تنبثق الهرميات الإدارية الجديدة بوصفها «فرق دعم» تقني ومالي، وهي الفرق التي كانت قبل تعمل في المعاهد والأقسام والمراكز البحثية ولكنها الآن تنزح في اتجاه المكاتب المركزية. كما نشهد المزيد والمزيد من التعويل على المراسلات الإلكترونية في الاتصال عوضاً عن التلاقي الشخصي وصارت العمليات التي كانت تتم بغاية اليسر، حتى من قبيل تنظيم اجتماع أو حجز قاعة، تتطلب التدريب على إتقان البرمجيات الإعلامية والنفاذ إليها. وعلى اعتبار أن «القياسات» صارت أداة أساساً في التدبير، فقد تعززت الضغوط في اتجاه التنميط وهو ما ارتبط في العديد من الجامعات بأنظمة تصرف جديدة فعالة. ويبدو أن اعتماد التأجير على أساس الأداء موضوع على جدول الأعمال مرفوقاً بما هو أكثر دلالة منه وهو العمل على التحول بأعضاء هيئات الأكاديمية نحو صيغ تعاقد جديدة لا يطلب فيها منهم سوى التدريس.

من الواضح أن عوارض أمراض «الروتين» البيروقراطي و«الانزياح عن الأهداف» في الهياكل الإدارية حسب القانون التي كان وصفها ألفين غولدر (Alvin Gouldner) منذ زمن طويل قد أصابت الجامعات البريطانية، وعلى الأخص في مخططات تقييم التدريس والبحث، إلى الحد الذي جعل العديد منها يحذر الطلاب من أن تقييماتهم هم ذواتهم المتدنية لشهاداتهم يمكن أن تؤثر سلباً في قيمتها في سوق الشغل. وتُرد حصص الجوائز التي تسند إلى المستوى الأول مع التشجيع على «المزيد من المرونة في ما يهم آخر المسار». وعلى أساس ملاحظة دوام نقد الطلاب للدروس لعدم توفيرها إلا «مردوداً» هزيلة تعتمد بعض الجامعات إلى تنظيم فصول دراسية تهدف إلى توفير شرح للمقصود ب«المردود» لفائدة الطلاب وتوقيت حصولهم عليه. والواقع أن بعض الجامعات عينت «عميداً مساعداً مختصاً بالمردود» وأن عدداً من أعضاء هيئات التدريس قد حصلوا على ألقاب من قبيل «أبطال المردود».

تم الدفع بهذا النشاط «المتلاعب» أكثر في علاقة بتقييم البحث. سنة ٢٠١٤، تخلت العديد من الجامعات عن عُرف إدراج كل أعضاء هيئات التدريس ضمن تقييم البحث مقتصرة على إدراج الأعضاء الذين نشروا بحثاً ذات قيمة عالية وأنجزوا دراسات حالة ذات أثر مرموق. وقد تسببت هذه النتيجة التي عرّضت جامعات كثيرة إلى الاتهام بالغش في اتخاذ العديد من إجراءات التقييم الداخلي التي كانت في غالب الأحيان مُثيرة للبعثاء، وقليل ما اتسمت بالاحترام لعلاقات الزمالة. واليوم، وضمن الدورة

<<

في ظل نظام التمويل القديم، كان يُنتظر من أعضاء هيئة الأساتذة أن يظطلعوا بالتدريس وبالبحث على أساس قاعدة عامة توزع الوقت بين النشاطين بنسبة الثلثين إلى الثلث. كانت المجالس البحثية ذات التمويل العمومي والتشكيل الأكاديمي توفر المزيد من التمويلات لفائدة البحث من خلال سيرورة تنافس تفاضلية. وقد ألحت حكومة تاتشر، التي كانت قد أبدت بعداً أنشغالها لوجود أصوات راديكالية ونقدية في الجامعات، على تحويل «مجلس البحث في العلوم الاجتماعية» إلى «مجلس البحث الاقتصادي والاجتماعي» (م ب ا ق ا ج)، ومراراً الزمن تمّ التدرج في موازنة هذه المنظمة مع احتياجات اقتصاد المملكة المتحدة. ولربما كان مما يكتسي أهمية أكبر مما سبق، تلك المراجعة الدورية (تحديدا ٥ كل سنة) للنشاط البحثي التي تم إدراجها ضمن الأقسام الجامعية. كانت فترة التقييم البحثي قد بدأت بصفة غير رسمية خلال السنوات ١٩٨٠ ولكن منذ ١٩٩٠ صار الأداء شرط التمويل البحثي المستقبلي بما أنهى العلاقة التي كانت قائمة مع نظام التمويل القديم المبني على المنح.

أمكن للتكرارات اللاحقة أن تؤدي إلى التوسع في نظام التقييم هذا. ففي سنة ٢٠١٥، كان تغيير اسمه بحيث صار إطار الامتياز البحثي (إ ا ب) انطلاقة أكثر راديكالية بما اشتمل عليه من جهود جديدة في اتجاه تقييم «أثر» البحوث المنشورة و«المنافع القابلة للمعاينة (التي أمكن إحداثها لفائدة) الاقتصاد والمجتمع» بعموم ما يعنيه اللفظ. تعتمد فرق الخبراء إلى «التثبت من البراهين الموصوفة وقد دعمتها المؤشرات المناسبة وإحداث ملمح فرعي ذي مستويات متدرجة مناسب لكل طلب». يتم وضع هذه الملامح على سلم يتدرج من «رائد عالمياً» (\*٤) إلى «ممتاز دولياً» (\*٣) إلى «معتز به دولياً» (\*٢) إلى «معتز به وطنياً» (\*١).

ومرور الزمن، وفي داخل الجامعات، انتقلت سيرورة الرصد الخارجية من موقعها الهامشي إلى مركز مناقشات الاستراتيجيات البحثية، واستخدمت فيها ألفاظ من قبيل «نجم» التي انبثقت من ثنايا الخطاب الجامعي مرفوقة بألفاظ أخرى قوية مثل «الامتياز» و«الشديد» و«الصارم» و«الشفاف» بانية نوعاً من السردية التي تبدو غير قابلة للدحض، سردية قبل بها بعض علماء الاجتماع ممن كان عليهم أن يعرفوا عنها أكثر مما كانوا قد فعلوا. يمثل هذا القول، انبثقت عبارة «إ ا ب Ref» وهي كلمة جديدة ذات سطوة في الأقسام الجامعية مرفوقة بعبارات أخرى من قبيل «الجاهزية من منظور إ ا ب» («Ref-Ready») والقابلية للإنجاز من منظور إ ا ب (Refable)؛ وما شابههما.

#### < الجامعة-الشركة

تعتبر هذه التغييرات جزءاً من الاستراتيجية النيوليبرالية القوية التي بدلت وجه القطاع العمومي البريطاني حيث تتوازي التغييرات التي يشهدها التعليم العالي مع تلك التي أعادت في كل البلاد وبصفة أعم تشكيل الخدمة الصحية وتحصيل الضرائب وعمل الشرطة والتربية. تزايدت تصرف الجامعات التي تتنافس مع بعضها البعض حول اجتذاب الطلاب الذين صاروا يمثلون الآن مصدر مواردها الأساس كما تتنافس على المواقع في مختلف جداول الترتيب وكأنها شركات تسعى إلى الربح أكثر مما هي منظمات خيرية.

لم يعد رؤساء الجامعات ونوابهم (Vice-Chancellors) يعتبرون أنفسهم أوائل من يتساوون معهم من زملائهم بل رؤساء مكاتب تنفيذية (Chief Executive Officers) يتسلمون أجورهم على هذا الأساس حسب نظام رواتب مخصوص. وعندما غيرت الحكومة المحافظة الحالية اتجاهها نحو الاعتماد على أعداد الطلبة شجّع احتمال الحصول على فوائض ضخمة، بلغت مخزونات سيولتها ٦,٥ بليون جنيه إسترليني، جامعات المملكة المتحدة على اتباع مثال الولايات المتحدة الأمريكية في بيع السندات في السوق المالية لاستخدامها

التي تقودنا نحو سريرة تقييم البحث لسنة ٢٠٢٠، تولت العديد من الجامعات بعدد وضع ترتيبات لرصد المنشورات («المخرجات» بلغة إ ب ) يديرها «مصرفون في أثر البحث» بحيث تتكفل كلها بإنتاج توثيق مُلْتَفَّ العبارات وذاتي المرجعية.

في هذه الدوائر، تُتخذ القرارات على الدوام من قبل لجان عالية المستوى تُعلن من خلال مراسلات إلكترونية تعليمية شارحة أو اجتماعات استشارية «لعموم». في تعليقه على هذه التطورات، لاحظ بين مارتن (Ben Martin) الأستاذ بجامعة ساكس تزايد «الاستياء والاستخفاف والقبول المُكْرَه» وهي النظرة التي يؤكدها آخر تقييم Times University Workplace Survey الذي وقف على أن الجامعيين، وإن كانوا يرون أن عملهم مجزٍ، فإن ثلاثة أرباعهم بالغو الشعور بالخيبة إزاء مخططاتهم الجامعية المستقبلية وقياداتهم العليا. كما أن التحقيق وقف على أن نصف المستجوبين من الجامعيين منشغلون حيال حالات التكرار ذات العلاقة بالتدابير المؤسسة على قياسات الإنجاز البحثي. ومما قد يكون أكثر إثارة للقلق مما سبق أن نصف المستجوبين قالوا إنهم يعتقدون أن مؤسساتهم ألحقت الضرر بمعايير قبول الطلبة في سياق تنافسها من أجل اجتذابهم وأنهم يعتبرون أنفسهم واقعين تحت ضغط الحصول على علامات رضا أعلى.

في نفس هذا الاتجاه أحصى تشارلز تورنر (Charles Turner) أستاذ علم الاجتماع المشارك في جامعة وارويك (Warwick) مؤخرًا «المشاكل التي تقتل فعليًا الجامعات»: «صرف موارد كبيرة قد تم إنفاقها في إقامة بنايات غير ضرورية وسيئة التصميم بدلا من تعزيز مخزون المكتبات، ومنح شهادات بعلامات ممتازة أو جيدة جدا لطلبة كان عليهم، قبل ٢٠ سنة، أن يكافحوا من أجل الحصول على درجة الجيد، والجهود المهدورة في العمل على إظهار بعض البرامج على أنها مهنية في حين هي ليست كذلك أو ليست كذلك بعد، وذلك الكم الهائل من المنشورات التي لا يرغب عاقل في أن يقرأها أو يكتبها (The Guardian ، ٢٠١٦-٠٦-٠١ )

### < موقع علم الاجتماع المتغير

لم يتحول علم الاجتماع إلى موضوع تدريس جامعي يُحتتم بشهادة في الجامعات البريطانية إلا بصفة متأخرة بعض الشيء حيث لم توجد إلا ثلاثة مراكز ذات بال على امتداد بدايات السنوات ١٩٦٠. على أثر ذلك كان تزايد سريع وملحوظ في كلا عددي أقسام علم الاجتماع وطلابه بما أكسبه وضعية قوية في جامعات اليوم. تطلب هذا التزايد السريع درجة عالية من «الانفتاح» مع وجود محاولات قليلة لوضع حدود مهنية صارمة تحيط بالاختصاص، وهو الانفتاح الذي سمح للفكر السوسيولوجي بالدخول إلى العديد من الحقول المختلفة الأخرى. ولكن واحدة من نتائج هذا الانفتاح كان انجراف بعض من التخصصات نحو حقول أخرى ومنها أمثلة جيدة تنبئ عن ذلك مثل «علم اجتماع العمل» و«علم اجتماع التربية» وهما عمادا الماضي التوأم اللذان يدرسان الآن في معاهد الأعمال والتربية.

تغير علم الاجتماع بطرق أخرى أيضا. فبعد نجاحه في إحداث اختراقات مهمة في حقل الانحراف خلال السنوات ١٩٦٠ و١٩٧٠ تمت إعادة تشكيل هذا التخصص في صيغة علم الإجرام (criminology) وهو يشهد طلبا كثيفا ويدرس على الغالب في سياقات متعددة الاختصاصات حيث يكون ذا علاقة بالسياسة الاجتماعية والدراسات القانونية. كما أن الصحة والبيئة مجالان كان لعلم الاجتماع فيهما قدرة على تطوير دروس تطبيقية يقع عليها طلب طلابي كثيف. وقد أدت هذه التغيرات التي اقترنت بتحول مركز الثقل في الاختصاص في اتجاه المقاربات التأويلية وقضايا الهوية بالبعث إلى الإشارة إلى ما كان من التقليل من شأن قوة البنى والإلزامات المادية بما أضعف قدرة علم الاجتماع على الإجابة بصفة متجانسة على الأحداث الراهنة.

توضع أسئلة شبيهة على أجندات البحث الراهنة في الجامعات وضمن أعمال

إ ب. إن ما ينتج من طحن شبيه بعمل الآلات عن دورة التقييم والحاجة إلى «مخرجات تراوح درجتها بين ٣\* و٤\*» مما يدفع بالأكاديميين إلى التوجه أكثر فأكثر نحو إصدار المقالات على صفحات المجلات عوضا عن نشر الكتب أو إختصار العمل الميداني للتواؤم مع متطلبات سريرة التقييم. فضلا عن ذلك، عدل البعض من الأكاديميين طموحاتهم بما يتناسب مع هذه السريرة فيما استسلم آخرون. علق العديدون حول آثار كل ما سبق على العمل الإثنوغرافي أو على الأعمال الأخرى التي تنبني على اتصالات مطولة المدى مع الجماعات المبحوثة. بصفة أكثر تعميما، يمكن «للأداء» في اختصاص محدد في إ ب أن ينعكس على تركيبته كلها وأن يؤثر فيها وفي الطرق التي ينظر بها إليه في داخل كل جامعة. على هذا النحو كان من المزعج أن نلاحظ تراجع عدد طلبات التسجيل للسنة ٢٠١٤ في ٢٩ قسما ينخرط به ٧٠٤ من الأعضاء في هيئة التدريس أدرجت تحت مسمى «علم اجتماع» (وهي أدنى نسبة تاريخيا) مقابل ٦٢ قسما ينخرط به ١٣٠٢ من الأعضاء في هيئة التدريس أدرجت تحت مسمى «سياسة اجتماعية». إن هذه النسب المعاكسة لما هو موجود في سوق العمل مما يعكس ذلك التحولات في أولويات البحث لدى بعض علماء الاجتماع تجاه المجالات ذات الطبيعة الأكثر تطبيقية والاختيارات الاستراتيجية للجان الجامعية الممركزة. ونتيجة لذلك وجدت الهيئة نفسها مجبرة على القول إنه لم يكن بمقدورها إلا أن توفر «تمثيلا جزئيا للاختصاص».

كان «الأثر» ولا شك في قلب الأمر، فبسبب أن هذه القياسات تشجع الباحثين على العمل مع وكالات من خارج الجامعة انقاد العديد من الأكاديميين إلى الاعتقاد أن العمل ذا الطبيعة النقدية سيتعرض إلى الإقصاء أو أن ترتيبه سيكون متدنيا. ولئن ما يزال من الممكن أن يوجد بعض الحيز للعمل النقدي (في علاقة بقضايا البيئة مثلا) فإن قياس «الأثر» في العلوم الاجتماعية يعني انحيازًا قويا نحو محدودية التغيير السياسي وهو ما يقود الجامعات إلى التشجيع الفعلي للباحثين على حساب المخاطر وعدم امتطائها. وعليه عمد مجلس البحث (ESRC) الواقع هو ذاته تحت منظار التدقيق الحكومي الشديد إلى تركيز تمويله على جوائز كبرى تمنح لمشاريع معقدة كثيرا ما تستلزم وجود فرق ما بين جامعية. وقد تتسبب هذه السياسة شيئا فشيئا في ترك المشاريع الصغرى تواجه مصيرها على غير هدى.

استمرت هذه التغيرات على امتداد ٣٠ سنة الماضية. واليوم يبدو أننا أقرب إلى نقطة قصوى في تنامي الأزمة بما يثير أسئلة حول فكرة الجامعة العمومية ذاتها بوصفها مركزا للالتزام النقدي والعلمي. يبدو أن سياسة الحكومة الحالية أقرب إلى أن تقودنا نحو بعث جامعات خاصة جديدة والمزيد من تكثيف الضغوط التنافسية على الجميع والتوسع في القطاع التربوي الثالث (الذي يركز على الخدمات). إن ظهور كل هذه الأسئلة العصبية ذا مساس بمستقبل الجامعات وبالغرض من وجودها وكذا بموقع علم الاجتماع فيها. ومما يبدو ذا دلالة أن علماء الاجتماع برزوا بقوة في صفوف مقاومة هذه التغيرات مع قيادة جون هولموود لمجموعة تنادي بإعادة تركيز الجامعة العمومية في المملكة المتحدة. وقد أتمت المجموعة إطلاق أجندتها السياسية البديلة الحاملة لعنوان «الكتاب الأبيض البديل حول التعليم العالي» The Alternative White Paper for Higher Education، خلال اجتماع ضخم انتظم في لندن خلال شهر جوان، وهو يبرز التهديدات التي توضع على طريق الطلاب والبحث النقدي من خلال دخول المانحين الساعين إلى الربح إلى قطاع التعليم العالي. يختم الكتاب الأبيض باستشهاد من Magna Charta Universitatum (الميثاق الجامعي الكبير) لسنة ١٩٨٨ الذي أمضت عليه ٨٠٢ جامعة من كل أرجاء العالم قائلا إن الجامعات «مؤسسات مستقلة»، «يتوجب أن تكون مستقلة معنويا وفكريا عن كل سلطة سياسية واقتصادية» وهو الهدف الذي يصير أكثر أهمية كلما بدأ أنه يتقهقر.

توجه كل المراسلات إلى هوي باينون على العنوان <beynonh@Cardiff.ac.uk>



# < «حروب علوم الاجتماع» في كندا

بقلم نيل ماكلوغلين (Neil McLaughlin) جامعة ماك ماستر، كندا، و أنتوني باديفات (Antony Puddephatt) جامعة لايك هيد، كندا

الأضرار المتداولة بعدما أعلن رئيس الوزراء الكندي، ستيفن هاربر، أن ليس الوقت مناسباً «لاقتراح علم الاجتماع». وكان يشير إلى ضرورة اتخاذ موقف صارم من الإرهابيين بدلا من دراسة أسباب الإرهاب.



إياه على أسس معيارية وإمبيريقية في آن معا. ولئن كان غالب ما احتواه هذا الجدل مساعدا على وضع حقائق علم الاجتماع الكندي في سياقها الصحيح فإن نبرته كانت حادة. وباعتبار استعداد علماء الاجتماع الكنديين لاستقبال المؤتمر الدولي للجمعية الدولية لعلم الاجتماع في تورنتو سنة ٢٠١٨، فقد فكرنا في البعض من الانشغالات الكبرى التي تمت إثارها آملين في إنارة البعض من القضايا التي يمكن أن تكون ذات دلالة ونافعة لعلماء الاجتماع من جنسيات أخرى.

ركزت العديد من الانشغالات حيال حالة علم الاجتماع الكندي على تناقض الانخراطات في جمعيتنا الوطنية وعلى تقلص الحضور في الاجتماعات التي تقيمها. تُعقد الاجتماعات السنوية العلمية الاجتماعية إنكليزية اللسان في كندا بوصفها جزءا من مؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانيات متعدد الاختصاصات، وهي تنظم في مختلف الجامعات على امتداد البلاد. وتشكو الاجتماعات العلمية الاجتماعية الكندية من تقلص الحضور، وعلى الأخص في الكليات العلمية الاجتماعية المرموقة. فهل أن ذلك علامة على أفول الاختصاص؟ يذكّرنا جون فيليب وارن (Jean-Philippe Warren) بأن العديد من الجمعيات الأكاديمية الوطنية والعالمية الأخرى تواجه مثل وضعيات الانحدار هذه. وباعتماده أطروحة روبرت بوتنام الخاصة «باللعب الفردي للبولينغ»، هو يرى أن ظهور تكنولوجيا الاتصال التي تعتمد الأنترنت مكنت من التشبيك غير الرسمي بين علماء الاجتماع على امتداد مسافات متباعدة بحيث أمكن للأكاديميين أن «يشغلوا بعلم الاجتماع كل على انفراد» بعيدا عن الاجتماعات التقليدية منمطة التنظيم. ولكن كانت علامات

مع منعرج القرن الواحد والعشرين، دق العديد من كبار الأكاديميين ناقوس الخطر حيال حالة علم الاجتماع في كندا. لقد اعتبر كل من بروس كورتيس (Bruce Curtis) ولورنا ويير (Lorna Weir) أن علم الاجتماع الكندي الناطق بالإنكليزية يعاني من «ضعف الحس بكونه صناعة تستوجب معارف ومهارات متميزة ونذرا للجهود في اتجاه العمومية» وقد بدّوا منشغلين بمستقبل الاختصاص مع اقتراب علماء الاجتماع المؤسسين من بلوغ التقاعد<sup>١</sup>. ويعبّر روبرت بريم (Robert Brym) عن انشغاله بسبب تراجع أعداد المنخرطين في الجمعية الكندية لعلم الاجتماع مطلقا التحذيرات حول الحالة الصحية العامة للاختصاص في كندا<sup>٢</sup>. ويجيب نيل ماكلوغلين من خلال استكشاف عوامل أكثر مؤسسية محذرا من «أزمة وشيكة» في علم الاجتماع الكندي<sup>٣</sup>. أملا في أن يؤدي ذلك إلى انبثاق لحظة تفكير تفتح حوارا يمكن أن يحفز استراتيجيات مؤسسية أكثر حكمة ونظرة فكرية أشمل. وقد تولد عن وابل الإجابات المتسمة في الكثير من الحالات بالعاطفية والسجالية على مختلف هذه المقالات ما نسميه «حروب علوم الاجتماع» في كندا، وهي الحروب التي لا يزال أوارها يستعر بعد عقد من الزمن.

أطلق بات أومالي (Pat O'Mally) وألن هانت (Alan Hunt) بعض الزخات الافتتاحية محاججين بأن تحذيرات كورتيس وويير حول وهن الاختصاص كانت نوعا من «مطاردة الساحرات» بما وضعها من حدود صارمة لمعايير الاختصاص وذلك بهدف ضرب رقابة على علماء الاجتماع الذين عليهم أن يظلوا خارج الحد<sup>٤</sup>. وقد حفّز مقال ماكلوغلين حول «الأزمة» عددا آخر من الأجوبة النقدية متحدية

علم الاجتماع» (Commit Sociology) في احتجاج علني وذلك سنة ٢٠١٥.

ساعد هذا المكوّن النقدي مديد العمر في علم الاجتماع الكندي على تَلَقُّ مساند لدعوة مايكل بوروواي إلى علم اجتماع عمومي.<sup>١١</sup> فقد تدخل عدد من علماء الاجتماع الكنديين مساندة له أو للقول إن بوروواي لم يتقدم بما فيه الكفاية على طريق الدفع نحو البحث الموجه نحو العموم،<sup>١٢</sup> فيما رفض البعض من الكنديين فكرة علم الاجتماع العمومي ذاتها مؤكدين على أهمية الجسم المتكون من محترفيه. طالب سكوت دافيس (Scott Davies) ب«إطلاق تخصصي» بآئن بين من يرى أنهم علماء اجتماعيون حقيقيون من جهة والمنظرين النقديين الدغمائين من جهة أخرى.<sup>١٣</sup> ورأى النسويون الكنديون أن دعوة بوروواي أهملت الشراكات الممكنة للمشاريع المدعومة من الدولة أو جهات أخرى، تلك الشراكات التي يمكن أن تساعدنا على العمل مع الجمهور من أجل فض قضايا اجتماعية هامة.<sup>١٤</sup> والحقيقة، وفي انعطافنا من أجددة حكومة هاربر مفرطة المحافظة نحو ليبرالية جاستين تريديو (Justin Trudeau)، أن إمكانية خوض الحكومة الفيدرالية في ما يسمح بدعم القضايا العمومية، وعلى الأخص منها ما يتعلق بالسكان الأصليين، صار واضحا. ويمكن لعلماء الاجتماع أن يتطلعوا نحو علم اجتماع عمومي راسخ في كندا ما دام ضمن ما هو قائم الآن من شراكة نقدية وحوار مع الدولة.

في ظل استمرار حروب علم الاجتماع اليوم، تظل التحذيرات حيال وضعية الاختصاص في مقدمة الجبهة. مؤخرا حاجج وليم كارول (William Carroll) بأن على العلم الاجتماعي، مثله كمثل الاختصاصات الأخرى أن يفتح المجال للترباط العابر للاختصاصات الذي توحدته الواقعية النقدية.<sup>١٥</sup> ويعكس فوز هذه الورقة بجائزة المجلة الكندية علم الاجتماع Canadian Review of Sociology لأفضل مقال سنة ٢٠١٥ التيارات الثقافية الأساسية الموجودة في ظل تفضيل العديد من علماء الاجتماع في كندا التنكر لهويتهم الاختصاصية والتزاماتهم تجاهها.

يضع ذلك عقبة كأداء على طريق من يبحث عن شكل منفتح نسبيا للمعرفة من دون أن يقبلوا بمبادلة مزايا الاختصاص بأي شيء آخر. يمكن للعديد من أن يحتجوا بأن أفضل أحدث المعارف يحطّم دعاوى الشعبية القائلة بأن الاختصاصات تشغل في الحقيقة وكأنها أبراج فكرية، إذا وفي الواقع تقاسم الاختصاصات ما لديها بفعالية باهرة.<sup>١٦</sup> ولكن لا شأن للبلاغة المتهمة التي تصوّر الاختصاصات على أنها أبراج إلا أن تعمل وكأنها «شرطة» فكرية تبدو شديدة التقليدية المحافظة.<sup>١٧</sup> ولئن كانت التخصصات قادرة والحق يقال على أن تكبت إنتاج المعرفة، فليس بمستغربا إنكار الدليل القائل إنها بالمقابل ذات دور فعال في الرفع من مردودها. وبدلا من الدفع نحو الاختيار بين الاختصاصات التي تحيا على فط الجزر المنعزلة (وتلك مبالغه) وبين التناذر (transdisciplinarity) الكلي بين الاختصاصات (وذلك طوباوي) ربما كان من الأفضل أن نعمل في الحيز الموجود بين هذين المثالين مقرّين بمزايا أقصى ما في الخيارين ومتفادين مساوئهما.<sup>١٨</sup>

ولئن تيسر لانعكاسات ذلك على الاختصاص أن تكون ذات فائدة ليس مستبعدا أن تنحدر إلى نوع من البراهين البلاغية ذات المنحى الإيديولوجي بما يصرّفا عن أهم مهمة تتمثل في «الالتزام» بعلم الاجتماع الإمبريقي الفعلي. ولكن معارف أخرى بإمكانها أن توفر استكشافات إمبريقية وتاريخية للنسيج الذي صنع علم الاجتماع الكندي. لقد تمكن ريك هيلمس-هايز (Rick Helmes-Hayes) مؤخرا من التحقيق في جذور علم الاجتماع الكندي الضاربة في العلوم الدينية لبدابات القرن العشرين،<sup>١٩</sup> كما أن بروس كورتيس عاد إلى ما هو أبكر من ذلك رابطا بين تطور العلم الاجتماعي في القرن التاسع عشر «وبناء الدولة».<sup>٢٠</sup> وأكدت بحوث كمية جديدة تحول المناويل (patterns) الأجنبية والمحلية لتعيين الأفراد ضمن هيئات التدريس وكذا ممارساتنا العملية،<sup>٢١</sup> بما جسّد تنوعنا الأستمولوجي الرائع<sup>٢٢</sup> والكيفية التي بها تغيرت مدارسنا الفكرية خلال الزمن الماضي. على امتداد العقد الماضي، بدا

<<

ضعف أخرى قد ظهرت في بداية السنوات ٢٠٠٠ بفعل استمرار علماء الاجتماع في احتلال وضعيات متدنية في الجامعات وكذا في المجتمع بصفة عامة. واليوم، تظل العديد من هذه القضايا ذات دلالة، وربما كانت مشتركة مع أوضاع علوم اجتماع وطنية أخرى ولكنها تتجلى بطرق مخصوصة في كندا بفعل تاريخنا المتفرد وعلاقتنا المختلفة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا.

أدى التخوف من الهيمنة الأكاديمية الأمريكية إلى حركة الكندنة (إكساء الهوية الكندية) خلال السنوات ١٩٧٠ و١٩٨٠ من خلال سعي علماء الاجتماع إلى تشكيل علم اجتماع كندي أكثر استقلالا عن طريق الإكثار من المحتويات الكندية والترفيغ من عدد التعيينات في خطط التدريس الجامعية من بين صفوف المتكويّن داخل البلد. ولكن نفس هذه الحركة كثفت ولا شك من المشاعر السلبية تجاه علم الاجتماع الأمريكي، بما في ذلك نوع من الاعتزاز القومي الذي سمح لنا بازدرار أمريكا وزين لنا تجاهل عيوبنا نحن.<sup>٢٣</sup>

ولكن ثمة فعلا سبب يجعلنا نقلق حيال الضعف الذي يعتري المحتوى الوطني الذي نعتمده وهي قضية واجهها ولا شك علماء الاجتماع في العديد من البلدان الأخرى. يبدو علماء الاجتماع الكنديون الأكثر تلقيا لتدريبيهم في الولايات المتحدة الأمريكية وكأنهم يديرون ظهورهم للبناء على منوال أمثلة كنديين مثل جون بوتر (John Porter) أو والاس كليمنت (Wallace Clement) لفائدة منظرين أكثر شهرة عالميا.<sup>٢٤</sup> وبالتدريج، أخذ ما كان يبدو على أنه تقليد كندي متفرد بالتحلل في اتجاه ألا يزيد عن أن يكون مساهما في اختصاص كوني (والمقصود أمريكي ومركزي أوروبي).

حاول رالف ماثيوز (Ralph Mathews) أن يعيد بناء تقليد كندي أكثر تفردا من خلال إعادة بعث «نظرية حركة مواد الخام» (staples theory) التي ابتدعها هارولد إينيس (Harold Innis) ذلك المنظر المبكر للمجتمع الكندي الذي كان يعتقد أن تطوّر المدن الكندية الجغرافي كان في ارتباط وثيق باقتصاد طرق الاتجار في مواردنا الطبيعية بما خلق مناطق جغرافية شديدة الاختلاف ذات سمات ثقافية متباينة. من خلال توسيع هذا الإطار النظري إلى اهتمامات معاصرة أكثر جدة تتمحور حول صناعة الوقود الأحفوري (fossil fuel) وحماية بيئتنا الطبيعية وحقوق الأمم السابقة (بمعنى الأولى)، وهو تعبير حديث عوّض التعبير القديم «هنود كندا» الذي كان يطلق على الأمم والقوميات الأهلية الأصلية في كندا من غير الإنويت (الذين يُعرفون تحت التسمية الخاطئة «اسكيمو») و«الخلّاسيين» (المُهجّنين المُؤلّودين من زيجات مختلطة بين الأوروبيين (ومعظمهم من الفرنسيين) والسكان الأصليين من أبناء وبنات قبائل الكري أو الأجيواي أو الغونكويين، أو السولتو، أو المينومين أو الميكماك المليسيت)- المترجم) نحصل على ما يمكن أن ننفذ إلى أعماق الكيفية التي بها نتفرد بوصفنا أمة وتقليدا سوسيوولوجيا في آن معا. ولكن ما قد يبدو «متفردا» كندا يمكن أن يكون ذا نقاط مقارنة مناسبة مع بلدان أخرى تواجه نفس قوى العولمة في تفاعلها مع السياقات والقضايا المحلية.

على اعتباره اختصاصا جديدا إلى حد ما لم تتم مأسسته كليا إلا خلال السنوات ١٩٦٠ و١٩٧٠ اتسم علم الاجتماع الكندي بنوع من الراديكالية ذات الإحياء الماركسي بما أن أغلب التعيينات الكبرى ضمن إطار التدريس تمت في سياق نزاع اجتماعي وسياسي. لا يزال هذا الاتجاه مكثف الصبغة «النقدية» مهمنا اليوم بما يقود نحو الكثير من الالتزام السياسي وهو ما يُثير كدرا كبيرا لدى السياسيين المحافظين. ففي رفضه المطالبات بالمزيد من البحث في الأسباب العميقة للإرهاب بغية التوقّي منه، ورد ادعاء رئيس الوزراء الكندي المحافظ السابق ستيفن هاربر (Stephen Harper) سيء الشهرة الذي قال فيه «ليس الوقت مناسباً لاقتراف التحليل السوسيوولوجي». من منظور علماء الاجتماع الكنديين كان هذا الموقف تحديا لقيمة البحث السوسيوولوجي وهو ما دفع بجمعية علم الاجتماع الكندية إلى خوض حملة بيع ت-شيرت كُتب عليها «فلنقترب

<sup>1</sup> Curtis, B. and Weir, L. (2002) "The Succession Question in English Canadian Sociology." *Society/Société*, 26, 3.

<sup>2</sup> Brym, R. (2003) "The Decline of the Canadian Sociology and Anthropology Association." *Canadian Journal of Sociology*, 28(3): 411-416.

<sup>3</sup> McLaughlin, N. (2005) "Canada's Impossible Science: Historical and Institutional Origins of the Coming Crisis in Anglo-Canadian Sociology." *Canadian Journal of Sociology*, 30(1): 1-40.

<sup>4</sup> O'Malley, P. and Hunt, A. (2013) "Does Sociology Need to be Disciplined?" *Society/Société*, 27(1).

<sup>5</sup> See volumes 30(4) and 31(1) in the *Canadian Journal of Sociology* for the main comments on McLaughlin's "crisis" article, and his reply (2005-06).

<sup>6</sup> Warren, J-P (2006) "Sociologizing Alone? Is Anglo-Canadian Sociology really Facing a Crisis?" *Canadian Journal of Sociology*, 31(3): 91-105.

<sup>7</sup> Cormier, J. (2002) "Nationalism, Activism, and Canadian Sociology." *The American Sociologist*, 33(1): 12-41.

<sup>8</sup> Warren, J-P (2014) "The end of National Sociological Traditions? The Fates of Sociology in English Canada and French Quebec in a Globalized Field of Science." *International Journal of Canadian Studies*, 50: 87-108.

<sup>9</sup> Mathews, R. (2014) "Committing Canadian Sociology: Developing a Canadian Sociology and a Sociology of Canada." *Canadian Review of Sociology*, 51(2): 107-127.

<sup>10</sup> Burawoy, M. (2005) "2004 Presidential Address: For Public Sociology." *American Sociological Review*, 70: 4-28.

<sup>11</sup> See a special issue on this, edited by Rick Helmes-Hayes, and Neil McLaughlin (2009) "Public Sociology in Canada: Debates, Research, and Historical Context." *Canadian Journal of Sociology*, 34(3): 573-600.

<sup>12</sup> Davies, S. (2009) "Drifting Apart? The Institutional Dynamics awaiting Public Sociology in Canada." *Canadian Journal of Sociology*, 34(3): 623-654.

<sup>13</sup> Creese, G., McLaren, A. and Pulkingham, J. (2009) "Re-thinking Burawoy: Reflections from Canadian Feminist Sociology." *Canadian Journal of Sociology*, 34(3): 601-622.

<sup>14</sup> Carroll, W. (2013) "Discipline, Field, Nexus: Re-visioning Sociology." *Canadian Review of Sociology*, 50(1): 1-26.

<sup>15</sup> Jacobs, J. (2013) *In Defense of Disciplines*. Chicago, IL: University of Chicago Press.

<sup>16</sup> Curtis, B. (2016) "The Missing Memory of Canadian Sociology: Reflexive Government and the Social Science." *Canadian Review of Sociology*, 53(2): 203-225.

<sup>17</sup> Puddephatt, A. and McLaughlin, N. (2015) "Critical Nexus or Pluralist Discipline? Institutional Ambivalence and the Future of Canadian Sociology." *Canadian Review of Sociology*, 52(3): 310-332.

<sup>18</sup> Helmes-Hayes, R. (2016) "Building the New Jerusalem in Canada's Green and Pleasant Land: The Social Gospel and the Roots of English-Language Academic Sociology in Canada, 1889-1921." *Canadian Journal of Sociology*, 41(1): 1-52.

<sup>19</sup> Curtis, B. (2016), *ibid*.

<sup>20</sup> Warren, J-P (2014), *ibid*.

<sup>21</sup> See Joseph Michalski, "The Epistemological Diversity of Canadian Sociology." Forthcoming in *Canadian Journal of Sociology*.

<sup>22</sup> Stokes, A. and McLevey, J. (2016) "From Porter to Bourdieu: The Evolving Specialist Structure of English Canadian Sociology." *Canadian Review of Sociology*, 53(2): 176-202.

أن ثمة نوعاً من التجاذب النظري حول عمل بيار بورديو (Pierre Bourdieu) المنظر والباحث الذي ساعدنا على أن نشيد جسوراً بين الجناحين الناطقين بالإنكليزية والفرنسية.<sup>23</sup> وبما أننا نتطلع إلى المستقبل، فإن المناقشات المؤسسة على الإمبريقي مرحب بها بوصفها «علم اجتماع علم الاجتماع» جاعلة مختلف أشكال التفكير الانعكاسي في الذات أقل نرجسية وأكثر تجذراً في الخبرة البحثية العملية.

لئن كانت «حروب علوم الاجتماع» الكندية نزاعية وأفضت إلى إذابة بعض الذات فقد كانت على العموم بناءة. عاد الأكاديميون راسخو الأقدام إلى الميدان مساعدين على تنشئة جيل جديد من علماء الاجتماع بنظرة إيجابية. وتنامت أعداد الحاضرين في اجتماعاتنا بما وجدته من تحفيز من خلال التفاف المجموعات البحثية الذي ألهمتنا إياه جزئياً الجمعية الدولية لعلم الاجتماع. ونحن نشهد المزيد من الجلسات الناطقة بالفرنسية خلال اجتماعاتنا كما أن محرر مجلتنا الكندية لعلم الاجتماع *Canadian Review of Sociology* فرانسوا ديبلتو (François Dépelteau) فرنسي اللسان، ويمكن للجمعية أن تفاخر بعلم اجتماع نسوي متجدد أسهمت فيه بدرجة كبيرة دوروثي سميث (Dorothy Smith) مقيمة الكنديات الاشتراكيات-النسويات. وفضلاً عن ذلك برزت لدينا أجندا بحثية جديدة تؤكد على نزع الصفة الاستعمارية وعلى التصالح مع الأمم السابقة الأهلية وتمتد على عدد من القضايا سيكون فيها علماء الاجتماع العموميون مناسبين تماماً وضروريين.

تتطلع الجمعية الكندية لعلم الاجتماع إلى استقبال علماء الاجتماع من كل أنحاء الكون خلال المؤتمر الدولي للجمعية الدولية لعلم الاجتماع في تورنتو ٢٠١٨. كما نتطلع إلى الدفع بالمحاورة حول الكيفية التي بها يمكن لنا أن نغتنم فهما أفضل وتفكيراً أعمق حول مختلف علوم اجتماعنا الوطنية، من خلال التعلم من بعضنا البعض ضمن سياق مقارني أكثر اتساعاً مما نحن فيه الآن.

توجه كل المراسلات إلى نيل ماكلوغلين على العنوان <ngmclaughlin@gmail.com>

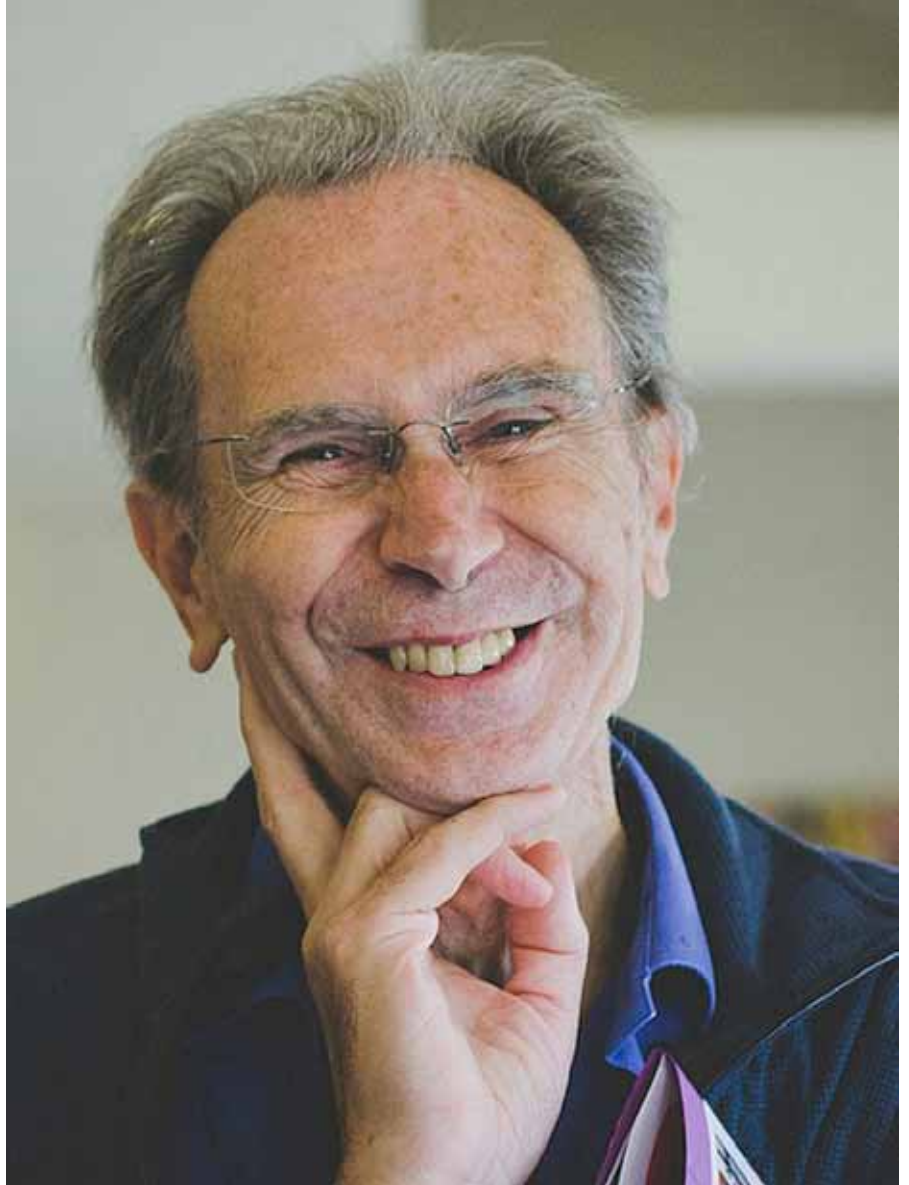


# < حفظا لذكري جون آري (John Urry) وعمله

عندما تمتد معرفتك بشخص ما لزمن طويل يعسر عليك أن تفصله عن عمله وربما كان من الأفضل ألا تحاول فعل ذلك. لقد ساهم جون آري في العلم الاجتماعي لا من خلال النشر فحسب بل وكذلك من خلال ضرب مثال في الكيفية التي بها كان أكاديميا.

لقد بيّن أن على من يريد أن يكون باحثا أو مدرسا أن يعمل على أن يحتكم على شخصية «خارقة» أو أن يطور أسلوبا في الكتابة متقنا. لقد كان تامّ التحرر من التصنّع حيال المنزلة المهنية أو الانشغال بها، وكانت سكينته وطريقته المرحة في التصرف تخفي فكرا نقديا حادا وشهية خارقة للعمل. كان أكثر اهتماما بالبناء من اهتمامه بالهدم. كما كان ناقدا من دون أن يكون لاذعا أبدا إذ كان قادرا على إظهار عدم موافقته على ما يسمع بطريقة محببة وكان صريحا دائما في كتاباته ومع الآخرين. وقد كان يجيد على الأخص تشجيع الباحثين الشباب وجذبهم في كلا اتجاهي الالتحاق به في رحلته الفكرية وفي القطع معها في اتجاهات جديدة خاصة بهم.

كان جون يعشق التعلم ويشعر بلذة فكرية حقيقية في الدفع نحو انفتاح علم الاجتماع على مواضيع وطرق في التفكير جديدة سواء أكان ذلك حيال الفضاء أم الزمن أم الرأسمالية مبعثرة النظام أم السياحة أم الطبيعة أم الحراك الاجتماعي أم التغير المناخي أم حيال أشياء أخرى أكثر تخصيصا من قبيل الآثار الاجتماعية للطباعة ثلاثية الأبعاد. لم يكن يهتم بإظهار الطاعة والنسك تجاه مؤسسي علم الاجتماع بل كان منفتحا على أي مفهوم نظري يمكن أن يثير المواضيع المخصصة التي بها يهتم بصرف النظر عن مآته. لم تخطئ نظريته الانتباه إلى التطور الاجتماعي الذي غاب عن بصر علماء الاجتماع الآخرين المنجذبين إلى أجنداث التيار السائد سواء أكان ذلك في مجال السياحة أم الحراك أو «الاقتصاد السري» الكلمة الإنكليزية المستخدمة هي Offshoring وتعني في الأصل «الأعمال غير المُقيّمة» أي المشاريع التجارية والصناعية التي تقام على منصات خارج المياه الإقليمية ولكن آري يستخدمها في معنى الدلالة على الاقتصاد غير الرسمي واللاشكلي- المترجم». غرض النظرية العلمية الاجتماعية بالنسبة إليه هو تطويرها من خلال تطبيقها على مواضيع جديدة.



جون يوري.

ليس بإمكاننا مناقشة كل مساهماته في هذا النص القصير ولذلك سوف أكتفي بالتعليق على فترتين، واحدة تعود إلى بدايات مسيرته المهنية والأخرى إلى آخرها. لقد كان أول عهدي بأعماله في منتصف السنوات ١٩٧٠ عندما التقت اهتماماتنا بالواقعية النقدية والاقتصاد السياسي والنظرية الاجتماعية والفضاء. مثلي كممثل العديدين من الوافدين من خلفية جغرافية إنسانية، كنت أبحث عن طرق تمكيني من الارتباط بالنظرية الاجتماعية، وكان جون آت في الاتجاه المعاكس مُحدثًا انفتاحات على الجغرافيا. استكشف كتاب غريغوري وآرري Social Relations and Spatial Structures (الصلات الاجتماعية والبنية الفضائية) الآثار النظرية لمثل هذا اللقاء، ثم وفي نقاط تحوّل أخرى في مسيرته، وعلى الأخص في عمله حول المحليات وصيغ الجراك والاقتصاد السري، واصل جون التفكير في العلاقة بين الفضاء والمجتمع.

نحنا قسم غالب من العلم الاجتماعي البريطاني خلال أواخر السنوات ١٩٧٠ و١٩٨٠ إلى التجذر من خلال تبني الماركسية وكان جون من بين أولئك الذي انخرطوا في ذلك بطريقة منفتحة وغير دغمائية ومثمرة. في ذلك الوقت كان مؤتمراً علماء الاقتصاد الاشتراكيين يوفر نوعاً من التركيز على البحث الراديكالي ويسمح بمناقشات تتجول بين مكونات طيف واسع من المواضيع من خلال ورشات نهايات أسابيع منتظمة كانت تجذب باحثين ونشطاء

حركيين من مختلف أرجاء البلاد. في واحدة من تلك المؤتمرات، عقدت باسم مجموعة مؤتمري العلماء الاقتصاديين الاشتراكيين العاملة على موضوع الجهوية (CSE Regionalism Group)، التقيت جون لأول مرة. كانت مجموعة لانكستر العاملة على موضوع الجهوية (Lancaster Regionalism Group) واحدة من مجموعات البحث المختلفة في المملكة المتحدة التي استندت إلى النظرية الراديكالية من أجل استكشاف ما كان يحدث في مواقع محددة. كانت «دراسات المحليات» تقام على الضد من الخلفية التي كانت تخاض على أساسها المناقشات حول الكيفية التي بها كانت الرأسمالية تتغير حيث كانت العديد منها تعين الحقبة الجديدة على أنها «ما بعد فوردية» (post-Fordist). ولئن أمكن الآن أن نرى أن ذلك كان نوعاً من الانصراف عن تطورات أكثر أهمية مثل إضفاء الصبغة المالية والنيولبرالية على الرأسمالية، فقد كان جون وزميله سكوت لاش (Scott Lash) قد زابجا بين البحثين النظري والأمبريقي لإنتاج مراجعات شاملة لتحول الرأسمالية في كتابيهما نهاية الرأسمالية المنظمة The End of Organized Capitalism واقتصاديات العلامات والفضاء Economies of Signs and Space..

خلال آخر خمس سنوات عاشها، نشر جون، من بين منشورات عديدة أخرى، ثلاثة كتب تستكشف مجموعة من المشاكل ذات العلاقة

بالتغير المناخي والموارد والمجتمع: التغير المناخي والمجتمع، والمجتمعات في حقبة ما بعد النفط، والاقتصاد السري. وكما لاحظت سوكت لاش كان جون على الدوام مهتماً على الخصوص بوجوده المستقبلي الاجتماعية وقد ساعد مؤخرًا على تركيز معهد دراسة المستقبلات في جامعة لانكستر.

يعتبر التغير المناخي من دون شك التحدي الأكبر الذي يواجهه المجتمع البشري. وعلى الرغم من أن العديد من المجلات المعنوية بمستقبل الرأسمالية والمجتمع لا تذكر ارتفاع درجة حرارة الكون إلا لَمَمًا فقد كان جون من أوائل العلماء الاجتماعيين الذين أقرّوا بأهمية الوقود الأحفوري في تطور الحدّثة وفكروا من خلال آثار التغير المناخي في حياة كل الناس. وفيما تعتمد أغلبية منا إلى القيام بأبحاثهم ملقبن بعض النظر إلى المرايا الخلفية كان جون ينظر إلى الأمام. إن جملة من العوالم الأخرى، سواءً أكانت أفضل مما نحن فيه أم أسوأ، ممكنة الحدّثان، ولكن، وعلى ما بيّنه لنا جون، بمستطاع العلماء الاجتماع ومن واجبهم التفكير فيها وتقديرها. وأملّي، في هذه الأوقات المحفوفة بالمخاطر، أن يتّبع عدد أكبر منهم المثال الذي ضربه لنا.

أندرو ساير (Andrew Sayer)، جامعة لانكستر، المملكة المتحدة

# < جون آربي، علم اجتماع المستقبل

اجتماع مديري معهد العقود الاجتماعية المستقبلية،  
لأنكستر ٢٠١٥.



الاجتماعي وتنتج على مستقبل الصلات الاجتماعية. حُطّي كتابا نهاية الرأسمالية المنظمة واقتصاديات العلامات والفضاء بمراجعات مرحّبة وكانا حاضرين بكثافة في الاستشهادات وأثرا في (كما كانا متأثرين كذلك) بدافيد هارفي (David Harvey) ومانويل كاستلز (Manuel Castells). ناقش كتاب نهاية الرأسمالية المنظمة تراكم رأس المال ولكنه رأى أن الحقبة الجديدة من الرأسمالية لم تعد محكومة بالتنظيم الاجتماعي والمؤسّس، بل على الأرجح بالتذرّر الاجتماعي. لقد توصلنا أنا وجون إلى هذا القول انطلاقا من مناظير مختلفة إلى حد ما. انتهيت أنا إلى القول بانخراط الرأسمالية انطلاقا من وجهة النظر القائلة بانحلال التفاوض المركزي الجماعي (النقابات العمالية وفيدراليات الأعراف). وكان جون ينظر إلى مرحلة الرأسمالية في ما بعد ١٩٨٠ بالأحرى على اعتبارها حركة وتدفقا وكذا على اعتبارها زمنا مُوجّها لا نحو الماضي ولا نحو الحاضر بل نحو المستقبل. وعلى ذلك اشتمل الكتاب على الفصول التي كتبها جون حول الزمن وحول حركة الناس من خلال السياحة وهي البرهنة التي سيتولى جون لاحقا

يعني «آخر النهايات» بحيث يتعلق البحث فيه بالموت والفناء والخلود والحساب والمستقبل... (المترجم) وهي موجودة بطريقة ما ضمن المستقبل، كما أن هوبز ذو علاقة وطيدة بمسائل سلطة الدولة. وربما أعطت هذه التأثيرات، الثورات والدولة، لجون نوعا من الإحساس بحقائق سلطة الدولة. سنة ١٩٧٥ كتب جون معية راسل كيت (Russell Keat) النظرية الاجتماعية علمًا (Social Theory as Science) وهو الكتاب الذي عالج مسائل في أستمولوجيا علم الاجتماع من خلال إطار «واقعي» إلى حد ما. ليس «الواقع» ما يجده الفاعلون الاجتماعيون أمهم بل هو البنى العميقة التي تحدد الصلات الاجتماعية الحادثة فعلا. كان ذلك نوعا من البنيوية السوسيولوجية الواقعة تحت أثر بنيوية لويس ألتوسير (Louis Althusser) الماركسية للسنوات ١٩٧٠. ولكن، وفيما كانت البنيوية الماركسية لا تزال تنظر من خلال تحديد الأساس الاقتصادي لباقي المجتمع، كانت بنيوية آربي منظورا أكثر عمومية للبنى الاجتماعية، يستلزم مفهوما مخصصا للسببية البنيوية لا تكتفي بتحديد التجربة اليومية الإمبريقية بل توجه التغيير

كان جون آربي الذي توفي مؤخرا واحدا من أكثر علماء اجتماع المملكة حضورا في استشهادات الباحثين بكتبه العشرين تقريبا، التي كان العديد منها بالغ التأثير. بعد تخرجه من جامعة كامبريدج قضى جون كامل مسيرته المهنية في جامعة لأنكستر حيث زاملته من ١٩٧٧ إلى ١٩٩٨. كتبنا كتابين مشتركين هما نهاية الرأسمالية المنظمة (The End of Organized Capitalism Economies of Signs and Space، ١٩٩٤). كان الكتابان يتعلقان بالمستقبل بالعديد من الصيغ وقد كان جون عالم مستقبليات.

عندما كانا في مرحلة التحضير للدكتوراه، كان جون وبو جيسوب (Bob Jessop) طالبين في الندوة التي أقامها جون دان (John Dunn) حول الثورات في جامعة كامبريدج، وهي الندوة التي كانت واقعة كذلك تحت تأثير كوينتين سكينر (Quentin Skinner) الذي كان ربما أكثر أكاديميي العالم بروزا في أتباعه هوبز (Hobbes). دائما ما تحدث الثورات بأبعادها المتعلقة بأسرار الوجود الكبرى (eschatological) = كلمة مشتقة من الجذر اليوناني eschatos الذي



تطويرها في كتابه نظرة السائح (The Tourist Gaze) الذي كان في معنى ما تأسيسا لعلم اجتماع السياحة.

في أواخر السنوات ١٩٨٠ أصدر جون كتابه الصلات الاجتماعية وبنى الفضاء (Social Relations and Spatial Structures) بمعية ديريك غريغوري (Derek Gregory). كان الشخص الرئيس في هذا المشروع دورين ماسي (Doreen Massey) وفكرتها عن «إعادة البناء» التي كانت تستلزم تحولا في «سلسلة القيم». ترسم سلسلة القيم المنبع الذي تأتي منه سلعة ما، فلنقل موادا أولية في أمريكا الجنوبية، لتنتظر في تحولها في مصنع ما، فلنقل في مكسيكو، ثم تسويقها وتوزيعها في أوروبا أو في الولايات المتحدة الأمريكية. كانت تلك السلاسل «تتمدد» رابطة أشد الأماكن تباعدا في الفضاءين الزماني والمكاني. إنها تضع أمام أعيننا مرادفا لما أسماه أنثوني غيدنز (Giddens) «التمدد الاندماجي للزمان والمكان» (اللفظة التي اقترحها أنثوني غيدنز هي distantiation ويقصد بها توسع الأنساق الاجتماعية على امتداد الزمان والمكان وهي عبارة تستخدم في نظرية المأسسة التي بناها غيدنز قاصدا باندماج الأنساق، التفاعل بين الذوات التي يمكن أن تكون غائبة عن بعضها في الزمان أو في الزمان ممثلا في تمدد التفاعل على مستوى الفضاء المكاني وتقلصه على مستوى الفضاء الزماني-المتراجم) وما أسماه هارفي «انضغاط الفضاءين الزماني والمكاني» (space-time compression).

كان ذلك نوعا من زيادة علم اجتماع أكثر وضوحا في تركيزه على التدفقات الكونية وهو ما عالجه أنا وجون في كتابنا المشترك اقتصاديات العلامات والفضاء. كان كاستلز قد بدأ بعد معالجة التحول من المجتمع السابق نحو بُنى مجتمع «الأدفاق» المُعَوَّلَم الجديد، حاويا طيفا واسعا من الأدفاق: أدفاق رأس المال، وحركية العمل، والسلع والخبرات وسموم البيئة ومحدثي الإذابة للناس (أو من يسميهم الشريرين "bads") وكذا أدفاق الإعلام والاتصال. طور جون كل هذا في «علم اجتماع للحراك» ذلك الذي صار دعامة بحثه وكتاباته منذ نهاية السنوات ١٩٩٠ إلى آخر حياته. لقد كان مهتما على الأخص بالكيفية التي بها يتدفق الأشخاص من مكان إلى آخر خلال سياحتهم ولكن كل واحد من كتبه التي كانت حول صيغ الحراك اشتملت على فصل حول «الحراك على متن السيارة» (automobilities) من الضروري الاطلاع عليها وقراءتها تركيبيا. هاهنا ننظر إلى العالم من خلال موشور السيارة، مفهوما فهما تكنولوجيا.

ثم كتب جون سلسلة من الكتب حول التغيير المناخي عائدا إلى موضوع صيغ الحراك أو الأدفاق أو «الشريرين» وهي الانعطافة التي تزامنت مع تحول ملحوظ نحو اليسار في تصور جون السياسي. لقد كنتُ على الدوام على يسار جون ولكن ومنذ ٢٠١٠ تقريبا كان أقوى ناقد للرأسمالية كما على سبيل المثال في كتابه «الاقتصاد السري» (Offshoring). أذكر واحدا

من مؤتمرات مجلس البحث في المملكة المتحدة كنت مشاركا في استضافته في شنغهاي دعي له العديد من علماء الاجتماع والاقتصاد. كان أحد الحاضرين عالم اقتصاد فرنسي مرموق، يميل إلى النيولبرالية بل هو من المتشككين حيال التغيير المناخي (من يكون من المتشككين حيال التغيير المناخي climate-sceptic هو من يرى أن ارتفاع درجات حرارة الكون أمر طبيعي ناتج عن ظواهر تتعلق بنشاط الشمس ويشك في كونه ناتجا عن الأنشطة الصناعية والاستخراجية، الرأسمالية، متعددة الجنسيات والعبارة للحدود القومية، تلك التي تنقام من دون روادع قانونية تحصن مستقبل الحياة على الأرض- المترجم) وقد جابهه جون الذي كان بعدُ قد بلغ منتصف العقد السادس من عمره بشغف من لا يزال في الخامسة والعشرين.

كان جون عالم اجتماع للمستقبل. التقيته عندما كان قد بلغ الثلاثين من عمره وتزامننا على امتداد الواحد وعشرين عاما اللاحقة وكنا أعز صديقين. كانت سلفيا والبي (Sylvia Walby) رفيقة جون لكل تلك السنين تقول إنّه كان يرى أن لدي نوع من الذكاء الغريزي الذي كانت طاقته، على الدوام، على حافة الخروج عن السيطرة. أنا مدين لجون بدَيِّن لا قبل لي برده بوضعه البعض من هذه الطاقة المتوحشة في بنية تقيدها. أنا أفتقده. سنفتقده كلنا.

سكوت لاش، غولدسميثز، جامعة لندن، المملكة المتحدة

# < جون آربي:

## أكثر من عالم اجتماع علماء اجتماع

مؤتمر ابتكار الكربون-المنخفض شنزن، الصين،  
٢٠١٦.



في لانكستر. وعلى امتداد ٤٦ عاما لم تنقطع من الخدمة ساهم مساهمة كبيرة في ثقافة البحث المرنة والراسخة التي بناها القسم من خلال عمله هو الخاص وكذا من خلال البناء المؤسسي في كامل الكلية. بعد تلك الأيام المندفعة في «بؤرة الثورة التكنولوجية» وتأثير التفكير اليساري في السنوات ١٩٧٠، مس الجامعات الكثير من التغيير وتضخم الطلب الموجه إلى الأكاديميين والجامعيين. ولكن جون حافظ على حبه للتعلم، وعلى فضوله حيال التغيير الاجتماعي وعلى نوع من اللذة البديهية في اقتحام مواضيع وطرق في التفكير جديدة سواء أعلق ذلك بالسلطة أم النظرية الاجتماعية أم الزمن أم المحلية والجهوية أم الرأسمالية غير المنظمة أم الترفيه والسياحة أم الطبيعة والبيئة أم صيغ الجراك أم تعقيدات المجتمع الكوني أم استخدامات الطاقة والتغيرات المناخية أم التصميم الحضري أم الآثار السياسية للطباعة ثلاثية الأبعاد، ومؤخرا المستقبلات المضارعة والمستقبلات المستقبلية. وقد اجتمعت العديد من هذه الاهتمامات ضمن جهوده من أجل تأسيس معهد لانكستر للمستقبلات الاجتماعية (Lancaster's Institute for Social Futures).

في مساهمتهما في هذا الاحتفاء بحياة جون، وصف سكوت لاش وأندرو ساير البعض من أعماله المهمة. المفضل عندي أنا هو النظرية الاجتماعية علما الصارم والتفهمي، الذي اشترك في كتابته مع راسل كيت (Russell Keat، ١٩٧٥)، وأعيد نشره (٢٠١٥)، وعزز فيه مساره النظري إلى حد تلك النقطة التي ألهمتني عملي أنا حول فلسفة العلوم الاجتماعية. ولكن، ولأنه كان دائم الحرص على أن يظل على اطلاع على التطورات النظرية والمناقشات الجوهرية كان جون يقرأ بنهم ويسائل ما يقرأ عن قيمته الفكرية المضافة وعن الوجهة التي يمكن أن يقود نحوها. كانت اهتماماته بالغة الاتساع وتستوجب الترابط مع العلوم الطبيعية والبيئية وكانت تعكس المقاربة «ما بعد التخصصية» القوية التي تميز قسم علم الاجتماع في جامعة لانكستر. كان ذلك عاملا حاسما في قدرته على التوسط بين الاختصاصات والباراديغيات والجماعات الإبيستيمولوجية وفي اشتراكه مع عدد كبير من الطلاب والأكاديميين في

صدم موت جون آربي غير المتوقع عائلته وأصدقاءه وزملاءه. كنت وإياه يجمعنا رباط كوننا طلبة لما بعد الإجازة في جامعة كامبريدج خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٧٠ نتقاسم المشرفين والاهتمامات متفاعلين فيما بعد في مؤتمر علماء الاقتصاد الاشتراكيين وكذا في اللقاءات الخاصة بعلماء الاجتماع ثم صرنا زميلين مجددا سنة ١٩٩٠ عندما عينت في كرسي علم الاجتماع بجامعة لانكستر.

حصل جون آربي على الشهادتين الأوليين في الاقتصاد والسياسات من معهد كريتبي في كامبريدج حيث كان، من بين آخرين، تحت إشراف جيمس ميد (James Meade) عالم الاقتصاد الذي حصل لاحقا على جائزة نوبل. كانت تلك هي السنوات التي كان فيها عمل جون ماينارد كينس (John Maynard Keynes) لا يزال يؤخذ على محمل الجد في كامبريدج ولا يزال فيها للاقتصاديات غير الارثودوكسية حيّز في الاقتصاد السياسي. حينها انطلق جون في العمل على الدكتوراه في كلية العلوم الاقتصادية والسياسة (عند ذاك لم تكن توجد في كامبريدج كلية للعلوم الاجتماعية والسياسية) حول موضوع الحرمان النسبي والثورة مدعومة بمنحة بحثية من مجلس البحث العلمي الاجتماعي البريطاني. كان ذلك قبل أن يُقدم السير جوزيف كيث، وزير السيدة تاتشر للتربية والعلوم الشرس، على التعبير عن استيائه من التنفيذ العلمي الاجتماعي لنظريته التي ترد الفقر العائلي إلى حرمان ثقافي دوري، وأن ينكر علمية علم الاجتماع وأن يقترح إعادة تسمية مجلس البحث في العلوم الاجتماعية بمجلس البحث في الاقتصاد والاجتماع. بعد ذلك بسنوات، تقلد جون الرئاسة الوطنية لأساتذة علم الاجتماع ورؤساء مجموعاته (١٩٨٩-١٩٩٢) وكان منخرطا بعمق في الدفاع عن العلوم الاجتماعية ضد مثل هذه الهجمات. وفي ١٩٩٩ ساعد في تكوين الأكاديمية الوطنية للأكاديميات وجمعيات دارسي العلوم الاجتماعية وممارسيها في المملكة المتحدة (التي أعيدت تسميتها بأكاديمية العلوم الاجتماعية).

سنة ١٩٧٠، وقبل أن يفرغ من رسالة الدكتوراه بدأ جون يحاضر في علم الاجتماع

على مستوياتها النظرية والإمبيريقية، معبرا عن تيارات اجتماعية ومهندسا عملا تجديديا. تدهشنا ضخامة ما أنجز من كتابات خاصة وما اشترك فيه من أعمال وما طوره من الشبكات الدولية ومن تنظيم للبحث ومن مناقشة ما لا نهاية لتتابعه من عمليات التدقيق ومن العمل على ترقية العلوم الاجتماعية. وعلى نفس الدرجة من استحقاق الإعجاب كان فعله كل ذلك من دون أن يتخلى عن طريقته في الاحتفاظ بسكينته وبذله بسخاء واقترابه من الآخرين وحبوره المعتاد.

كان لجون كذلك فكر بطولي، معتقدا مثله كمثل تشارلز رايت ميلز (C. Wright Mills) الذي كتب سنة ١٩٥٩ كتابه الكلاسيكي الخيال السوسيولوجي (The Sociological Imagination) أن قول شيء يكون دالاً مع احتمال أن يكون مخطئا أهم بكثير من البقاء على صواب دائم بالاكتماء بتديد الحقائق المبتدلة. خلال الأعوام الأخيرة صار جون أكثر نشاطا بوصفه مثقفا عموميا، متدخلا في المناقشات ومتخذا مواقف من القضايا الحيوية بالنسبة إلى مستقبل البشرية والكرة الأرضية. على أنه، وزيادة على كل ذلك، كان زميلا عظيما وسيظل تأثيره حيا من خلال مواصلة الأعمال والخوض في المناقشات التي ألهمها.

بوب جيسوب (Bob Jessop)، جامعة لانكستر، المملكة المتحدة

نهجه اللادغمائي والديمقراطي وفي تشجيعه لهم على أن يتابعوا الاعتناء باهتماماتهم هم الخاصة ومشاريعهم، وفي وهبه أفكارا ورؤى استمدتها من رأسماله الفكري الضخم الذي كان هو ذاته متجددا ومتزايد الاتساع من خلال هذه التفاعلات.

ثمّة العديد من الطرق التي يمكن من خلالها للمرء أن يصير عالم اجتماع متميز ويظل كذلك، وقد أبدع جون في أغلبها. ولكنه لم يسع أبدا إلى اكتساب الشهرة من خلال الاستناد إلى السلطة أو التضحية بنزاهته الفكرية. بكل الطمأنينة كان «محليا» في ولاءاته وفي التزامه النقدي وكان على الدوام يدعم بحماس طلابه وزملاءه. ولكن، وعلى غرار تمييز ألفين غولدر بين الهويات التنظيمية، كان جون مثلا يمثل «كونيا» بصرامة وذا حضور فكري عالمي. لقد شملت اهتماماته العالمين الطبيعي والاجتماعي وامتد تأثيره كونيا من خلال شبكات شخصية وتدخلات محسوبة التوقيت في المناقشات الناشئة.

كان جون «عالم اجتماع علماء اجتماع» عرّف سرّ الصناعة واحترمه ولكنه عمل أيضا على تطويرها. عرّف بتجديداته المبتكرة وكذا بدفاعه المستميت عن ترقية الاختصاص ضدا عن اعتداءات السياسيين. ولكنه كان أيضا فكريا مثقفا لا يكل، الوجه المقابل لعالم اجتماع ذي المسيرة المهنية التي تتلخص في مشروع ضيق الأفق يجسده فهم محدود للاختصاص. لقد خلق فضوله غير المحدود حياة متحركة رابطا بين حقول مختلفة محفزا مبادرت بحثية جديدة أبدا ومناقشات سياسية متجددة. وبالفعل عمل جون على الحواف القياضية في حقول العلوم الاجتماعية التطبيقية



# < في القُرْبِ والحِرَاكِ: حفظاً لذكرى جون آرري

مؤتمر «مدن المستقبل: ذكية أو سعيدة؟»، لانكستر،  
٢٠١٦.



العديد من المقالات ذات العلاقة بصيغ الحراك، اشتركنا في تأسيس مركز دراسة الحركات في لانكستر سنة ٢٠٠٣، وعلى امتداد السنوات اللاحقة نظمنا مؤتمر مستقبلات الحراك البديل (Alternative Mobility Futures Conference غير المسبوق، وأسسنا مجلة Mobilities مِعية كيفن هانام (Kevin Hannam) واشتركنا في الاضطلاع بالأعمال التحريرية لعدد خاص من Environment and Planning A كان حول «الماديات والحركات» «materialities and mobilities» كما قمنا بالأعمال التحريرية الخاصة بإصدار Mobile Technologies of the City (تكنولوجيات الحراك في المدينة). في زحمة هذا العمل التأسيسي كان التأكيد القوي على التفكير بما يخترق موازين الفضاء، مخلخلين الحدود التخصصية، مستكشفين ماديات الأشياء وزمنيتها مجتازين الأطر الوطنية أو المجتمعية «المستقرة»، ومستكشفين ما إذا كان بإمكان «الحركات» أن توفر لنا نظرة علم اجتماعي آخر أكثر انفتاحاً وأكثر شمولاً وأكثر دراية بما يجري في حقول أخرى وأكثر حيوية.

أنا ممتن لمناقشتنا الأخيرة التي وضع فيها جون أصول اهتمامه بالحركات عند منعطف النظرية الاجتماعية الذي بدأ مع إصدار لوسيان لوفيفر (Lefebvre) كتابه إنتاج الفضاء La production

de l'espace سنة ١٩٧٤، والمناقشات البريطانية التي تولدت عن أعمال مفكرة عظيمة أخرى حزناً لفراقها مؤخرًا هي أيضًا، عنيتُ دورين ماسي (Doreen Massey) لقد تفحص عملها الصادر سنة ١٩٨٤ تحت عنوان تقسيم العمل فضاءياً (Spatial Divisions of Labour) الحركات المعقدة والمتنوعة لرأس المال في غير ما مكان وما ينتج عن ذلك من أشكال الترسب في كل مكان يكون فيه، وقد كان ذلك متبوعاً بعمل آرري وغريغوري الصلات الاجتماعية والبنى الفضائية Social Relations and Spatial Structures الذي صدر سنة ١٩٨٥ وجمع بين مساهمات جغرافية وعلمية اجتماعية لكل من هارفي (Harvey) وغيدنز (Giddens) وماسي (Massey) وبراد (Pred) وسایر (Sayer) وسوجا (Soja) وثريفت (Thrift). كانت هذه المساهمات دافعا لانعطافة جون نحو ما يسميه «الحركات المُتَرَفِّة للأشخاص إلى داخل المكان وإلى خارجه»، وهو ما طوره لاحقا في نظرة السائح (The Tourist Gaze) (١٩٩٠)، وكذا انعطافته نحو العديد من صيغ الحراك وتبعاتها في الفضاء المكاني تلك التي ناقشها في كتابيه المشتركين مع سكوت لاش نهاية الرأسمالية المنظمة (The End of Organized Capitalism) (١٩٨٧) واقتصاديات العلامات والفضاء (Economies of Signs and Space) (١٩٩٤).

وقد كان كتابا جون الأبكر عمرا النظرية الاجتماعية

في مارس، كانت وفاة عالم الاجتماع البريطاني جون آرري المحزنة، بينما كنا نحتفي بصدور مقالنا المشترك «تعبئة بارادايغم صيغ الحراك الجديدة» «Mobilizing the New Mobilities Paradigm» (يستخدم الكاتب كلمة Mobilities التي نجتهد بالمرابحة في ترجمتها بين استخدام «صيغ الحراك» وهو المقصود و«الحركات» كلما كان هذا الاستعمال، غير المعتاد في العربية، ضروريا-المترجم) على أعمدة المجلة الجديدة Applied Mobilities، مقالا قيمنا فيه أثر بارادايغم صيغ الحراك في العلوم الاجتماعية على امتداد العقد الماضي. وكنا كذلك في المنتصف من تحريرنا مقالا مشتركا للنشر على أعمدة Current Sociology حول العلاقة بين «انعطافة الحركات» و«انعطافة الفضاء». لقد كنتُ محظوظا بأن توفرت لي الفرصة للتحديث مع جون حول مصادر تفكيره في الفضاء وفي الحراك وعلاقة تفكيره ذاك باختصاص علم الاجتماع.

التحقت بقسم علم الاجتماع في جامعة لانكستر سنة ١٩٩٨، وكان ذلك في جزء منه بسبب أن جون كان هناك. من خلال قدرته على خلق محيط ناجح مساعد من التعاون والعبور بين الاختصاصات، اجتذب جون العشرات من الخريجين واكاديميي ما بعد الدكتوراه، والباحثين الزائرين والمحاضرين الجدد إلى شمال غرب إنكلترا. وبعد أن اشتغلنا سويا على

علما (Social Theory as Science) (١٩٧٥)) مبعية راسل كيت وتشريح المجتمعات الرأسمالية (The Anatomy of Capitalist Societies) (١٩٨١)) هما أيضا مساهمات نظرية مهمة باسطين أساسا لاتجاهه اللاحق في عمله. ولكن وفي منتصف السنوات ١٩٩٠، صارت التنظيرات المخصصة لأماكن «الدفق» و«الشبكة» ذات دلالة متميزة مع صدور ثلاثية مانويل كاستلز (١٩٩٦) المجتمع الشبكي (Network Society) ومع منعطف الألفية برز مفهوم «الحراك» بوصفه لفظا مفتاحيا. ثم ساهم كتاب آرري علم الاجتماع متجاوزا المجتمعات (Sociology Beyond Societies) في المساعدة على تعزيز الاهتمام ب«الحركات»، ذلك المفهوم الذي بات مفتاحيا مع ظهور علم يهتم بالفضاء الاجتماعي أو «علم اجتماع نقال» (متحرك في الفضاء- المترجم) وهي المقاربة التي صارت أكثر فأكثر تأثيرا على امتداد الخمسة عشر سنة الماضية، خارج الولايات المتحدة على الأقل.

تزامن الانتقال نحو التأكيد على الحركات مع تأسيس المجلات: Environment and Planning D: Theory, Culture and Society and Space ثم Society and Space بالتوازي مع Polity Press في بداية السنوات ١٩٨٠. يصف جون هذه الإصدارات على أنها جزء من الجهد المبذول لتطوير علم اجتماعي ما بعد تخصصي ونظرية اجتماعية تكون إجابة على هجومات حكومة

تاتشر على الجامعات وعلى الأخص على اقتطاعات التمويل التي طالت برامج العلم الاجتماعي في الجامعة. كما وصف جون عمله على أنه متعارض في آن مع العلم الاجتماعي الأمريكي وكذا «الأميريكية البريطانية». من منظوري أنا في الولايات المتحدة الأمريكية، ساعد الوجه المناهض للوضعية كما ساعدت النظرية النقدية في عمل جون آرري على تفسير تردد الجمعية العلمية الاجتماعية الأمريكية والعديد من أقسام علم الاجتماع الأمريكية المنضوية في التيار السائد في الانخراط في باراديغم الحركات الجديد، وهو الباراديغم الذي اعتبره منارة الأمل على طريق العلم الاجتماعي النقدي والملتزم وما بعد التخصصي.

على الرغم مما يبدو من كبرياء في إعلان شيء ما «بارايغما جديدا»، كان جون في شخصه خجولا ومتواضعا، ولم ينفخ أبدا في بوق المديح لمنجزاته. كان موقف جون الشخصي معاديا للنخبوية وللنيوليبرالية بشكل تام، كما كان يبدو ذلك ماديا في تفاعلاته اليومية ورمزيا في زيه وحيد اللون الذي كان يرتديه أثناء العمل، وهو على الأغلب صدار قطني أزرق وجمازة وسروال أزرقان، بياقة مفتوحة دائما ومن دون ربطة عنق. كان مساواتيا في كل الحالات والمواقع، ومن دون أي تسامح مع الادعاءات الجامحة والهرميات واللهث وراء المواقع. كان يستقبل الطلاب والزائرين من كل أرجاء العالم بابتسامة مُعْدِيَة

ويعمل على أن يجد كل واحد مكانا على الطاولة. ابتدع جون آرري نوعا جديدا من علم الاجتماع النقال، علم اجتماع يمتد إلى ما يتجاوز الاختصاصات ويمكّن من أنواع جديدة من التكوين الفكري، ويسمح لعلم الاجتماع بأن يجدد دلالاته بالنسبة إلى العالم على اتساعه ويعالج القضايا العمومية الحيوية بما في ذلك آخر أعماله حول التغير المناخي واستخراج الموارد والاقتصاديات السوداء (غير الرسمية واللاشكالية المتفلتة من الضرائب ومن الرقابة الحكومية الوطنية والعابرة للحدود- المترجم).

لا يزال بارايغم الحركات الجديدة وأعمال آرري الأشمل ماثلة تناقضها مع التقاليد الكمية والإمبريقية في العلوم الاجتماعية البريطانية، فيما تواصل مكافحتها ضد هرميات الأقسام الأكاديمية، والمجموعات المهنية المؤسسة والانغلاق التخصصي الذي تتسم به الجامعة النيوليبرالية. يُحسن علم الاجتماع صنعا إذا ما واصل التحولات التي أحدثها جون.

ميمي شيلر (Mimi Sheller)، جامعة دراكسل، الولايات المتحدة الأمريكية

# < حملات طلابية ضد العنف الجنسي

بقلم آنا فيدو (Ana Vidu)، جامعة برشلونة، وعضو لجنة البحث بالجمعية الدولية لعلم الاجتماع حول «الاقتصاد والمجتمع» (ل ب ٢٠)، وتينكا شوبرت (Tinka Schubert)، جامعة لويولا بالأندلس، عضو مجموعة البحث بالجمعية الدولية لعلم الاجتماع حول «المرأة في المجتمع» (ل ب ٣٢)



الرسم التوضيحي رسم أربو.

منتظمات ضد التحرش الجنسي (ن م ض ت ج Women Organized Against Sexual Harassment (WOASH)) مجموعة النساء تلك التي قررت عضواتها أن تقمن بفعل على خلفية ثلاثة عشر شكوى طلابية ضد أستاذ علم اجتماع. بوصف ذلك واحدا من الحالات الأولى، ساعد ذلك التحرك على كسر الصمت الذي كان يلف العنف الجندري في التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية، وارتقى درجة أعلى في النضال ضد التحرشات والاعتداءات الجنسية في المعاهد العليا.

سنة ١٩٧٩، كانت شكوى تقدمت بها ن م ض ت ج على المستوى الفدرالي ضد الجامعة واحدة من أوائل الحالات التي استخدم فيها العنوان التشريعي التاسع (Title IX) إطارا قانونيا ضد الاعتداءات الجنسية في المجال الأكاديمي. ولكن ن

لمدة طويلة، ظلت جامعة بركلي-كاليفورنيا في مركز المناقشات حول التحرش الجنسي والاعتداءات الجنسية في الفضاءات الجامعية لا بسبب أنها تسجل عددا غير معتاد من الحوادث بل بفعل الطريقة التي أجابت بها عليها. لسوء الحظ، يشهد هذا المشكل انتشارا في غالب الجامعات. مثلها كمثل العديد من المعاهد التي تواجه هذه القضية تُعرف جامعة بركلي-كاليفورنيا بتعبئة طلبتها غير المعهود في الكفاح ضد التحرش الجنسي وهي الحركة التي نهضت في عدد آخر من المؤسسات الجامعية أيضا.

جامعة بركلي كاليفورنيا تقليد رائد في الاحتجاجات الطلابية ضد العنف الجندري في المؤسسات الجامعية ما حول لها احتلال موقع القائد في هذا الجهد. تمت إثارة القضية أول مرة خلال أواخر السنوات ١٩٧٠ عندما أنشأ طلبة علم الاجتماع «نساء

المطبوعة بمختلف الشعارات المناهضة للعنف الجندري على مقربة من بناية إدارة الجامعة. وتمثل المحاضرات عن الاعتداء الجنسي ميزة مألوفة في المؤسسات الجامعية كما تنشر الجرائد الطلابية آخر الأخبار عن الجندر في الجامعة على صفحاتها الأولى.

في الولايات المتحدة الأمريكية خيضة الحملات ضد التحرش الجنسي باعتماد المؤتمرات الوطنية والمحلية وكذا بفعل نشاط جمعية وطنية مخصصة للغرض. وكانت واحدة من الحملات البارزة تطلبت بذل جهدٍ وُضع تحت عنوان أوقفوا الاغتصاب في الجامعة أنشأها ضحايا ونشطاء. كما تشمل مبادرات أخرى برنامجا على قناة كاليفورنيا التلفزيونية Cal TV بعنوان نظرة في الاعتداء الجنسي، وشريطا وثائقيًا بعنوان The Hunting Ground وكتبا وروايات من قبيل "Again and again". وعلى المستوى السياسي فتحت حكومة الولايات المتحدة موقعًا إلكترونيًا أسمته «لست وحدك. سويًا ضد الاعتداء الجنسي» تنشر فيها الموارد والمعلومات والتشريعات ومعلومات مفيدة للمدارس والطلاب وكل من يهتم بالأمر. بل إن البيت الأبيض ذاته والمجلس الوطني لقيادة المؤسسات الجامعية طورًا حملة It's on Us لإثارة التحذيرات والتحرك والتوقي من الاعتداءات الجنسية التي تعتبر مشكلًا ذا طابع وطني. وتدعي الحكومة أنها «تتعهد بالأمر» Take the Pledge وأنها لا تحتفظ بموقع المتفرج، وأنها جزء من الحل. تسعى حملة It's on Us إلى إنجاز تحول ثقافي يَكُن من محاصرة الاعتداءات الجنسية في المعاهد والمؤسسات الجامعية ومن تمكين كل ضحية من الموارد التي تكون في حاجة إليها.

لم تؤد الحركة التي قام بها طلاب وكذا مؤسسات جامعية أمريكية أخرى إلى تغيير الإجابات المؤسسية على الاعتداءات الجنسية فحسب بل أثرت أيضًا في تعبئة الطلاب كونيا. فكما تمت الإشارة إلى ذلك انتشرت شبكات قوية للتضامن داخل صفوف الضحايا على امتداد أرجاء العالم وهو ما سيعجل بتطور هذا النضال. ففي إسبانيا مثلا، ظهرت حملات طلابية على امتداد السنوات الأخيرة على الرغم من الصمت المفروض من قبل البنى الإقطاعية وتهديد المعتدين ضحاياهم بالانتقام منهم. وتتولى الآن شبكة التضامن مع ضحايا العنف الجندري في الجامعات (The Solidarity Network of Victims of Gender Violence at Universities) الدفع بحركة قوية على امتداد إسبانيا. ولكن، وحتى في مثل هذه الأوقات، لم ينخرط إلا القليل من الأعضاء في هذا النضال، وإن فعلوا فيمكن أن يكونوا عرضة لعقوبات تأديبية جديّة. تمّ بعث الشبكة من طرف نشطاء وضحايا على قاعدة أولى شكوى ترفع ضد أستاذ جامعي بتهمة التحرش الجنسي. وبالنظر إلى غياب جواب مؤسسي قرروا بأن يقوموا بالتعبئة بأنفسهم، وأن يتصلوا بوسائل الإعلام وأن يكونوا شبكة مرجعية لكل الطلاب وضحايا الاعتداءات الجنسية في الجامعة. لاحقا تم الاعتراف بالشبكة ووصفها «ممارسة فُضلى» من طرف «وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية والمساواة» الإسبانية.

ألهمت الحركة الاجتماعية وحركة طلاب الولايات المتحدة ضد العنف الجندري الطلاب الإسبان في مؤسساتهم وفي غيرها. وسوف تضطلع مثل هذه الحركات المدعومة بالتزام عمومي قوي بدور رئيس في تشييد جامعات تستحقها الأجيال المقبلة.

توجه كل المراسلات إلى أنا فيديو على العنوان <ana.vidu@ub.edu>

وتينكا شوبرت <tshubert@ub.edu>

<sup>1</sup> Research for this article was conducted while Ana Vidu was visiting the University of Valifornia, Berkeley and Tinka Schubert was visiting the Graduate Center of City University of New York.

مضت ح لم تتوقف عند هذا الحد، إذ سنتين بعد ذلك، أُرست أولى التوجيهات المديرية لفائدة الطلاب الوافدين على المركبات الجامعية. محتوية مواد تساعد الطلاب على تشخيص التحرش الجنسي وموجزة التصرفات التي لا يمكن السماح بها من قبل الجامعة وموفرة كذلك نصائح للضحايا حول الكيفية التي يمكن لهن أن يسعين إلى المشورة أو نحو تسجيل شكاوى ضد التصرفات غير المقبولة.

مع بداية السنوات ١٩٩٠، كان عدد الشكاوى وكذا عدد السياسات والموارد المتاحة للضحايا والمكاتب المختصة في التوقي من حالات التحرش وحلها في المؤسسات الجامعية قد ارتفع بشكل ملحوظ. وفي سنة ٢٠٠٣، تم إدراج «لا تعني لا» ضمن القانون الجنائي للجرائم الجنسية (Criminal Sexual Assault Act) بغية إقرار «عدم الممانعة» بوصفها شرطًا لازمًا للأسبقية لممارسة الجنس.

في بداية السنوات ٢٠١٠، ادعى فوج جديد من الطلاب النشطاء الحركيين على اتساع البلاد بأن الجامعة لا تأخذ الشكاوى على محمل الجد وأنها بذلك تخرق العنوان التشريعي التاسع. كانت الشكاوى ترفع ضد الجامعات الأمريكية متهمًا إيها بالفشل في توفير الحماية المناسبة لطلابها ضد العنف الجنسي. وفي سنة ٢٠١٣ طلبت الهيئة التشريعية لولاية كاليفورنيا من جامعة بركلي كاليفورنيا بأن تراجع سياساتها التي تعالج لها التحرشات والاعتداءات الجنسية، وسنة بعد ذلك دفع الطلاب في اتجاه إقرار قانون «نعم تعني نعم» للمعاهد الجامعية بما يعني ضرورة وجود موافقة مؤكدة وواعية وطوعية في أية ممارسة جنسية على أساس أن الضحايا ليس بإمكانهن على الدوام قول لا.

سنة ٢٠١٥، صار النشاط الطلابي أكثر جهرا من أي وقت مضى، بما أوجد سياقًا من التضامن والدعم من لدن الجماعة الجامعية وشجع أعضاء المعاهد العليا على التحرك ضد العنف الجندري. وقد أفلحت الضغوط الاجتماعية الصادرة عن الجامعة وعن أعضاء القسم مؤخرًا في إقناع أستاذ شهير في علوم الفلك من بركلي وحائز على جائزة نوبل بأن يستقيل على خلفية شكاوى بالتحرش الجنسي تعود إلى سنين عديدة مضت. وبعد ذلك بوقت قصير، بعثت جامعة كاليفورنيا لجنة للتحقيق في الإجراءات الجامعية التي تتخذ في التعامل مع الأعضاء الجامعيين الذين يواجهون اتهامات بالاعتداء الجنسي.

أطلق النضال ضد العنف الجنسي في المعاهد الجامعية الأمريكية نضالا اجتماعيا وتغييرات قانونية. كانت احتجاجات ن م ض ح سنة ١٩٧٩ أساسا في إيجاد السياق محدثة سبقا من خلال الجهر بالحديث عن الأمر وتسجيل الشكاوى ضد المتحرشين وضد الجامعة لتسامحها معهم. وقد ساعدت تلك الاحتجاجات على تغيير الحياة في المؤسسة الجامعية مطلقة وعي العموم على امتداد البلاد خالقة ثقافة من الاحترام وعدم التسامح المطلق مع أي تحرش جنسي يقترفه أي عضو جامعي. والآن يُعترف على نطاق واسع أن الاعتداء الجنسي في المؤسسات الجامعية مشكل قائم بالنسبة إلى الجميع، وهو تحول يعني أن الضحايا يمكنهم الآن أن يستندوا إلى آليات شكلية ولا شكلية للحصول على الدعم.

يواصل النشطاء الحركيون من الطلاب تحديهم ويطورون سياساتهم داخل بركلي في نوع من التقليد يمكن أن ينظر إليه على أنه فعلي الوجود في المدخل الرئيسي للجامعة مثلا حيث ينشر الطلاب مختلف انشغالاتهم الجامعية. وحتى في الحافلة التي تقل إلى بركلي، يمكن الاستماع إلى محادثات حول التحرش الجنسي، ويمكن، من داخل الحرم الجامعي، أن يشاهد الطلاب وهم يحتجون فيما تمكن رؤية عرض للت-شترات



# < طريق مندراغون الثالث:

## ردا على شارين كاسمير

بقلم إناسيو سانتا كروس أيو (Ignacio Santa Cruz Ayo)، جامعة برشلونة الحرة، إسبانيا، وإيفا ألونسو (Eva Alonso)، جامعة برشلونة، إسبانيا

لوحة جدارية في بلدة مندراجون.  
تصوير: كريستيان ويبر.

أجل تعزيز منوالهم والرفع من مستواه. وفي بحثنا نحن نضع اليد على طريق ثالث يمكن للتعاونيات أن تسلكه، منوال تعاوني تنافسي غير رأسمالي جديد.

على امتداد أكثر من ٦٠ عاما كان هدف مندراغون المركزي إيجاد مراكز عمل نوعية ومستدامة. استنادا إلى تقريرها السنوي للعام ٢٠١٤، تمثل مندراغون حاليا مجموعة تتكون من ٢٦٣ منظمة من بينها ١٠٣ تعاونيات و١٢٥ شركة إنتاج فرعية. مجتمعاً، مكونات المجموعة مسؤولة عن ٧٤,١١٧ مركز عمل. وعلى امتداد تاريخها، كانت مندراغون قادرة على أن تخلق مراكز عمل وأن تحافظ عليها خلال فترات الانكماش الاقتصادي، وكلما كان ذلك ممكناً، تمثل مراكز العمل المبعوثة مراكز دائمة. واليوم، يمكن لنا أن نعثر على مواقع العمل غير التعاونية في ثلاثة مجالات: قطاع التوزيع، الفروع الصناعية الإسبانية والفروع الصناعية الدولية.

تستخدم مندراغون استراتيجيات ثلاثة لتحويل مواقع العمل المؤقتة إلى مواقع عمل تعاونية. في قطاع التوزيع، تستخدم مندراغون مخطط EMES (Estatuto de Marco de la Estructura Societaria). لقد اقتنت إيروسكي Eroski مجموعة التوزيع التابعة لمندراغون مجموعة توزيع أخرى ((Caprabo)) وعندها دمجت بين الأسواق الكبرى لكلا المجموعتين. سنة ٢٠٠٩ أقرت الجمعية العمومية لإيروسكي مخطط EMES موفرة لكل العمال فرصة التحول إلى شركاء في التعاونيات العمالية. وعلى الرغم من أن هذا المخطط لا يزال يتمتع بالقوة فقد وجدت إيروسكي نفسها في وضع صعب مواجهة خسائر كبيرة وهي الآن في منتصف سيرورة من إعادة الهيكلة الداخلية بغية التخفيض من الدين المتراكم وإعادة تمويله. وليس هذا هو السياق الأمثل لدعوة العمال غير التعاونيين إلى أن يصبحوا أعضاء.

تستلزم استراتيجية ثانية تحويل الفروع الصناعية إلى تعاونيات مختلطة تسمح للعمال بأن يصبحوا أعضاء وهو البديل الذي لا يكون قابلاً للإنجاز إلا إذا كانت الشركة قابلة للدمومة و يرغب الشركاء التعاونيون وعمال الفروع في توسيع العضوية. لقد كان ذلك في أكثر من حالة: حالة Maier Ferroplast Limited التي كانت تتبع Maier Cooperative Society سنة ٢٠١٢، وتعاونية Victorio Luzuriaga Usurbil سنة ٢٠٠٤، و Fit Automotive سنة ٢٠٠٦، وتعاونية Victorio Luzuriaga Tafalla سنة ٢٠٠٨. ليس هذه أمثلة معزولة أو غير معهودة للكيفية التي بها يمكن إضفاء الصبغة التعاونية على الفروع الصناعية.

تخص الاستراتيجية الثالثة الفروع الدولية خارج بلاد الباسك التي تعتبر مثالا عن فساد المنوال التعاوني. بعثت المجموعة فروعاً دولية بغية تعزيز ديمومة مراكز العمل



باعتبارنا جامعين نقوم ببحوث حول التعاونيات، فإننا نرغب في شكر حوار كوني على فتح المناقشة حولها وعلى السماح لنا بأن نجيب على تقييم شارين كاسمير (Sharryn Kashmir) لتعاونية مندراغون المنشور في العدد الأول من السلسلة السادسة (مارس ٢٠١٦).

كثيراً ما يحتاج المعلقون على عمل التعاونيات من قبيل تعاونية مندراغون الإسبانية الشهيرة، قائلين «في مواجهة التنافس، تنحدر التعاونيات هي أيضاً لتحويل إلى شركات رأسمالية، أو تذوب». وعلى اعتبار أن مندراغون ليست في حالة ذوبان على الإطلاق فإن العديد من الانتقادات بما فيها انتقادات كاسمير ذاتها تسعى إلى أن تبين أن مندراغون اعترها الفساد لتصبح شركة رأسمالية اعتيادية ذات ظروف عمل هشة. دائماً ما يكون لهذا الاعتقاد عنصراً مكوناً: تكاثر العمال الوقتيين وتوسع الفروع غير التعاونية على مستوى العالم. في هذا المقال نقدم البعض من المعطيات التي تبين أن أعضاء تعاونية مندراغون وبدلاً من أن يتخلوا عن مبادئهم هم ينظرون إلى هذه التحديات على أنها فرص عليهم استغلالها من

ونجحت موندراغون كذلك في الحفاظ على ظروف عمل أفضل من تعاونيات أخرى أو شركات رأسمالية. حتى من كانوا من منتقدي موندراغون يعترفون بمساهمتها هذه إذ من المعلوم اليوم أن أعضاء التعاونية يأملون في أن يتمكن أنجالهم من أن تكون لهم مراكز عمل مثل التي في هذه التعاونيات، مراكز قارة وذات جودة عالية. كما أن مبدأ خلق مراكز عمل ذات ديمومة وجودة يُنقل إلى الفروع الدولية. وعليه يبين لوتاراغا وإيريثار Luzarraga and Irizar (٢٠١٢)) أن فروع موندراغون وفضلا عن كونها تتواءم مع التوافقات الوطنية والمحلية، حسّنت من ظروف العمل فيها في مستوى الأجور وفرص التدريب مثلا. وعلى الرغم من أن حركة تعاونية موندراغون قد لا تكون قادرة على تغيير ديناميات الرأسمالية المعولمة بصفة بائية فإنها على الأقل واصلت جهدها التاريخي في خلق عالم أفضل للعمال ولجماعاتهم.

توجه كل المراسلات إلى

إيناسيو سانتا كروز آيو على العنوان <Inaki.SantaCruz@uab.cat>

وإلى إيفا ألونسو على العنوان <eva.alonso@ub.edu>



الانتشار العالمي لشركات موندراغون

#### References

- Altuna, L. (ed.) (2008) La experiencia cooperativa de Mondragón, una síntesis general. Eskoriatza: Lanki-Huhezi, Mondragon Unibertsitatea.
- Errasti, A. (2014) "Tensiones y oportunidades en las multinacionales cooperativas de Mondragón: El caso Fagor Electrodomésticos, Sdad. Coop." *Revesco: Revista de Estudios Cooperativos*, 113: 30-60.
- Flecha, R. and Ngai, P. (2015) "The challenge for Mondragon: Searching for the cooperative values in times of internationalization." *Organization*, 21 (5): 666-682.
- Kasmir, S. (March 2016) "The Mondragon Cooperatives: Successes and Challenges." *Global Dialogue* 6.1.
- Luzarraga, J.M. and Irizar, I. (2012) "La estrategia de multilocalización internacional de la Corporación Mondragón." *Ekonomiaz*, 79: 114-145.

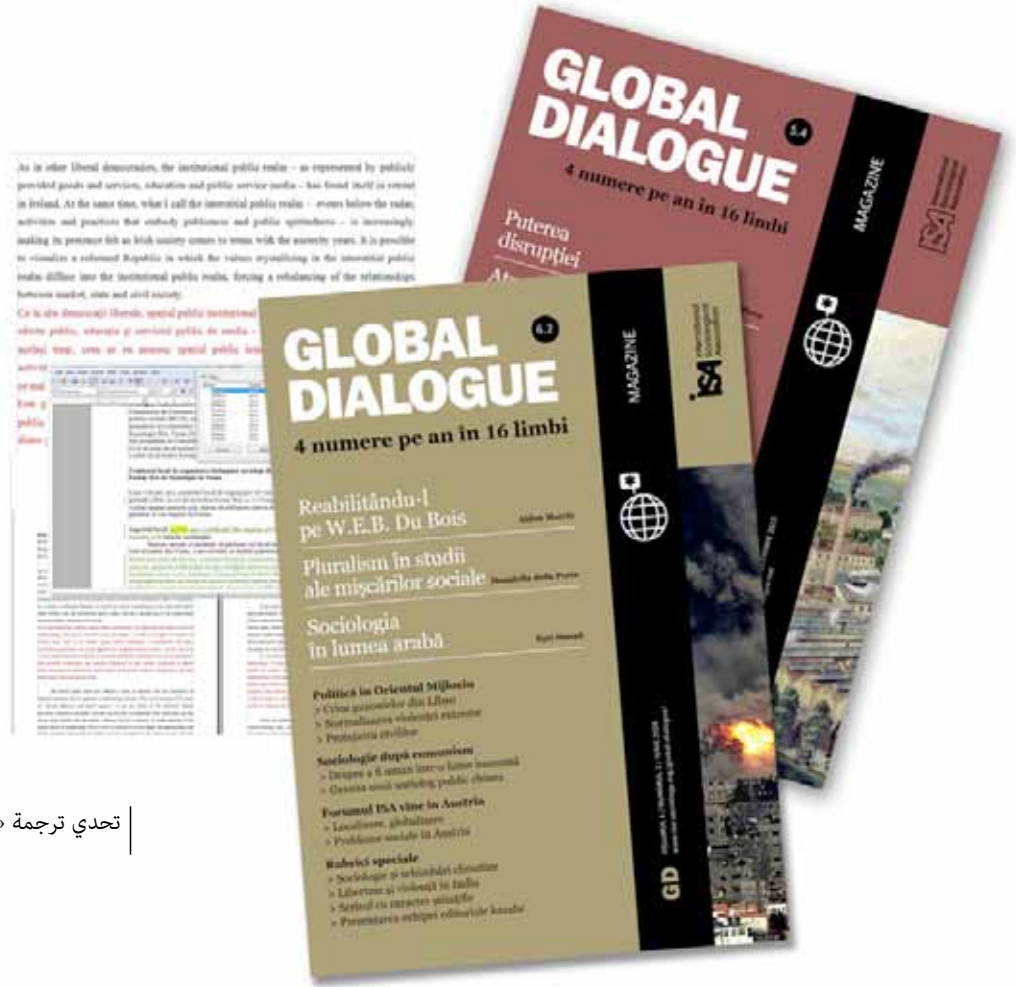
أو حتى التوسع في تشغيل تعاونيات شبيهة. من هذا المنظور، كانت هذه الاستراتيجية ناجحة حيث يمكن إضفاء الصبغة الدولية على التعاونيات من خلق عدد من مواقع العمل لديها يفوق العدد الذي لدى من ظلت في وطنها. وعلى عكس ما يبدو أن الانتقادات تدّعيه، تظهر المعطيات وجود نسبة مئوية متزايدة للعمال الأعضاء واستنادا إلى Altuna (٢٠٠٨) كان الأعضاء سنة ٢٠٠٧ يمثلون ٢٩,٥٪ من المستخدمين، ومع حلول سنة ٢٠١٢ ازداد عدد الأعضاء إلى ٤٠,٣٪ من مجموع قوة العمل.

سنة ٢٠٠٣، قرر مؤتمر موندراغون الثامن أن الهدف للأساس للمجموعة هو نشر القيم التعاونية، ودفع المشاركة (في التصرف وفي رأس المال وفي المراهيق) من خلال مدنوال التصرف التعاوني (Corporate Management Model) إلى الفروع الدولية. وعلى الرغم من أن الجهد ذو مقصد حسن فإن العديد من العراقيل موجودة على الطريق. يستوجب تحويل هذه الشركات إلى منوال الأعمال التعاوني أخذ جملة من الحواجز الاقتصادية والقانونية والثقافية والاستثمارية المعروفة بنظر الاعتبار (Flecha and Ngai, ٢٠١٥). فعلى سبيل المثال لا تعترف البعض من الأطر القانونية الوطنية بالمناويل التعاونية، ويفتقر العديد من العمال إلى الموارد الاقتصادية المطلوبة ليصيروا أعضاء، وفي البعض من الفروع لا يفهم العديد من العمال المعنى الحقيقي للتعاونية. ترعرعت ثقافة موندراغون على امتداد ستين عاما في بلاد الباسك، وتورثت جيلا بعد جيل، وليس نقل هذه الثقافة إلى سياق آخر بالأمر الهين. ولكن، كانت ثمّة بعض النجاحات. إذ يصف أنجل إيرراستي (Angel Errasti) (٢٠١٤)) مثلا إدماج ممثلي النقابات في المجلس الإداري للفرع الذي بعثته Fagor Electrodomésticos في بولونيا وهو ما يمثل عمل غير مسبوق في مشاركة العمال في تدبير شؤون الشركة.

تثير موندراغون العديد من الأسئلة المعقدة حيال الدور الذي تضطلع به التعاونيات ضمن الاقتصاديات التنافسية المعولمة اليوم. على تعاونيات موندراغون أن تعمل ضمن عالم تنافسي بحيث يمكن لفشلها في إضفاء الصبغة الدولية على أعمالها أن يتسبب أحيانا في إضاعة فرص خلق مراكز عمل جديدة في إسبانيا وخارجها. وعلى الرغم من أن التعاونيات تمثل أقلية وأن الشركات الرأسمالية هي التي تضع قوانين السوق فإن ذلك لا يعني أن ليس ثمّة إلا طريق واحدة للنجاة في خضم هذا الاقتصاد المعولم. لقد كان لموندراغون القدرة على أن تقارب إضفاء الصبغة الدولية بطرق تجديدية، وعندما كانت الفروع تبعث في الخارج كانت أولوية موندراغون هي الحفاظ على مراكز العمل والحرص على ديمومة التعاونيات المتجذرة في مناطقها محليا بدلا من الانخراط في الإنتاج خارجي المصدر أو غير المقيم.

# < ترجمة حوار كوني إلى الرومانية

بقلم كوستينال أنوتا (Costinel Anuța) وكورينا براغارو (Corina Brăgaru) وأنكا ميخاي (Anca Mihai) وأوانا نيغريا (Oana Negrea) وأيون دانييل بوبا (Ion Daniel Popa) وديانا تيهان (Diana Tihan)، جامعة بوخارست، رومانيا



تحدي ترجمة «الحوار العالمي» إلى الرومانية.

في جامعة بوخارست. ومن بين أكثر المحفزات إقناعا للطلاب بالانضمام إلى الفريق الإمكانية التي يمنحها لتجربة ممارسة المهارات السوسولوجية واللغوية لدى قراءة كل مقالة ومعالجتها وترجمتها وذلك فضلا عن التحفيز الإضافي الذي جاءنا من الجمعية الدولية لعلم الاجتماع للعضوية الطلابية بعد إنجاز ترجمة خمسة أعداد.

بعد وضع المقالات الإنكليزية في ملف على دروب-يوكس، تترجم على امتداد الأسبوعين المواليين. يطلب من كل مترجم أن يترجم قدرا معينا يمتد عادة على ما بين أربع إلى عشر صفحات، حسب العدد. في الأسبوع الثالث نتولى المراجعة البنينة حيث يراجع كل واحد من الفريق البحثي مقالا يكون قد ترجمه زميل آخر له. وفي ذلك نعلم إلى المقارنة الدائمة بين صيغة المقال الإنكليزية وصيغته الرومانية حتى ننظر بفهم أفضل لمعنى النص الأصلي وأسلوبه. خلال الأسبوع

يصف هذا المقال ميلاد الفريق التحريري لمجلة حوار كوني باللسان الروماني وبنيتها، مركزا على تطوراتها وسيرورة عمله وكذا البعض من ممارسات الفريق المميزة. أطلق الأستاذ ماريان بريدا (Marian Preda) فريق التحرير الروماني، مشجعا الطلبة المسجلين في الدراسات العليا على الانخراط فيه بوصفه جزءا من تدريبهم الدكتورالي، وساهمت في انطلاق الفريق كذلك الأستاذتان كوزيما روغينيس (Ileana-Cinziana Surdu) وإيلينا سينزيانا سوردو (Cosima Rughiniș) اللتان ساعدتا على تطوير الفريق والدفع بسيرورة إنتاجاته. قادت إيلينا الفريق في كل خطوة قطعها على طريقه وساهمت مساهمة كبيرة في تشكيل ما يقوم به حاليا.

بعد تلقي الصيغة الإنكليزية من مقالات حوار كوني يرسل الفريق دعوات للزملاء المنضوين في الفريق التحريري والطلبة الذين تخرجوا من قسم علم الاجتماع

للصيغة الإنكليزية للفظة المعنية. وعليه فإن تحدي الترجمة يساعدنا بطريقتين إذ يحسّن كفاءتنا اللغوية ويعزز في سياق ذلك معرفتنا العامة بعلم الاجتماع. وفيما نواصل المجادلات حول المواضيع النظرية، يظل احترام أجل تسليم الترجمة تحدياً آخر، وعلى الأخص على اعتبار أن على كل الأعضاء أن يوافقوا بين عملهم على ترجمة حوار كوني وبقية ما ينتظرهم على موازنات التزاماتهم الأكاديمية والمهنية.

باعتبار التنوع الكبير الذي يسم المواضيع التي تغطيها المجلة، يتطلب الانضمام إلى عائلة حوار كوني الكثير من التجريب التفاعلي مع ثقافات أكاديمية ومحلية مختلفة. ومن خلال كل سرورة الترجمة يدلي كل عضو في الفريق بخبرتها أو خبرته بحيث يكون كل عدد من الصيغة الرومانية ثمرة لحماس الالتزام والاهتمام الحريص وغاية التفاني.

توجه المراسلات إلى أعضاء الفريق على العناوين التالية:

كوستينال أنوتا <[costinel.anuta@gmail.com](mailto:costinel.anuta@gmail.com)> ،

كورينا براغارو <[bragaru\\_corina@yahoo.com](mailto:bragaru_corina@yahoo.com)>،

آنكا ميخاي <[anca.mihai07@gmail.com](mailto:anca.mihai07@gmail.com)>،

أوانا نيغريا <[oana.elena.negrea@gmail.com](mailto:oana.elena.negrea@gmail.com)>،

إيون دانييل بوبا <[iondanielpopa@yahoo.com](mailto:iondanielpopa@yahoo.com)>،

ديانا تيهان <[tihandiana@yahoo.com](mailto:tihandiana@yahoo.com)>

الرابع، يتولى عضو آخر من الفريق التحريري، من الملتحقين الجدد بالعمل، مراجعة كل مقال عاملاً على الحفاظ على التوافق بين المقالات (من خلال تناسق أسلوب تسجيل الاستشهادات في المجلة، وتقرير أي المرادفات يناسب أكثر الإيفاء بالترجمة)، وأخيراً يراجع الفريق المقالات الرومانية ويستكمل تحريرها.

ولكن الأمور لا تجري على الدوام بمثل هذه السلاسة، إذ يكون على كل واحد منا أن يجتهد كثيراً من أجل إتقان المهارات الاجتماعية بما فيها الصبر والتواؤم مع الآخرين. من أعسر التحديات التي تواجهنا الإيفاء بالمعنى الإنكليزي الأصلي باستخدام لسان روماني مناسب وطبيعي، وقد كان علينا أحياناً أن ننحت لفظة مناسبة تقبل نسبياً المفاهيم الجديدة مثل ما ورد في استخدام عبارة "trickle-down" (التسلسل التنازلي) لتسمية الاقتصاد، التي اعترضتنا في واحد من المقالات في العدد الرابع من السلسلة الخامسة من المجلة. منشأ التحدي هو الاختلاف البنيوي بين الإنكليزية (وهي لسان ذو أصل جرمانى) والرومانية (وهي لسان ذو أصل لاتيني)، بما هما لسانان يستخدمان أحياناً قواعد متضاربة نحوياً وفي ترتيب الألفاظ. توفر المناقشات الحامية حول ما إذا كان الأفضل بالنسبة إلى الترجمة اعتماد نقل معنى لفظة بلفظة أم بتكريب فيه أكثر من لفظة واحدة لتأدية، معناها فرصاً جيدة لا لصلقل إنكليزيتنا فحسب بل أيضاً لتجويد استخدامنا للساننا ذاته. أحياناً نكافح من أجل العثور على التركيب الروماني الذي نتمكن به من نقل المفاهيم السوسولوجية الجديدة وهي المناقشة التي تكون دوماً عندما يتمكن متطوع من الإدلاء بما يدل على أن عالم اجتماع روماني سبق له وأن استخدم ترجمة ما